

الاستبداد: جدلية الخضوع والثورة عند المصريين

دراسة سوسيو - تاريخية

أحمد أنور (*)

الملخص

الحكم في مصر آل إلى حكام أجنبية منذ عام (525 ق.م.) وتنازلت عليه قائمة طويلة بدأت بالفرس وانتهت بالإنجليز طوال ألفين وخمسمائة عام، وقد أدى استمرار الاستبداد قرونًا بعد قرون إلى إفراز القيم السياسية السلبية والإيجابية معاً والتي تمثلت في الرضوخ والخنوع والطاعة والامتثال والاستسلام والهروبية والانسحابية واللامبالاة في مقابل قيم إيجابية مثل القيم الثورية والتمرد والافتحام والتصدي والمبادرة والجرأة والشجاعة.

وهذه الجدلية أفرزتها الخبرة التاريخية للمجتمع المصري فقد سيطرت السلبية واللامبالاة أو الصبر والوقوف موقف المتفرج حتى تغيير الأحوال أو الوقوف موقف المنافق المستضعف أمام السيد الجبار لكي ينال أكبر نصيب من الأسلاب بأقل مجهود.

كما استخدم المصريون ضد المتسلط أساليب خفية (الكسل والتخريب) أو رمزية (النكات والتشنيكات) وهذا خلق ازدواجية في العلاقة: رضوخ ظاهري، وعدوانية خفية، وأبرز مثل على هذه الازدواجية هو موقف الرياء والخداع والمراوغة والكذب والتضليل.

و هكذا استخدم المصريون أسلوب السيد المتسلط نفسه وخاطبوه بلغته نفسها، الكذب والخداع والتضليل وهي قوام اللغة التي يخاطب بها المتسلط المصريون.

كما استخدم المصريون أساليب أخرى للمقاومة السلمية منها هجر الأراضي وإحراق وتخريب المحاصيل وأيضاً استخدم المصريون أساليب العنيفة منها للتمردات والانفاضات والثورات.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية التربية - جامعة عين شمس

Despotism: the Controversy of Submission and Revolt in Egyptian Thought: A Socio- Historical Study

Ahmad Anwar

Abstract

We saw how Egypt was governed by foreigners since 525 .b.c ; starting by Persians & ending by the British ,mandate for two thousand and five hundred years which led to the contuity of the centuries of despotism after long years of secreting the negative political ethics & the positive values as well . such negative values that are ; represented in submission ; obedience -escapism; withdrawal ; apathy and weakness versus the positive values of the revolutionary ethics & rebellion ; facing situations , courage; boldness ; and the sense of initiative

This came as a result of the historical experience of the Egyptian community ; as negativity l & apathy or patience controlled or dominated & standing still as a witness or an on-looker till things change seemed the norm- or worse still " : ; to act as a hypocrite in front of the giant or mighty master to gain benefits

Also Egyptians used some hidden methods to combat the tyrant as laziness and vandalism or symbolic actions as jokes and rumors this created a duality in the relationship ; and an apparent submission and hidden antagonism; the most clear paradox being the deception; hypocrisy & maneuvering ; lying & misleading ; therefore Egyptians used the method of the despotic master & they spoke to him in his own language ; using laziness; deception; misleading ; as linguistic tools that they use when they address him

Also the Egyptians used other methods of peaceful combat as deserting lands and burning ; destroying crops & violet methods as rebellion; revolts & insurrections

أولاً- مدخل البحث:

إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساساً وفي الدرجة الأولى إلى القهر السياسي الذي تعرضت له مصر ببشاعة وشناعة طوال التاريخ بهذه ولا سواها: نقطة الابتداء والانتهاؤ مثلما هي نقطة الاتفاق والالتقاء: السلطة، الحكم، الطغيان، الاستبداد، الديكتاتورية، البطش، التعذيب، التتكيل، الإرهاب، الترويع، التخويف ومن هنا يجمع الكل على أن النعمة الأساسية أو اللحن الخفي المستتر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هي العداة المتبادل والرغبة المتبادلة.

لقد كانت مصر أبداً هي حاكمها، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها، فهو يتصرف على أنه (صاحب مصر)، (ولي النعم) أو الوصي على الشعب القاصر الذي هو (عبيد إحساناته)، وظيفته أنه يحكم ووظيفة الشعب أن يحكم، والمصري الطيب هو وحده المصري التابع الخاضع. إن لم يعتقد حقاً أن المصري لن يكون مصرياً إلا إذا كان عبداً أو كادا!

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضي إن لم يكن ينظر غالباً إلى الوطن كضيعة الخاصة وإلى الشعب كقطيع، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعي الصالح والرعية التوابع.

والمصري لم يشعر بأدميته الحقبة طوال التاريخ وحتى اللحظة، بل كان كل تاريخه هو إهدار الكرامة أو سلبها ونفيها.

ومن أهم سلبيات الشخصية المصرية التواكلية أو الاتكالية، القدرية، الغيبية، السلبية، كثرة الخضوع، التقاعس، الجبن، الطاعة، كما تسود لدى المصريين المحافظة الشديدة، فالمصري مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات، ولا يقبل على الجديد بسهولة. وهذا يعني بدوره أنه تقليدي مقلد، غير ثوري غير مجدد. فشرط النجاح والبقاء في مصر أن تكون اتباعياً لا ابتداعياً، تابعاً لا رائداً، محافظاً لا ثورياً، تقليدياً لا مخالفاً، وموالياً لا معارضاً.

والطغيان الشرقي، الطغيان الفرعوني؛ بكل أعمدته التقليدية، هو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذي يجرى خلال تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل ملكية أو جمهورية، وراثية أو انتخابية مدنية أو عسكرية، وذلك بحسب الظرف أو العصر.

فقدماً كان الفلاحون (عبيد فرعون) ثم (عبيد السلطان). وحديثاً (عبيد الرئيس) فنحن يقيناً مازلنا بين مزارعين وفلاحين ورعايا لا مواطنين.

وقد آل الحكم في مصر إلى حكام أجانب منذ عام (515 ق.م) وتتالت قائمة طويلة بدأت بالفرس وانتهت بالإنجليز طوال ألفين وخمسائة عام. هذه التجربة التاريخية أفرزت مجموعة من القيم مثل: الهروبية Escapism، والتقوقع على الذات وعدم المبالاة. خوفاً من الأذى والضرر المادي والمعنوي.

ولعل طبيعة اقتلاع الحكم الأجنبي من مصر خلال تلك السنين، لا على يد الشعب، رغم محاولاته المتعددة في التمرد وإنما على أيدي قوى أجنبية أخرى كان

المسئول عن قيم عدم المبالاة وقد تكرر هذا النوع من القيم بصفة خاصة خلال عصر المماليك، فقد كان تغير الحكام يتم مراراً نتيجة حرب في الميادين والشوارع بين أفراد المماليك، والمنتصر يصبح سلطان مصر، إلى أن يتحداه أمير مملوكي آخر، وتقع المعركة ويحسم الأمر بالصورة السابقة نفسها، وهكذا، كانت المعارك تدور وبتصرف المصريون إزاءها كأن (لا ناقد لهم فيها ولا جمل) ومن هنا تولدت قيمة عدم الاكتراث بالمسائل العامة، وارتبطت بقيمة أخرى وهي (ممالأة الحاكم والتظاهر بطاعته) إلى أن يقتل أو يموت ويصبح هم المصري الأكبر في تلك الحالة المحافظة على دائرة حياته الخاصة وتجنب أو تقلبص تعامله مع السلطة أو من يمثلها، والشك أو عدم تصديق ما يقوله الحاكم، ولاشك في أن عدم المشاركة في المسائل العامة نتج إما عن منع المصريين من المشاركة، والذي كان أحد مظاهره تحريم حملهم السلاح والانخراط في الجندية فترات طويلة - وإما لإحساس المصريين بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر في الواقع كثيراً وفي كلا الحالتين يبدو أن ذلك ولد شعوراً بالنقص تجاه الأجانب وتقدير كل ما يصدر عن الأجنبي.

ويقول جمال حمدان آفة مصر ابتداءً، اثنتان: الطغاة في الداخل والغزاة من الخارج، الديكتاتورية في الداخل والاستعمار من الخارج هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان في شخصية مصر، وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشيء واحد. فنحن كشعب يخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ولقد درجنا تقليدياً على أن نبرئ ساحتنا كشعب من هذه المسؤولية بمقوله أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه وإن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار، والطغيان الداخلي بدوره يزيح المسؤولية عن كاهله مسارعاً بكل ترحيب بالقائنها على عاتق الاستعمار الأثم الذميمة.

والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا في اتخاذ الاستعمار كمسبب نعلق عليه كل مأسينا وعيوبنا ومشاكلنا السياسية وغير السياسية لأنه هدف سهل مباشر مشروع لا شبهة في عدائته وعدوانيته، وثانياً لأننا لا نكاد نجبر على أن نعلق الجريمة والعقاب في رقبة الطغيان المحلي لأنه الحاكم المالك وظل الله في أرضه.

غير أن الحقيقة التاريخية التي تثبتتها مراراً وتكراراً، التجربة هي أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار الأجنبي ولكن الطغيان المحلي ذلك أن الذي مكن للأول غالباً، بل استدعاه واستعداه أحياناً إنما هو الحكم المطلق الداخلي بعجزة عن حماية الوطن فعلاً ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه.

والحقيقة بعد هذا أن مسؤولية الطغيان الحاكم تتضاعف بدورها أمام مسؤولية الشعب نفسه. فإذا كان الحكم في مصر كارثة، فإن سببها الشعب وحده نظرياً وعملياً. ومرفوض هذا المنطق الانهزامي الذي يعنذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لا قدره له على الثورة مكبل أعزل من السلاح... إلخ. فالطغيان لا يصنعه الطاغية، وإنما الشعب هو الذي يصنع الطاغية والطغيان معاً.

وقد أصبحت الطاعة شبه التامة للسلطة الحاكمة والخضوع شبه المطلق لها من القيم المميزة للثقافة السياسية للجماهير في مصر، فلقد تكون الاعتقاد الراسخ لدى المصري بأن الخضوع للسلطة وطاعتها من الأمور الطبيعية، بل هو أمر ضروري لتحسين حالته الاقتصادية وكسب المنافع وفقاً لما تمليه ظروف مجتمع النهر، وقد انتقلت هذه القيم المرتبطة بالسلطة السياسية من خلال عملية التنشئة من جيل إلى جيل لكي تشكل أحد المكونات الهامة للثقافة السياسية المصرية.

ثانياً- منهجية البحث: جدلية الخضوع والمقاومة

إن محاولة استقراء التاريخ لفهم عملية النمو التاريخي تكشف من خلال منهج علمي عن قوانين جوهرية تحدد بنوعيتها مصير ونوعية هذا النمو، وكذا نجد أن من أهم القوانين التي تتضح من خلال هذا الاستقراء القانون الذي يبذو المجتمع في ضوئه حياً نامياً متطوراً وهو قانون الصراع الدينامي الذي يهدف إلى الارتقاء عن طريق القضاء على العناصر المتخلفة حضارياً عن مراحلها التاريخية ليبقى في النهاية على المستويات الحضارية المناسبة والتي لا تلبث أن تتخلف بدورها فتسقط في الميدان التاريخي بعد أن تسند دورها إلى المرحلة التالية لها وهو القانون الذي يفسر معنى الحركة في المجتمع بتغيير حضاري وتقدم إنساني وتطور لا يعني ارتداداً إلى الخلف كما تتوهم الفلسفات البدائية، كما لا يصور حركة دائرية وفقاً لمزاعم (باتست فيكو) في قانون الأطوار الثلاثة (الدينية - البطولية - الإنسانية). والقائلين بنظرية العود الأبدي وإنما تعني هذه الحركة انتصاراً مطلقاً لقوى الإنسان وامتداداً مستمراً لإمكاناته، وسيطرة دائمة متزايدة على وسائل حياته وعلينا بعد هذا الكشف الجوهرية عن فعالية الصراع الدينامي في العملية التاريخية أن نسمي هذا القانون بالروح العام للتاريخ الإنساني.

وقد حددنا هذا الفهم منذ البداية لنقر وجود حتمية المقاومة في المجال التاريخي، إذ أن هذا الصراع لا يمكن أن ينهض بحركته الجدلية إلا معتمداً على نشاط بين أطروحتين يكون التناقض جذرهما الأساسي كما يقول منطوق هيجل ولذا فإذا كان العدوان هو إحدى هاتين الأطروحتين فإن جبرية القانون الجدلي تلزمنا بوجود المقاومة إذ هي طباق الأطروحة وهي النقيض الحاسم الذي يرسم ولادة المراحل الحضارية والنظم الاجتماعية في ضوء هذا القانون المسمى بالروح العام للتاريخ. هذا من الناحية الفلسفية إذ تتحقق المقاومة وفقاً لجبرية منطقية⁽¹⁾.

وفهم الظروف التاريخية لشعبنا التي يمكن أن نسميها ظروف العدوان الخارجي المستمر ستطلعنا على صعوبة تصور المقاومة، كحقيقة حية عاملة في الحركة التاريخية وسنجد أنفسنا مضطرين لبذل جهود كثيرة لتحديد ملامح هذه الحقيقة. وكشف الشخصية المصرية الشجاعة، وهي مستغرقة في نشاطها الثوري لمقاومة كافة ألوان الاستبداد.

ولكننا وفقاً للجبرية التي افترضناها سلفاً سنعثر على معنى أصيل للمقاومة ووقفه شامخة ضد الظلم والقهر والعبودية، إلى جانب إننا لا نستطيع أن نغفل

صعوبة الظروف التاريخية والاجتماعية التي عاشها والتي أَلجأته إلى استخدام وسائل لا يقبلها المنطق الحديث والتي يعتبرها مواقف سلبية، ولكنها كانت بالنسبة له ولمستوى وعيه هو موقفاً إيجابياً مجدياً وسنجد أن الفهم العيني للحياة قد ساق الوعي الشعبي إلى الغاية الميتافيزيقية والتي تقول بانتصار الخير وأن الله مع الصابرين (فاعل الشر ندمان)، (اللي يحفر حفرة يقع فيها).

ومن هنا يعلو الشحوب وجه المقاومة الشعبية وتفقد هذه الوسائل الأخلاقية- في نظرنا وفي عصرنا الحديث - تبريرها العلمي والمنطقي وتصبح في نظرنا مجرد فتور عاجز وتواكل مريض. وإن الآثار الشعبية الداعية إلى الصبر والتسامح مجرد هروب من الواقع. والحقيقة الواعية لا تبيح لنا أن نقول بصراحة مطلقة أن الصبر والتسامح كانا سلاحين من أسلحة المقاومة على طول التاريخ ولا يبيح لنا نفس المنطق أن نعتبرهما هروباً مطلقاً من الواقع وتعبيراً عن العجز عن مواجهته فكلما الموقنين سيبدو متكلفاً ومفتعلاً إذا أردنا للانطلاق يحيط بهما. فنحن نميل بأصالة الروح الثورية الحافزة دائماً إلى التمرد والانطلاق ووجود المقاومة ثابتة كحقيقة جبرية. ولكننا لا نغفل أيضاً أن أثواباً ثقافية معينة كانت تصاغ بوعي الذين تؤذيهم المقاومة وتلحق بهم الضرر وكانت تفرض بطرق مؤثرة على الوعي الشعبي في فترات كثيرة من مراحل التاريخ⁽²⁾.

ونستطيع أن نقف باعتدال أمام فلسفة الصبر والتسامح كنوع من المقاومة الشعبية (اللي يحاديك حادية واجعل عيالك عبيده واللي يعاديك عادية ولو كانت روحك بأيده).

وإذا كانت المقاومة قد لبست أثواباً نرفضها في الوقت الحاضر فذلك لأن الأخلاق والفلسفة الخاصة بالشعب كانت منبثقة من مستواه العقلي والعاطفي حيث كان الشعب أضعف في ظروفه. وهكذا كانت الصياغة الفلسفية لنضاله، ولذا فإن الجراح الكثيرة في الأعماق تفسر الاستجابة السريعة للحزن عند شعبنا.

فالعقل الأسطوري الميتافيزيقي والعاطفة الحزينة هما انعكاس للمرض الاجتماعي حيث تقف الطاقة في مستوى أدنى كثيراً من مستوى تلبية الحاجات الضرورية للشعب ولكن شعبنا استطاع وفي فترات كثيرة أن يتغلب على جميع ظروف القهر المحيطة به والمفروضة عليه⁽³⁾.

وعلى مستوى الفكر العربي يمكننا القول أنه لم يسر على وتيرة واحدة، فقد ترنح بين مرحلتين لا ثالث لهما مرحلة التمرد ومرحلة الجمود أما المرحلة الثالثة والغائبة فهي مرحلة الثورة التي تعني التغيير الجذري للقيم الفكرية المتوارثة وحتى المواقف الفكرية المتمردة في الفكر العربي تم القضاء عليها وبعد ذلك تم اغتيال العقل العربي فعصر النهضة ليس وارداً في أي مرحلة من مراحل الفكر العربي الحديث، ذلك أن المقومات الأساسية لهذا العصر بالمفهوم الأوربي وهو مفهوم إنساني لا يخص الأوروبيون وحدهم بقدر ما يخص الإنسان أياً كان وهو تحرير للعقل الإنساني من أي سلطة خارجية على سلطة العقل، فحتى الإصلاح الديني الذي دعا إليه لوثر لم يكن إلا الفحص الحر لما جاء في الدين بغض النظر

عن رأي السلطة الدينية. وقد وجد مفكرون عرب دعوا إلى الإصلاح الديني وإلى تحرير العقل. ولكن هذه الدعوة لا تشكل عصاراً جديداً يقال عنه عصر النهضة وإنما يشكل إرهاصات ومجرد اختلاجه وارتعاشه لا ترقى إلى المستوى الحضاري الذي يسمح بتشكيل عصر بأكمله وتغيير مجتمع.

فغياب الرؤية المستقبلية تأتي من أن حركة التاريخ تبدأ من المستقبل وليس من الماضي، فالمستقبل هو المحرك الأساسي للحركة مهما كان نوعها ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، فالسؤال الأساسي: ماذا تريد أن تكون؟
هو السؤال المطروح في المستقبل، ولكن الملاحظ الآن أن السؤال الأساسي المطروح في الساحة العربية: ماذا كنا ولماذا لا نكون على نحو ما كنا عليه؟

هذا معناه اعتقاد وهمي بأن حركة اليوم ينبغي أن تكون تكراراً لحركة الأمس. ومن شأن هذا الاعتقاد الوهمي أن يحجب عنا أية رؤية مستقبلية إذا اتفقنا على أن المستقبل ليس تكراراً لما مضى وإنما إبداع يتجاوز ما مضى⁽⁴⁾.

ثالثاً- تساؤلات البحث:

- كيف فسر المفكرون الاستبداد - بصفة عامة - والاستبداد الشرقي بصفة خاصة.
- ما هي طبيعة أشكال الاستبداد في ظل الحكم الثيوقراطي؟
- ما هي طبيعة العلاقة الجدلية بين الخضوع والثورة؟
- كيف ساهم الاستبداد في تشكيل القيم السياسية السلبية كالخوف وتأليه الحاكم والسلبية واللامبالاة؟
- ما هي علاقة المصري بالسلطة تاريخياً؟
- هل سارت العلاقة بين المصري والسلطة في خط واحد ثابت القهر من جانب السلطة والخنوع المطلق من جانب المصري أم أن المصريين قاموا بعده ثورات وانتفاضات وتمردات؟
- أو بعبارة أخرى هل علاقة المصري بالسلطة لم يطرأ عليها تغيرات فارقة على مدى المتصل التاريخي الطويل من حيث القهر من جانب السلطة وقدر واضح من السلبية من جانب المحكومين؟
- هل سيطرت قيم الطاعة والامتثال على قيم الثورة والتمرد؟ أو هل سيطرت روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الكر محل روح الشجاعة؟
- ما هي أساليب المصريين في مواجهة الاستبداد؟

رابعاً- مفاهيم البحث

- **الاستبداد:** كلمة المستبد Despot مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس despotes التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على

أبنائه في الأسرة، أو السيد على عبده. ولكن جون لوك يفرق بين سلطة الأب والسلطة السياسية، فسلطة الأب سلطة أخلاقية حيث تتطلب احترام الأبناء وخضوعهم للأب. أما السلطة السياسية فتطلب طاعة القوانين ولقد ظهر مصطلح (السيد) لأول مرة إبان الحرب الفارسية الهيلينية في القرن الخامس ق.م وكان أرسطو هو الذي طوره وقابل بينه وبين الطغيان، وقال إنهما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد. ويقول أرسطو أن الاستبداد يتسم بسمه آسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم، لأنهم عبيد بالطبيعة، فالحاكم الآسيوي المطلق هو وحده الحر، وهذه الإمبراطوريات الآسيوية الاستبدادية معمرة، مستقرة، وممتدة أي طويلة الأجل، لأنها تعتمد على قبول ورضاء ضمني من الرعايا الذين يحكمون بواسطة القانون، ويتبعون مبادئ وراثية في الحكم. وأصبح مصطلح الاستبداد يعني عند أرسطو (رب الأسرة - السيد على عبده - ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد). ولهذا السبب كان الاستبداد عادياً عند الآسيويين، وحاله مرضيه شاذة عند اليونانيين⁽¹³⁾.

ويرجع ظهور المصطلح في القاموس السياسي إلى مونتسكيو الذي جعله أحد الأشكال الأساسية الثلاثة للحكم إلى جانب الحكومتين الجمهورية والملكية، وقد انتهى مونتسكيو إلى أن الاستبداد نظام حكم طبيعي بالنسبة للشرق إلا أنه غريب عن الغرب وهي نفسها الفكرة الأرسطية القديمة⁽¹⁴⁾.

وفي قاموس لسان العرب لابن منظور يرد تحت مصدر (بدد) تعبير استبد فلان بكذا أي انفرد به. واستبد بالأمر يستبد به استبداداً أي انفرد به دون غيره. واستبد برأيه أي تفرد به. أما قاموس محيط المحيط فلا نجد فيه هذه المفردة تحت المصدر عينه (بدد)، إنما نجد بدد أي فرق، والتبديد أي التفريق، وتبدد القوم أي تفرقوا. ويقال بدد الموارد أي بذرها وأضاعها، فإذا طبقنا الدلالة نفسها على الإنسان نصل مباشرة إلى أضاعه الإنسان أي أهدره.

أما في القواميس الفرنسية Larousse et Robert فهناك توافق على معنى مصطلح Despot بالفرنسية المكافئ لمصطلح المستبد بالعربية. أصل الكلمة من اليونانية وتعني السيد Maitre أو الحاكم الذي يحكم بسلطة اعتبارية مطلقة وقمعية، أو هو حاكم يعطي نفسه سلطة مفردة واعتباطية. أما على المستوى الشخصي اليومي فالمستبد هو من يمارس على محيطه تسلطاً مفرداً.

كذلك الحال في التعريف الذي يقدمه قاموس Webster الأمريكي، حيث يشير المصطلح في الأصل إلى أسير أو حاكم بيزنطي، وكذلك إلى بطريك ارثوذكسي شرقي. ويعني في السياسة الحاكم المطلق الذي يطبق السلطة بشكل قمعي⁽¹⁵⁾.

ويرى الكواكبي أن الاستبداد لغة: هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي والحقوق المشتركة.

ويراد بالاستبداد عند إطلاقه: استبداد الحكومات خاصة لأنها أعظم مظاهر

أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوى الحياة. والاستبداد في اصطلاح السياسيين: هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة تبعه أو عاقبه، وقد تطرأ مزايدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات: استعباد، واعتساف، وتسلط وتحكم. وفي مقابلتها كلمات: مساواة، وحس مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة مستبد كلمات: جبار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مطلق. وفي مقابله (حكومة مستبدة) كلمات: عادلة، ومسئولة، ومقيدة، ودستورية. ويستعملون في مقام وصف الرعية (المستبد عليهم) كلمات: أسرى ومستصغرين، وبؤساء وفي مقابلها أحرار، وأباه، وأحياء، وأعزاء.

هذا تعريف الاستبداد بأسلوب ذكر المرادفات والمقابلات، وأما تعريفه بالوصف فهو أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب بلا عقاب مُحققين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمة.

وهذه حالة الحكومات المطلقة. وإما هي مقيدة بنوع من ذلك، ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تسمى نفسها بالملكية، أو بالجمهورية وأشكال الحكومات المستبدة كثيرة، وصفه الاستبداد تشمل حكومة الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغبلة أو الوراثة. كما تشمل الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسئول.

وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما قد يعدله الاختلاف نوعاً، وقد يكون عند الاتفاق أضر من استبداد الفرد. ويشمل أيضاً الحكومة الدستورية المفارقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة، لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسئولية، فيكون المنفذون مسئولين عن المشرعين، وهؤلاء مسئولون لدى الأمة، تلك الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب⁽¹⁶⁾.

وقد استخدم خلدون النقيب الاستبداد كمصطلح للتفرقة بين الحاكم الذي يلتزم بالقانون قولاً وفعلاً والحاكم الذي يكون قوله وفعله هو القانون. فإذا وجد القانون، ولكن الحاكم يحتكر سلطة تعديل وتغيير القانون فهو إذن حكم مطلق، وإذا قيدت سلطة الحكم بقانون أساسي (فهو حكم دستوري).

وقد يكون الحكم الاستبدادي فردياً أو حكم جماعة، كما أن هناك أهمية لتوجيه النظر نحو نوعية (الاستبداد) الذي ينبع من اختراق الدولة للمجتمع، وهيمنتها عليه بصورة كبيرة يجمعها خلدون في عبارة (الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع).

كذلك نجد تعريفاً آخر للاستبداد لحسن حنفي فيعرف الاستبداد بأنه الحكم الذي لا توجد بينه وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم ولا

عبره فيه بيمين أو عهد أو دين أو تقوى أو حق وشرف أو عدالة ومقتضيات المصلحة العامة⁽¹⁷⁾.

ويوضح الكواكبي أن أشد مراتب الاستبداد التي يتعوذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. والحكومة من أي نوع لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه.

ومن الأمور المقررة طبيعة وتاريخاً أنه ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذه بسبب غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن منه لا تتركه إلا وفي خدمتها الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمة والجنود المنظمة وهما أكبر مصائب الأمم وأهم معائب الإنسانية.

المستبد يتحكم في شئون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته.

والمستبد يود أن يكون رعيته كالأنعام درا وطاعة، وكالكلاب تذلاً وتملقاً، وعلى الرعية أن تكون كالخيل أن خُدِّمت خُدِّمت، وإن ضربت شرس⁽¹⁸⁾. ويعدد الكواكبي فئات أربعاً من الاستبداد:

- استبداد الأصلاء من العصبيات والسلطة.
- استبداد المتعمقين الذين يتحكمون باسم سلطة الدين بعقول الناس وأفئدتهم.
- استبداد المال وما يجري من ظلم اجتماعي يكون محمياً بقلاع الاستبداد السياسي ضمن التحالف التقليدي ما بين السلطة ورأس المال.
- الاستبداد السياسي وهو الأخطر في رأيه، والأكثر إضراراً إذ يجعل الإنسان أشقى ذوى الحياة.

وهذه الفئات على تنوعها تنبعث من جوهر واحد هو الاستبداد ذاته بوصفه نظاماً شاملاً يتجلى في مظاهر عدة ليصبح أسلوباً للحكم وأسلوباً للعيش⁽¹⁹⁾.

- **الطاغية:** الطغيان أقدم النظم السياسية عند اليونان وفي الشرق، ويبدو أن الشاعر اليوناني ارخيلو خوس Archilochus، كان أول من استخدم كلمة طاغية Tyrannos عندما أطلقها على الملك جيجر Gyger ملك ليديا الذي أطاح بملكها السابق واستولى على العرش وكان يقصد بلقب الطاغية هناك (المغتصب).

ويعتقد البعض الآخر أن الكلمة الإنجليزية التي تعني طاغية Tyrant قد تكون مشتقة من اسم ترها Tyrha المدينة الليديه.

لكن هناك رأياً آخر يرد الكلمة إلى القبائل التركية القديمة التي كانت تعيش متفرقة في تركستان وكان الفرس يسمون هذه البلاد توران، فكان اسم ترك أو تورانيه، اسماً لجنس القبائل المتوحشة. وصار توران عند اليونان بلفظ (تيران) ومعناها طاغية. ولفظ ترك عند العثمانيين مرادفه لكلمة بربري.

ويذكر البستاني تحت مادة (طاغية) ويقال طغى فلان أي أسرف في المعاصي والظلم، والطاغية: الجبار، والأحمق، والمنتكبر، والصاعقة. والمراد به

هنا من تولى حكماً فاستبد وطغى، وتجاوز حدود الاستقامة والعدل تنفيذاً لمأربه فيمن تناوله حكمه أو بلغت سلطته إليه. الطاغية مسرف في المعاصي والظلم، وقد يلجأ في طغيه إلى اتخاذ القوانين والشرائع سترًا يتستر به، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور، والظلم، والفتك برعيته⁽²⁰⁾.

وفي قاموس لسان العرب: الطغيان هو كل ما جاوز حده في العصيان، ومنها أطغاه المال جعله طاغياً أي مجاوزاً لحده. وطغى الماء والبحر علا على كل شيء والطغيان هو البغض والكفر. كذلك الأمر في قاموس محيط المحيط حيث طغى ويطغى طغياً وطغياناً جاوز القدر والحد. وطغى الكافر غلا في الكفر، وطغى فلان أسرف في المعاصي والظلم. والطاغية مؤنث الطاغى؛ الجبار والأحمق والمتكبر.

وتأتي التعريفات في القواميس الأجنبية أكثر تحديداً لمصطلح Tyran. ففي قاموس لاروسي Larousse الطاغية هي الحاكم المستبد القاسي الظالم الذي يسيئ استخدام سلطته. وفي اليونانية القديمة: الطاغية هو رئيس شعبي يمارس سلطة شخصية حصل عليها بالقوة. أما في قاموس Robert فالطاغية هو من يحكم بسلطة اعتبارية ومطلقة وقمعية وهو (تبعاً للتعريف اليوناني) من يستولى على السلطة بالقوة، حيث تنفي مسألة التفويض. وبالتالي فالطاغية هو ذلك الذي يمارس السلطة بشكل مطلق وقمعي في حالة من فرض الإرادة وسوء استخدامها، من موقع امتلاكه للسلطة العليا قسراً. ويتلاقى مع هذا التعريف قاموس webster حيث يعرف الطغيان Tyranny بأنه الحكم المطلق، وخصوصاً عندما يمارس بشكل قاس أو ظالم، في حالة من الممارسة الاعتبارية للسلطة المطلقة.

يتم التأكيد هنا على القسوة والصرامة والقمع والظلم تمارس من قبل حكومة فردية أو جماعية مع استيلاء على السلطة بالقوة. وبالطبع فإن هذه الموصفات لا بد أن تنتج الهدر في أسمى ألوانه، جاعله من هدر الدم مسألة مبتذلة، مروراً بهدر الكرامات وقيمة الكيان وهدر العقول ووصولاً إلى هدر الوعي حيث تسطو السلطة على الوعي وتحاول امتلاكه من الداخل، كما تمارس من خلال آليات التحكم الكلي والمطلق بالقوة والقهر⁽²¹⁾.

- ومن أهم السمات العامة للطغيان:

- الطاغية رجل يصل إلى الحكم بطريق غير مشروع، فيمكن أن يكون قد اغتصب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات أو القهر والغلبة بطريقة ما.
- لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم، وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ، وما على المواطنين سوى السمع والطاعة.
- يسخر كل موارد البلاد لإشباع رغباته أو ملذاته أو متعه التي قد تكون في الأعم الأغلب حسية، أو قد تكون (متعته) في طموحاته إلى توسيع ملكه وضم المدن المجاورة أو الإغارة على بعضها لتدعيم ثروته أو إقامة إمبراطورية.
- لا يخضع للمساءلة، ولا للمحاسبة، ولا للرقابة من أي نوع.

- يقترب الطاغية من النأله، فهو يرهب الناس بالتعالي والتعاضم ويذلهم بالقهر والقوة وسلب المال حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف له وتملقه؛ وعوام الناس يختلط في أذهانهم الإله المعبود والمستبدون من الحكام. ولهذا خلعوا على المستبد (أو الطاغية) صفات الله: كولي النعم، والعظيم الشأن، والجليل القدر وما إلى ذلك. وما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله، أو تربطه برباط مع الله، ولا أقل من أن يتخذ بطانة من أهل الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله.

وبذلك يصبح هو: الحاكم، القاهر، الواهب، المانع، الجبار، المنتقم، المقتدر، الجليل، الملك، المهيمن، المهيب الركن إلى آخر الأسماء⁽²²⁾.

- العلاقة بين الاستبداد والطغيان:

الاستبداد يكتم الأفواه، ويقمع المعارضة، إلا أنه يرتضى من الناس الصمت، وهو لو دمر خصومه، أو سجنهم، إلا أن همه الأول يبقى مركزاً على الحفاظ على زمام السلطة. وبعيداً عن منازعته سلطته يترك الناس يفعلون ما يشاءون. أو هو يترك الناس يقولون ما يشاءون على أن يفعل هو ما يشاء في ممارسته للسلطة، الاستبداد يترك للناس حيزاً مديناً كبيراً للتحرك، ولا يحاول أن يدمجهم في آليته، ماداموا يسلمون له بسلطانه. أنه ينفرد بالحكم والسلطة مع بقاء المحكومين متميزين عن الحاكم ومستقلين عنه في شؤونهم المدنية. كما أن الاستبداد يحرص عموماً على تحصين تفردته بمختلف مظاهر وآليات الحياة السياسية المعروفة من انتخابات ومجالس تمثيلية وغيرها إلا أن لكل هذه حدودها في القول والتحرك والممارسة، مما يتمثل في كون السلطة وتفردتها الحقيقي على مستوى السياسة والحكم غير قابل للتجاوز أو حتى التساؤل.

إن المستبد يشارك في السجالات والنقاشات والممارسات الشعبية مادامت هذه المشاركة تساعد على تمويه استبداده وتزيين صورته. إلا أن التحكم قائم من خلال أنظمة المخابرات والبوليس السياسي.

وهناك مجالس وأنظمة وقوانين وقضاء وسلطات تشريعية وتنفيذية، إلا أنها جميعاً تعمل ضمن حدود الخطوط الحمر وتتحول في الواقع إلى مؤسسات شكلية لا حصانة ولا استقلالية لها حين يتعلق الأمر باستقطاب سلطة المستبد.

وتنتظم العلاقة مع الناس في ثلاثة محاور: التقريب والحظوة للقلة التي تخدم نفوذ المستبد وتروج له، والحرب بدون هوادة على القلة التي تقاومه أو التي تسول لها نفوسها تهديد سلطته، والدرجات المتفاوتة من التقريب والإقصاء، والاهتمام والتجاهل والعناية.

إذا كان للاستبداد أكثر من مستوى ولون وممارسة ضمن الخطوط الحمر للسلطة، فإن الطغيان على العكس من ذلك هو نقيض هذه اللعبة. إنه السلطة المحضنة ليس على مستوى الحكم والسياسة وحدهما، بل على مستوى المجتمع ذاته، الطاغية باختصار يفترس المجتمع بما فيه من مؤسسات وهيئات وناس، أنه يلتهم الجميع. هم الطغيان الأول ليس ردع خصومه بل تدميرهم وإفناءهم، أنه لا

يكتفي بالسيطرة على الناس من الخارج، بل يريد السيطرة عليهم من الداخل من داخل ذواتهم على مستوى السلوك والفكر والإرادة وحتى الوعي. لا يطبق الطاغية أن يترك شيئاً خارج كيانه (لا مؤسسات، ولا أفراد، ولا أفكار، أو حتى نوايا) أنه يكره الناس على الضحك في أفراحه والبكاء في أحزانه⁽²³⁾.

والطغيان يشكل أعلى درجات الاستبداد وأشدّها بطشاً ومباشرة وفجاجة. فالاستبداد هو نفرد وتسلط، أما الطغيان فيقوم على سلب السلطة بالقوة والبغي والظلم والفساد بما يجاوز الحد ويصل (في الدلالة العربية للكلمة) إلى مجاوزة الكفر (ليس في العقيدة الدينية بالضرورة، إنما في التعدي على إنسانية الإنسان) ويميز ما بين الطغيان والاستبداد من تدرج فيهما من حيث الشدة. ويشير كذلك إلى حالات متعددة من التلاقي والتداخل، إذ ينذر في الواقع أن تكون هناك حالات نقيه من الاستبداد أو الطغيان. فالاستبداد يجنح إلى الطغيان ولو بشكل خفي في بعض الحالات التي تتهدد فيها السلطة. هنا يضرب الاستبداد مصادر التهديد بدون هوادة متحولاً إلى حالة الطغيان⁽²⁴⁾.

- مفاهيم ملتبسة مع مفهوم الاستبداد

1- الحكم الثيوقراطي:

مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية Theocracy وهي مكونة من مقطعين Theos أي الإله Kratia بمعنى الحكم أي أنها حكم الإله فالحاكم من طبيعة غير طبيعة البشر أي أن الحاكم من طبيعة إلهية فهو إله على الأرض أو ابن الإله. فالحاكم يعد من طبيعة إلهية أي إنه الإله نفسه، فنجد في مصر مثلاً يلقبون الملك بألقاب رسمية مثل سيد المصريين أو ربهم أو ابن السماء ثم تطورت النظرية مع ظهور المسيحية فلم يعد الحاكم إلهاً ولكنه أصبح يستمد سلطته من الله وهذا ما ينضمّن في نظرية الحق الإلهي المقدس منذ العصور الوسطى كان يسودها الصراع بين الكنيسة والإمبراطور فقامت فكرة مقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة وأن السلطة وإن كان مصدرها الله فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب وبعبارة أخرى الفصل بين السلطة والحاكم. فالسلطة في ذاتها من عند الله ولكن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم.

2- الديكتاتورية:

مصطلح الديكتاتورية dictator هو مصطلح روماني الأصل وكانت تشير إلى وظيفة الحاكم العسكري العام الذي يعين في أوقات عصيبة تمر بها البلاد لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ولفترة محدودة فقط لكن المصطلح في الاستخدام الحديث يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات وهو لا يكاد يتميز عن الاستبداد.

3- السلطة المطلقة:

يجب الإشارة إلى أن السلطة المطلقة تختلف عن الحكومة المطلقة فالسلطة متضمنة في الدولة باستمرار وقد تحدها سلطات أخرى أما الحكومة المطلقة فيمكن

أن تكون مطلقة حتى دون استيلاءها على السلطة. ولم يعد للمصطلح معنى دقيق بل يستخدم بشكل فضفاض ليشير إلى الحكومات التي تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو قيود دستورية.

4- المستبد العادل:

يكون الحاكم مستنير في حكمه أي أنه يحكم باعتباره خادماً للدولة ويتصرف وكأنه عليه تقديم حساب عن عمله أمام المواطنين لكنه مستبد من زاوية ما من شخص أو هيئة لها صلاحية في مراقبة أعماله وصلحياته وقد ذهب كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى أنه لن ينهض بالشرق إلا مستبد عادل فيقول الإمام محمد عبده (هل يعدم الشرق كله من مستبداً من أهله عادلاً في قومه)⁽²⁵⁾.

خامساً- سيكولوجية الطاغية:

تتجسد خصائص وسمات سيكولوجية السلطة في شخص فرد واحد؛ كما يظهر ذلك واضحاً في سلوك وتصرفات وأعمال شخصيات كثيرة في التاريخ وصلت إلى السلطة وطبعتها بطابعها النفسي العقلي، أبرزها في العصور الحديثة (موسوليني) في إيطاليا، و(هتلر) في ألمانيا، وستالين في الاتحاد السوفيتي و(فرانكو) في إسبانيا، و(سلازار) في البرتغال، وغيرهم كثير، وكما هو الحال كذلك في أغلب دول العالم الثالث وهي الدول التي مازالت فيها الشخصية جاذبيتها وسحرها والهالة التي تحيط بها نفسها والتي يزيدا تركيز وسائل الإعلام عليها حضوراً وجاذبية دعائية هي الطاغية المسيطرة، الأمرة الناهية التي تجمع في يدها جميع السلطات والاختصاصات، وتسيطر بالكامل على مصير الدولة، ويمثل ذلك الرمز الذي يكون شخصية السلطة أو ذات السلطة وجوهرها بحيث تتركز في هذه الشخصية كل سمات وخصائص سيكولوجية السلطة التي تهيمن على المجتمع وتسيطر عليه وتقوده، لأنها وحدها التي تملك إصدار القرار الأمر .. أمر السلطة: افعل ولا تفعل ، رغم المشاركة المزعومة للشعب أو للمؤسسات الدستورية في الحكم، حيث تطغى التأثيرات النفسية لهذه الشخصية على موافقتها (مواقف السلطة) خاصة في المجالات الفكرية والسياسية والإعلامية، وحيث يسهل أيضاً رد بعض المواقف والقرارات والنتائج التي تصاحبها أو تترتب عنها إلى هذه النزعات النفسية السيكولوجية وإلى التأثيرات اللاعقلية التي تصبغ تلك المواقف والقرارات بالذاتية والفردية والأناانية⁽²⁶⁾.

إنها من آليات التحكم الناعم الهادفة إلى إسباغ الوجه المشرق على المستبد، وتقديمه للناس بصورة إيجابية وصولاً إلى الاستحواذ على الأفتدة والإعجاب والافتتان. وهي عملية ضرورية جداً لموازنة آليات الترهيب والترويع والإخضاع. أننا بصدد عملية إخضاع ناعم تحاول الاستحواذ على المحبة بعد أن تم بذر الخوف والإحساس الدائم بالتهديد فالطاغية يريد أن يكون مرهوباً ومحبوياً في الآن عينه.

وآليات التفضيم والتجميل والنفاذ إلى القلوب معروفة تماماً، ويتضمن فيها

وكلاء المستبد، والطامعين في قربه، ومنها وأكثرها تكرار وانتشار ربط صاحب السلطة بالأعياد الوطنية والمناسبات العامة، والاقتران بين شخص المستبد والأعياد الوطنية ويظهر بصوره وشاراته خلال الاحتفالات، ويصبح المستبد هو الوطن، والوطن هو المستبد. وتصبح الأعياد الوطنية وسيلة لعمليات التجميل. وكذلك اصطناع بطولات وطنية للتغطية على الفشل والقصور مثال انتصار الفريق الوطني للكرة في المباراة يعتبر انجاز وطني.

وكذلك السيطرة على المجال الإدراكي للناس، فيتخيل المستبد بصوره ورموزه والشعارات التي ترفع في تمجيده والكتابات ونشرات الأخبار يحتل الحيز الإعلامي لإبراز أخباره ولقاءاته ونداوته، والهدف من هذا هو تشكيل القناعات لدى الناس والتلاعب بعقولها. وهذه السيطرة على الناس من الداخل، حيث يحتل المستبد عالم الناس الذاتي ليس كمصدر تهديد وموضوع رهبه، بل كمصدر إعجاب وافتنان وموضوع تعلق. وهو ما يعزز تشكيل السلوكيات والأذهان والأفئدة في أن معاً، مما يعزز من هيمنة السطوة. ومعها تتعزز بالطبع حالة هدر كيان الناس ووعيتها وإرادتها واستقلالها⁽²⁷⁾.

ما هي خصائص الشخصية الأقوى (الشخصية السادية المسيطرة)؟

جميع الأشكال السادية التي يمكن أن نلاحظها ترتد إلى دافع أساسي واحد هو السيطرة الكاملة على الشخص الآخر، بأن تجعله موضوعاً عاجزاً تحت إرادتها وتصبح هي الحاكم المطلق عليه، بل أن تصبح إلهه، وأن تتصرف فيه كما تشاء، فنذله وتستعبده، ويكون هدفها الأساسي، أن تجعله يعاني فلا توجد سيطرة على شخص آخر أقوى من بث الألم فيه لإرغامه على الإحساس بالمعاناة دون أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه.

والشخصية السادية تتحول إلى شخصية استبدادية وهي شخصية الطاغية المتسلط أو القوة الأمرية النشطة. فهو الشخصية الأعلى المتميزة شخصية (القائد) أو (الزعيم) أو (مبعوث العناية الإلهية) والذي لا بد أن تخضع له الشخصيات الأدنى المازوجية - السلبية العاجزة، فليس هناك شيء يفعلونه أو يشعرون به، أو يفكرون فيه لا يرتبط على نحو ما بهذه الشخصية القومية إنهم يتوقعون منه الحماية والأمن. فالشخصية السادية، شخصية القائد المستبد المتسلط، على الجماهير التي يستمد منها أو قل من ضعفها. قوته، حتى أنه يشعر باليأس والقنوط بل بالضعف والفراغ إذا لم يجدها أمامه. أما الجماهير نفسها فلا بد من ترويضها حتى ننمي لديها الرغبة في الخضوع والاستسلام لقوة أعلى، وسلطة أعظم⁽²⁸⁾.

الوجه العنيف للترويض لا يمكنه ضمان سطوه المستبد واستتبابها، ولا بد له من وجه آخر مكمل يتمثل في الترعيب الذي يوازنه. وحتى الطاغية ذاته لا يمكنه الاكتفاء بفرض آلة الردع التي تؤدي إلى الاستسلام العاجز، بل هو بحاجة إلى صورة إيجابية تكفل تعزيز نرجسيته. كما أن العلاقة القائمة على العنف وحده لا يمكن أن تستقيم أو تستمر أو تعم، بل لا بد لها من أوجه إيجابية (لو ظاهرياً) توازنها.

وهكذا فالتحكم هو بالضرورة مزدوج الاتجاه: فظ عنيف ومباشر يقابله ويحجمه تحكم ناعم غير مباشر، يتمثل في الترغيب وآلياته. والواقع أن التحكم الناعم هو الأكثر فاعلية وتأثيراً على المدى البعيد، وعلى مستوى تجذر السيطرة. فليس ثمة إخضاع كامل، كالإخضاع الذي يحفظ مظهر الحرية، لأن المرء بتلك الطريقة بأسر الإرادة ذاتها.

في التحكم الناعم يكون بمقدور المتسلط التأثير على الناس كما يشتهي: في عملهم ولعبهم وأفراحهم وائتراحهم كلها بين يديه بشكل خفي. هنا يترك المستبد، ذو القبضة الفولاذية التي تلبس قفازاً مخملياً، الناس يعتقدون أنهم يملكون الإرادة في عمل ما يريدون، إلا أنهم ينبغي ألا يريدوا إلا ما يريد هو أن يعملوا، إذ ينبغي ألا تصدر عنهم سلوكيات أو خطوات لا يتوقعها. إلا ما يريدوا هو أن يعملوا، إذ ينبغي ألا تصدر عنهم سلوكيات أو خطوات لا يتوقعها حتى إنهم ينبغي ألا يفتحوا أفواههم دون أن يكون على علم بما سيقولون⁽²⁹⁾.

سادساً - سيكولوجية الجماهير:

النزعات المازوخية يسعى فيها الفرد للخضوع لشخص ما أو قوة أو سلطة يشعر أنها تغمره بقوتها، واقتناع المرء بعجزه الكامل ونفاهته التامة، كما أن الشخصية المازوخية تشعر بضالة ذاتها ويزداد إحساسها بالتفاهة والشعور بالضالة والعجز، فإذا ما وجدت الشخصية المازوخية نماذج حضارية أو ظروفًا اجتماعية مناسبة كالخضوع للزعيم أو قائد طاغية يمثل القوة التي تبتلعه فأن يشعر بالأمان، لاسيما إذا وجد نفسه متحداً مع ملايين غيره من الذين يشاركونه هذه المشاعر نفسها، ذلك لأن الشعور بالعجز والتفاهة واللاجدوى هي عناصر أساسية في الشخصية المازوخية، وفي سبيل البحث عن معنى، والتغلب على الشعور بالدونية تحاول هذه الشخصية أن تصبح جزءاً من كل أكبر وأعظم وأشد قوة خارج ذاتها تنغمس فيه، وتشارك فيه، وقد تكون هذه القوة الأكبر هي الزعيم القائد، أو قد تكون لها أو مؤسسة أو أمة.... الخ.

وعندما يصبح جزءاً من هذه القوة أو من هذا الكل يشعر بأمان لأن هذه القوة التي ينغمس فيها، والتي تنقذه من تحمل المسؤولية واتخاذ أي قرار في شأن حياته ومعناها، أو تحديد مصيره، كل ما يعن له من أسئلة يجد له إجابة عن طريق علاقته بالقوة التي ارتبط بها، فسيده هو الذي يحل كل مشكله، ويجيب عن أي سؤال. وهكذا يتحدد معنى حياته، وهويته، وذاته عن طريق الكل الأكبر الذي يغمره أو يضيع بداخله. هذه الخصائص العامة للشخصية المازوخية الخاضعة المستسلمة، التي لا تجد لنفسها قيمة ولا لحياتها معنى إلا من خلال شخصية أقوى وطاغية تحيط بها وتشعرها بالأمان وتقوم نيابة عنها بالمسؤولية⁽³⁰⁾.

يتحكم الطاغية في الحاجات الأساسية التي تحفظ الحياة، ويتحكم في وتيرة إشباع هذه الحاجات ذات الإلحاح وعدم القابلية للتأجيل، والتي يؤدي عدم إشباعها إلى تهديد الحياة ذاتها، ولذلك فهي ذات طابع ملزم وتدفع بالشخص حين لا تتوفر له إلى التخلي عن كل معايير من أجل الحصول عليها: يتخلى عن إرادته وكرامته

ومكانته. وكل اعتباره الذاتي وصولاً إلى التبعية والرضوخ الكاملين. ذلك أن ما دون خط الفقر هو بالضرورة دون خط البشر: حاجاتك الأساسية للبقاء وقد تدفع بك إلى أن يصبح جسدك عبناً عليك، وهو ما يتم التلاعب به في عمليات التعذيب، تتحكم السلطة بهذه الحاجات فتعطي وتمنع، وتوفر أو تقتر، وتغدق أو تهمل وليس أشد تأثيراً على الإنسان من فقدان سيطرته على حاجاته الأساسية، وليس أشد تسلطاً عليه من التحكم بها، ومن هنا يستخدم الاستبداد الإهمال والتجاهل والتهميش والحرمان المقنن من أجل كسر مقاومة الناس وإرادتهم واستغلالهم، وبالتالي تطويعهم. وهنا قد تلجأ سلطة الاستبداد إلى أن تضع الناس أمام خيارين خضوع وتبعية لقاء الإعدام، أو حرمان ونيل من إنسانية الإنسان وكرامته وصولاً إلى تهديد وجوده في حالة المعارضة والتمرد.

وتأتي حاجات الأمن في المقام الثاني ثم الحاجات الاجتماعية وبعدها تأتي الحاجة إلى المكانة والتقدير. وهي التي يتلاعب بها المستبد للسيطرة على المقربين منه، فيعطي ويمنع يقرب ويبعد. ويظل من حوله في حالة تعبئة عامة وتهيب دائم لإثبات المزيد من الولاء والخضوع والتفاني في خدمة سطوته⁽³¹⁾.

وكذلك حاشية الطاغية لا يقتصر على العمل بما يريد، بل هم يفكرون فيما يمكن أن يريد، أنهم يحاولون أن يخدموا ما يدور بخلفه كي يسارعوا إلى إرضائه. ففيما وراء طاعته يقومون بممالاته والانقطاع الجاد له والسعي الجاد لتحقيق مآربه.

أنهم يتنبهون لكلماته وصوته وما يبدو عنه من إشارات أو نظرات بشكل يحولهم إلى مجرد أدوات رصد وتحسس لرغباته، والإسراع في تنفيذها والمبالغة في ذلك والتفنن في أساليب ابتغاء لمرضاته.

إن حاشية الطاغية يبتكرون دوماً طرائق جديدة لمرضاته. ولا تعود نفوسهم تلذ لهم إذا لذت له، مما يدفعهم إلى التجرد من سلبيتهم تاركين أذواقهم لذوقه. أنهم يستلبون ذواتهم كلياً في ذاته المعظمة والمضخمة. فهم يعلمونه أنه قادر على كل شيء وأنه لا حق ولا واجب يجبرانه على شيء بالمقابل. وهناك دوماً أعداداً متزايدة من الحاشية الذين يحاولون التقرب منه وتمجيده، مما يجعله يسكر بنشوة العظمة والواحدية التي ليس مثلها شيء.

إلا أن كل هؤلاء هم دوماً في المسار الحرج لا يدرون متى تنزل لهم النعمة التي قد تكون قاضية. أنهم دوماً في وضعية الخطر، إذ لا أمان لا حد ولا غفران لأي خطأ وهذا ما يدفع بهم إلى مزيد من تعظيمه والرضوخ له طمعاً في نعمه، وخشية من انتقامه كما أن ذلك يفتح محل الصراع والتنافس بينهم على مصراعيه للتقرب منه والتفاني في خدمته. وهو ما يجعله حقاً واحداً فريداً وفوق الجميع، مما يفاقم من نرجسيته وتصعيد سطوته⁽³²⁾.

سابعاً- جبروت الاستبداد! التفنن في القتل والتعذيب

يرى لابلاش ويوننالس أن الطاغية لديه نزوة السطوة وهي تتجلى في نزعة القسوة التي تهدف إلى الاستحواذ على الموضوع والسيطرة عليه بالقوة. أن

نزعة القسوة لا تهدف إلى إيلاهم الآخرين، إنما هي بكل بساطة لا تدخله في الحسابان.

فالطاغية لا يدخل الآخرين في الحسابان، فلا يعترف بإنسانيته وكيانه، ولا يقيم وزناً لكيانهم، أو تجعل من حرمة هذا الكيان حدوداً لها وطموحها. يتحول الناس عند الطاغية إلى مجرد أدوات أو أعباء أو عقبات، فهو لا يدخل الناس في حسابه إلا كأدوات لخدمة تعزيز سطوته وبسط نفوذه. فلا وجود إلا لشخص الطاغية، أننا بصدد كيان واحد هو كيان الطاغية، فهو لا يعترف بالقانون ولا بالحدود أو القيود. أننا بصدد كيان كلي العظمة والجبروت لا قيمة للناس وللأشياء إلا بمقدار خدمة الطاغية⁽³³⁾.

العقاب الصارم والصاعق والمحتوم ومن أي سلوك أو فعل، أو ميل يمكن أن ينال من سلطة المستبد أو يهدد استدامتها. ويحدث تعميم من سلطة المستبد إلى شخصية ذاته من ناحية وإلى كل رجاله الموكلين بالحفاظ على الأمن من ناحية ثانية، وكلهم يصبحون مصدر خشية لا حدود لها، وحتى يتم هذا الاقتران الشرطي يتعين أن يكون رد فعل السلطة حتمياً وصاعقاً ولا مفر منه. ذلك أن القوة الرادعة للعقوبة لا تكمن فقط في شدتها وقوتها بل لا بد أن تكون محتومة ولا مفر منها. وهكذا تتأسس الهيبة ورهبتها. ولقد قدم لنا فوكو في كتابه (المراقبة والعقاب) عرضاً مفصلاً بدقائقه الرهيبة عن العقوبات التي ينزلها المستبد بالجناة، إنها ليست مجرد تأديب، أو حتى قتل، بل كذلك تفنن بالترويع الذي تشيب له الولدان، وحين يصبح الترويع حتمياً لا راد له أو لا مفر منه، إذ وقع إنسان فيما يعتبر خطيئة تعد أو تطاول أو تهديد لسلطة المستبد، يتم الردع والترويع، كما تكتسب كل رموز السلطة ووكالاتها الأمنية الدلالة الرادعة نفسها. ويقودنا ذلك إلى ما يسمى بـ كلفة السلوك *Cost of Behavior*. يتعلم الإنسان أن يرتدع ذاتياً ويضبط سلوكه هو نفسه، حين يجد أن سلوكه، أو تصرفه أو ميله، أو حتى فكره، ذو كلفة تكاد تكون كارثية، إن هو تجراً وأقدم، أو حتى سولت له نفسه أن يفعل.

تتحرك كلفة السلوك حين تبرز فيه الفعل أو الموقف، ويرتدع الإنسان نظراً لفداحتها وكارثتها وحتميتها، ويصل الأمر حد ردع نواياه ذاتها، فيتحول إلى رقيب على ذاته كي يأمن سوء العاقبة، أو يتجنب الكارثة القاضية التي لا قبل له أو لذويه بها.

ويتحرك مبدأ آخر مكمل هو تعميم السلوك *of Generalization Behavior* يرتدع الإنسان ليس على مستوى السلوك وحده بل على مستوى المواقف والنوايا. كما يعمم الردع الذاتي ليس تجاه سلطة المستبد وشخصه بل تجاه كل رموزه التي تكتسب قوة الإخضاع والتهديد⁽³⁴⁾.

ويمارس الطاغية الردع مما يؤدي إلى تغيير الناس من سلوكيات وأفكار التمرد والاحتجاج وذلك عن طريق مختلف حالات الترويع والعقوبات القاصمة التي يترتب عليها إثارة السلامة حتى في غياب التهديد.

هكذا يتم الترويض، وتتم قمقمة السلوكيات وإيقاف الأفكار والنوايا من

خلال سلوك هروب داخلي محض يقوم فيه الشخص باستبعاد النية في التفكير أو التساؤل أو النقد.

على أن بعض حالات الطغيان تتجاوز كل ما سبق من ضبط وتجنب وتعلم اجتماعي وتعميم في ترويض الناس وصولاً إلى غرس حالة الاستسلام المتبادل لقدرهم وحتى تشكل السلوك الأساسي المستهدف في عمليات التعذيب السياسي. يعني الاستسلام والتبذ والتبذ التام وانعدام القدرة على الفعل أو رد الفعل، بحيث لا يتاح للإنسان سوى الرضوخ التام.

غالباً ما ارتبطت الأوتوقراطية بالاستخدام السافر لأساليب الضرب والتعذيب والتخويف. فقد وفر في أذهان ممثلي السلطة الحكومية أن الفلاح لن ينصاع للأمر إلا إذا أودي بدنياً وألقى الروح في نفسه لا غرو إذن إن كان الكرياج وسيلة لا غنى عنها لتسخير الفلاحين في إقامة المنشآت أو لإرغامهم على وضع ما يطلبه منهم من ضرائب وفي بعض الأحيان كان الفلاح العاجز عن دفع الضريبة يصفد بالأغلال ويلقى به في قناة أو مصرف. ويرغم أن الإسلام حرم التعذيب البدني إلا أن جباه الضرائب ورجال الشرطة والعمد قد وصلوا تعذيب الأهالي بهدف حملهم على إيتاء الضرائب والعمل في المشروعات العامة. بل أن محمد على لم يتورع أحياناً عن صلب الفلاح على رأس حقله ليكون عبره للآخرين.

حقيقة لقد أبطلت سلطات الاحتلال البريطاني. قانوناً - استخدام الكرياج غير أن كبار الملاك الزراعيين والعمد ومعاوني البوليس لم يكفوا نهائياً عن استخدامه في إيذاء الفلاحين⁽³⁵⁾.

وتعتبر القوة والعنف هي الأداة الأساسية التي تلجأ إليها السلطة في ممارسة فعلها وإخضاع الغير، وذلك بالتهديد بالسجن أو التعذيب أو التصفية الجسدية وما إلى ذلك من وسائل الضغط والإكراه والإجبار وعندما تفعل السلطة ذلك إنما تكون سلطة طاغية تقوم على العنف والقهر والعسف والاستبداد ويرتبط ارث السلطة القسرية بعلاقة وثيقة بينها وبين العقوبة الجسدية والاعتقال في ظروف متعددة الفظاظه وفرض البؤس والألام والتمثيل بالأفراد وتعذيبهم والموت في كثير من الأحيان.

والعنف هو أول مصادر السلطة، وأول أدواتها وأكثرها بدائية ووحشية، وأن أحداً لا يشك في أن العنف يمكنه أن يجلب نتائج لا يستهان بها، والتهديد باستخدام العنف يكمن وراء كل تصرف حكومي، وتعتمد كل حكومة في النهاية على الجنود والشرطة في تنفيذ إرادتها بالقوة⁽³⁶⁾.

ويمارس الطاغية الاعتقال والتعذيب للمعارضين الذين يشكلون العقبة أمام سطوة الطغيان والاستبداد، وهو يهدف إلى إزالة العقبة من خلال تدمير الطاقات الحسية الجسدية والنفسية، وصولاً إلى إخراجها من ساحة المعركة مع السلطة وفي ظل أنظمة الطغيان يتحول المعارض السياسي إلى خائن أو مخرب أو عدو للأمن القومي ولذلك يمارس ضده مختلف ألوان التنكيل والتعذيب والأذى والتحقيق ويمارس العنف الجسدي على الضحية بهدف إحداث أشد الألام الممكنة التي تحاول

كسر مقاومة الضحية. ويتمثل هذا العنف في الضرب المبرح بالكلمات والسيارات المختلفة والركل والدوس على الجسد بالأقدام، يتم عادة استهداف المناطق الأكثر إيلاً وحساسية مثل اقتلاع الأظافر والأسنان وتعذيب الأعضاء التناسلية، والتفنيش عن مواطن الضعف والمرض في الأعضاء لتركيز الضرب عليها، وبالطبع هناك الصدمات الكهربائية المختلفة، وهناك الاغتصاب من خلال أدوات مؤديه في مخرج البدن.

ويضاف إلى هذه الترسانة من آليات التعذيب التعليق من الأيدي، أو التعليق من الأقدام والرأس إلى الأسفل، حيث ينهال الجلادون بالضرب المبرح عليها وهي في هذه الحال، ومنه كذلك التعليق من الأيدي والأرجل والبطن إلى الأسفل مما يؤدي إلى تقوس الظهر وإلى آلام شديدة في العمود الفقري، ومنها كذلك التعليق بالأيدي وتدلي الساقين على مقربه من الأرض وإطلاق كلاب مسعورة تنهشها. ومن التعذيب كيس القطط حيث يوضع السجين في كيس خيش كبير ويوضع معه قطط شرسه ثم ينهال الجلاد بالضرب على الكيس كي تهتاج القطط وتمزق جسد الضحية، وقد يصب الزيت الساخن والملح على الجروح مما يسبب ألماً مضاعفه. ومنها كذلك كل عمليات الحرق⁽³⁷⁾.

وهناك أساليب عديدة للتعذيب منها السجن في قفص ضيق لا يستطيع الإنسان فيه الجلوس أو الوقوف أو الحركة، ومنها وضع الأكياس البلاستيكية في الرأس لمنع التنفس العادي، أو الحبس في حيز ضيق وخال من التهوية، وكذلك وضع السجين في حوض من الماء البارد جداً في الشتاء، أو التلاعب بحرارة الزنزانة ما بين الحر الشديد والبرد الشديد. أو التعريض للحر أو البرد لفترات طويلة، أو تعريض السجين لضوضاء شديدة تثير الأعصاب بشكل مستمر، أو منع النوم.

وكذلك يتم التعذيب من خلال التحكم بحاجات الجسد مثل منع الاغتسال والنظافة لأسابيع ومنع الذهاب إلى دورة المياه وإرغام السجين على التبول أو التغوط في ملابسه هنا يصبح الجسد بروائح عديم الاحتمال.

ويشكل التجويع والتحكم بإشباع الحاجة إلى الطعام وسيلة أخرى أساسية للتعذيب وكسر المقاومة، وكذلك يشكل العزل في زنزانة مظلمة ولا تسمح إلا بالحد الأدنى من الحركة أو التي تقييد الحركة إلى حد بعيد، مصحوباً بالإبعاد عن المثيرات الحسية (سمعية، بصرية)، تحكماً بحاجة أساسية عند الإنسان وهي الحاجة إلى التواصل والتفاعل الجماعي.

ويشكل التحقير اللفظي أسلوب آخر من أساليب التعذيب النفسي الذي يمتد إلى الشتائم والسباب وإطلاق النعوت اللا أخلاقية على السجين وذويه، وخصوصاً الزوجة والأم، لما لها من حرمة أخلاقية في ثقافتنا، فمن خلال تحقير الأم والزوجة يحاول الجلاد النيل من رجولة السجين وكرامته وشرفه.

وقد يقيد السجين ثم يتم الركوب على ظهره أو كتفيه وإطلاق نعوت الدواب عليه، أو يجبر على العواء كالكلاب، أو النهيق كالحمير في محاولة إذلاله.

وهناك التعرية من الملابس والسخرية من السجن، وهناك إطفاء سجاجير في مختلف أنحاء الجسد وخصوصاً في المناطق الحساسة، وفي حالات أخرى من التعذيب النفسي تجرى محاولة لتحطيم معنويات السجن من خلال جعله يسمع الأذى الذي يلحق برفاقه من صراخ وعويل نتيجة الألام المبرحة. وقد يدفع إلى سماع أصوات صراخ اغتصاب أمه أو أخته أو زوجته وهي تتوسل الجلادين كي يتوقفوا⁽³⁸⁾.

ويروي لنا التاريخ مظاهر الاستبداد في الدولة الإسلامية فقد كان الحجاج يقوم بتعذيب الأسرى والمعتقلين، وكان القتل بقطع الرأس بالسيف وأضاف الحجاج الصلْب بعد القتل للأشخاص الذين لهم وزن في حركة المعارضة، وطبق الأمويون عقوبات بقطع الأيدي والأرجل والذبح والصلب.

وقد واجه العباسيون بدءاً من خليفتهم الثاني أبو جعفر المنصور معارضة متزايدة من نفس الجماعات التي عارضت الأمويين الشيعة الأمامية والزيدية والخوارج والمعتزلة واتبعوا لقمعها أساليب بشعة منها قتل بعض العلويين بدفنهم أحياء، وتطور القتل بالنقطيع إلى زيادة في عدد الأوصال المقطعة، فبعد أن كانت الأيدي والأرجل تقطع دفعة واحدة صارت تقطع إلى عدة أوصال وتضمنت استعمال مديه غير حادة بدلاً من السيف. وبلغ القتل تحت التعذيب أشنع حالاته بعد الحقبة العباسية الأولى.

وقد تمثلت فنون التعذيب فيما يلي:

- حمل الرؤوس مقطوعة.
- الضرب والجلد: باليد والسوط والهرأوة والمقرعة.
- تقطيع الأوصال: وتشمل قطع اليدين والرجلين واللسان ووصلم الأذنان وجدع الأنف وجب المذاكير (الأعضاء التناسلية للرجل).
- سلخ الجلود.
- الإعدام حرقاً.
- التعطيش
- التكسير بالعيدان الغليظة.
- قلع الأظافر.
- التعذيب الجنسي⁽³⁹⁾.

وقد انتشر الإعدام بالخازوق: وهو عبارة عن سيخ مدبب يخترق الجسم من أسفل إلى أعلى ويترك في جسد المخوزق حتى يلفظ أنفاسه وتسقط رأسه على رقبته، بعد مضي عدة أيام من الألم والتألم.

وكانت السلطات العثمانية تدفع مكافأة للجلاد الماهر الذي يستطيع إطالة عمر المخوزق في التعذيب قبل أن يموت. وذلك عن طريق تمرير الخازوق في الجسم بعيداً عن الأجزاء الحيوية مثل القلب والرئة.

ولعل أشهر حالة إعدام على الخازوق يعرفها المصريون حالة إعدام سليمان الحلبي الطالب الأزهرى الذي قتل كليبر⁽⁴⁰⁾.

وقد عانى الشعب المصري كثيراً من الاضطهاد والظلم بصفة خاصة من المماليك والأتراك ووقائع التاريخ لا حصر لها حتى أصبح في المآثرات الشعبية ما يدعم لهم وبصفه خاصة في أقوالهم المأثورة (شعب منقوع في الهم والدم).

وبسبب معاناة الشعب لم يفرق بين الشنق والخنق، حتى إن هناك مثلاً سائداً (شنق ولا خنق قال أهو كله في الرقبة).

وكتب أحمد أمين لقي المصريين كثيراً من العذاب والذل في العصور المختلفة من فراغة ويونان ورومان ومن ابن طولون ومن الأخشيدين والفاطميين والأيوبيين والمماليك في طيشهم وغرورهم، لكن هذا لا يساوي ما لقي الشعب المصري من العثمانيين، لدينا نماذج واضحة نذكر من بينها:

- **خايريك:** كان جباراً عنيداً عسوقاً سفاكاً للدماء، شنق ووسط وخوزق من الناس جماعة كثيرة واقترح لهم أشياء في عذابهم. فكان يخوزقهم من أضلاعهم ويسميه (شك الباذنجان) إلا أن عوام مصر استخفوا به.
- **حسين باشا الدالي:** كان يطوف بالليل فمن لقيه يقتله، ومن جملة من قتل في ليلة واحدة خمسين نفساً فسمى بالمجنون.
- **ما فعله بعض الأمراء:** مثل الأمير سليمان بك المرادي، فقد كان ظالماً غشوماً ويعرف بـ (ريحه) بتشديد الياء وسبب تسميته بذلك أنه كان إذا أراد قتل إنسان ظملاً يقول لأحد أعوانه (خده وريحه) فيأخذه ويقتله.
- ويقول كلوت بك: أن الشنق ورمى الأعناق والخوزق كانت عقوبة الجرائم الغليظة فقد كان الحكام في الزمن السابق بما عرف عنهم القسوة والجور يتفنونون في استنباط وسائل للتعذيب.

ولقد تكاثرت أشكال القهر التي عاش فيها المصريون في هذا العصر، وكان الإعدام يحدث من قبل بعض الولاة بدون محاكمة أحياناً، والقوانين التي سنت في مصر منذ قانون (نامه) حتى القوانين الهمايونية للقرن التاسع عشر أقرت حزمه هذه العقوبات بما فيها الإعدام. فقد تضمنت التشريعات الجنائية التي صدرت في عهد محمد علي عقوبات لا إنسانية كعقوبة الإعدام⁽⁴¹⁾.

ثامناً- التفسيرات النظرية للاستبداد

- أفلاطون: الطاغية أسوأ ما يوجد على الأرض

يوضح أفلاطون أن الطاغية يتولى الحكم، في الأصل، لكي ينقذ البلاد من حالة الفوضى التي تتردى فيها، ويبدأ في الأيام الأولى من حكمه في التقرب من الناس: في مبدأ الأمر لا يلقى كل من يصادفه إلا بالابتسام والتحية، ويستنكر كل طغيان، ويجزل الوعود الخاصة والعامة، ويعفي من الديون ويوزع الأرض على الشعب وعلى مؤيديه، ويتصنع الطيبة والود مع الجميع، وفي الوقت ذاته يبدأ في تكوين حرس قوي حوله بحجة المحافظة على مطالب الشعب ومراعاة لمصلحة الشعب ذاته.

ويضيف أفلاطون عندما يجد الطاغية نفسه سيداً مطاعاً، فإنه لا يجد غضاضة في سفك دماء أهله، فهو يسوقهم إلى المحاكمة بتهم باطله، إنه يحتقر القوانين المكتوبة وغير المكتوبة، ولما لم يكن شيء يقف في وجه الطاغية المستبد فإنه يصيح عبد الجنون أو ينقلب حكمه إلى كارثة. فهو يقتل المواطنين ظملاً

وعدواناً، ويذوق بلسان وفم دنسيين دماء أهله ويشردهم. عندئذ يصبح هذا الرجل طاغية ويتحول إلى ذئب.

وظلم الطاغية لا يعرف تفرقة بين المواطنين، وليس للطاغية (صديق) فهو لا يمانع في الغدر بالأصدقاء أو معاونين إذا ما اشتبه فيهم. فهو إذا وجد من بين أولئك الذين أعانوه على تولي الحكم، والذين أصبحوا من ذوي السلطان والنفوذ فئة من الشجعان الذين يعبرون عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات. فإن الطاغية لا بد أن يقضي على هؤلاء، فهو لا يترك في النهاية شخصاً ذا قيمة سواء من أصدقائه أو أعدائه.

فالطاغية في حرب دائمة مع الجميع فهو يقضي على كل من تتوافر لديه الشجاعة أو عزة النفس أو الوفاء والشرفاء الذين يرفضون نفاقه. ويغدق الطغاة الكثير من الأموال على الشعراء والكتاب والأنصار لكي يمتدح الطاغية. ويشير أفلاطون إلى أن أعوان الطاغية يمكن أن يخلقوا الطاغية بقوله (إذا وجد في الدولة عدد كبير من هؤلاء الناس ومن أتباعهم، وشعروا بقوتهم، فإن هؤلاء مستعنين بغياء الشعب هم الذين يخلقون الطاغية⁽⁴²⁾).

ويرى أفلاطون أن التطرف في الحرية يؤدي إلى نوع من الفوضى الشاملة يستغله قطب ذكي من أقطاب المجتمع يسمى بطل الأمة المختار، فتتمو قدرته باستمرار ويختار حرس خاص له، وأخيراً يتحول إلى مستبد تام، يستولى على الحكم بقبضه حديدية فيضحى المحكومين في حاجة ماسة له، ولكي يواجه نفقات الحرب يفرض الضرائب وينكل بالمنافسين له، ويشرد الفضلاء وينهب المعابد، ويستولي على أموال الشعب⁽⁴³⁾.

وعرف أفلاطون كيف يعيش الطغاة، وما ينفقونه على أنفسهم وعلى حاشيتهم، وملذاتهم ومقدار البذخ - بل السفه في الإنفاق - ولا حسيب ولا رقيب، وهو يستطيع أن يفرض من الضرائب وأن يجمع من المال ما يشاء. ويعيش الطاغية وسط حراسه مشددة، ويستطيع أن يعنقل من يشاء في أي وقت. ويعيش الطاغية في ظلام دامس حيث تنعدم الحرية ويكثر الوشاة، وتحاك الدسائس والمؤامرات حتى أن الطاغية نفسه يعيش في شك وريبه من جميع المحيطين به، يبث عيونهم في كل مكان لكي ينقل له حركات الناس وسكناتهم.

وليس للطاغية قيم أخلاقية يحافظ عليها، فلا وفاء بوعده، ولا أصدقاء، ولا كلمة شرف، فالطغيان تدمير لقيم الإنسان الأخلاقية، وليس السياسية فحسب.

- شيوع النفاق والتملق سواء من جانب الحاشية للطاغية، أو من جانب الطاغية نفسه لمن يريد منهم قضاء حاجة⁽⁴⁴⁾.

- أرسطو: الطغيان يخرج من جوف ديما جوجيه أو من اوليجاركيه مفرطة

يرى أرسطو أن الطغيان صورة من صور الحكم الفردي عندما يتحول إلى حكم ينفرد فيه صاحبه بالسلطة دون حسيب ولا رقيب فلا يكون هناك قانون يحكم بل إرادة الفرد.

الحاكم يحكم حكماً مطلقاً بلا رقيب ولا حسيب ولا مسؤولية من أي نوع؛

إنه السيد الأوحى الذي يحكم لمصلحته الشخصية، ولأهدافه الخاصة وحدها. فالطغيان هو حكم بالإكراه، فالحاكم يغتصب السلطة اغتصاباً دون أن يكثر برضا المواطنين، أنه يصل إلى الحكم بالقوة المسلحة أو بحد السيف... إلخ دون أن يستند إلى أي حق شرعي في توليها. فالطغيان عند أرسطو هو ممارسة سلطة لا تستند إلى أي حق، ويستحيل أن تكون حقاً لإنسان ما، والطاغية يستخدم السلطة التي انفرد بها لصالحه الخاص. فالطاغية لا حد لسلطاته، كما أنه يسخر كل شيء لإرادته ورغباته⁽⁴⁵⁾.

وقد أفاض أرسطو في وصف حيل الطاغية للاحتفاظ بالحكم وتتمثل فيما يلي:

- تدمير روح المواطنين، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم، وجعلهم عاجزين عن عمل شيء أو فعل أي شيء، كذلك تعويد الناس الخسة والضعف، والعيش بلا كرامة، بحيث يسهل عليهم أن يعتادوا الذل والهوان.
- القضاء على البارزين وأصحاب العقول الناضجة، واستئصال كل من تفوق أو حاول أن يرفع رأسه.
- منع الموائد المشتركة والاجتماعات والنوادي وحظر التعليم (أو جعله لونا من الرعاية للحاكم)، وحجب كل ما يعمل على تنوير النفوس أو كل ما يبث الشجاعة والثقة بالنفس.
- منع المواطنين من التجمع لأغراض ثقافية أو أي تجمع مماثل.
- أن يجتهد الطاغية حتى تكون لديه معلومات منتظمة حول ما يفعله رعاياه أو يقولونه وهذا يعني أن تكون هناك شرطه سرية وجواسيس في أرجاء البلاد.
- يعتمد الطاغية على إغراء المواطنين أن يشي بعضهم ببعض الآخر، فتتعدم الثقة بينهم. وهكذا فإن الطاغية يبذر الشقاق والنميمة.
- يحرص الطاغية على إفقار رعاياه حتى ينشغل المواطنون بالبحث عن قوت يومهم، فلا يجدون من الوقت ما يتمكنون منه من التأمر عليه.
- الطاغية يختار الفاسدين من البشر في نظام حكمه ليكونوا له أصدقاء، فهم عبيد النفاق والتلق، والطاغية تسره المداهنة والنفاق ويريد من يتملقه.
- الطاغية يقرر الحرب يشغل بها نشاط رعاياه، ويلزمهم بالحاجة المستمرة إلى رئيس حربي⁽⁴⁶⁾.

- الرواقية والطاغية:

- ابيكتيتوس: يستطيع الطغاة إماتة جسدي أما روجي فستظل خالدة. يعتبر ابيكتيتوس أعظم ممثلي الرواقية الرومانية، وقد اتخذ أحد حراس نبيرون عبداً له، وتعلم وسط صفوف البؤس والمهانة والعبودية - تعلم - فلسفة التحرر النفسي وأثر تغليب النفس على الجسد. وأمن بأن عالم الروح والعقل والوجدان هو عالم الحرية الوحيد (يستطيع الطغاة إماتة جسدي أما روجي فستظل خالدة)، وقد آمن ابيكتيتوس بالحرية إيماناً مطلقاً، وهاجم الطغيان والطغاة هجوماً

شديداً وقرر أن كل صنوف العذاب لا يمكن أن تقضي على حرية الإرادة، ولا على انطلاقة العقل، وتحرر النفس. ولقد تخيل هو حواراً جرى بينه وبين أحد الطغاة، يصور فيه مجمل أرائه في الطغيان والحرية وصاغه على النحو التالي: الطاغية: أني أعظم إنسان على وجه البسيطة، امتلك وأمنح وأمر وأنهى وأبشش بمن أريد دون قيوداً وشرط.

ابيكنتيتوس: إذا كنت أنت الأعظم والأقوى فماذا في استطاعتك أن تمنحني إياه؛ ثم هل تستطيع حقاً أن تتفادي ما تريد أن تتحاشاه في كل الظروف؟ أغلب الأمر أنك لا تستطيع، والواقع أننا نضع ثقنا في المفكرين والمتقنين من الناس وأنني أسألك الآن كيف تمنحه أنت الثقة؟

الطاغية: ألا ترى أن الناس جميعاً يضعوني موضع اعتبارهم واهتمامهم؟ ابيكنتيتوس: أننا نضع اهتماماً في كل ما يحيط بنا من أشياء وأفراد، بل وحيوانات أيضاً، ألا أضع حماري موضع اهتمامي فأغذيه، وأنميه وأراعيه؛ ثم إذا كان هناك من يضعك موضع الاعتبار، فهل تعتقد أنهم ينظرون إليك نظرة حب وإجلال كما ننظر إلى سقراط؟

الطاغية: ألا ترى أنني أستطيع الآن أن أطيح بعنقك؟ ابيكنتيتوس: كيف يمكنك ذلك وقد منحني زيوس الحرية، هل تعتقد أن زيوس سوف يترك رعاياه لمن يستعبدهم؟ إنك لا تستطيع أن تكون سيداً إلا على جسدي فقط. الطاغية: هل يعني هذا أنك لن تحترمني ولن تهابني أو تخاف مني⁽⁴⁷⁾.

ابيكنتيتوس: نعم. فأنا لا أحترم إلا ذاتي وإذا رغبت في أن أقول أنني سوف أحترمك فلن يكون احترامي لك إلا كاحترامي لإبريق الماء. ومع ذلك فإن احترامي وحي لذاتي ليس هو الاحترام والحب الوحيديين. ذلك أنه من الطبيعي بالنسبة للإنسان، وبالنسبة إلى كل المخلوقات أن تفعل بما تحقق رغباتها. فالشمس تفعل ما ترغبه. وحتى زيوس يفعل نفس الأمر، ولكننا حين نسمي زيوس مانح الأمطار أو معطي الثمار، أو والد الإنسان والآلهة، فإن هذه الأسماء لم تعط له إلا بعد أن حقق الكثير من الخير في عالمنا المتسع هذا.

وبعد هذا يأخذ ابيكنتيتوس في نقد أعمال الطاغية ونقد الذين يتخلون عن إرادتهم وحريرتهم فيقبلون يديه، ويرهبونه ويخافونه، ويفعلون ما يأمر به حتى لو كان ضد إرادتهم أو حريتهم ثم يفند ما قد يقال من أن الطاغية يريد أن يكون اسمه مخلداً أو مدوناً، في السجلات المختلفة ويدور حوار على النحو التالي: ابيكنتيتوس: إن أولئك الذين يعرفونك سيتعرفون على اسمك. ولكن إذا وافتك المنية ماذا تفعل.

ابيكنتيتوس الطاغية: اكتبه إن أسمى سوف يكون باقياً وخالداً على قطعة حجر زهيدة وسوف يبقى، ولكن خبرني من سيرفه خارج بلدك؟ الطاغية: كل من يأتي سوف يقرأه، أليس هذا جميلاً؟

ابيكنتيتوس: لا بالطبع. ممكن أن يطاح بالسجلات بواسطة اللاحقين. إن الحكمة وحدها. والأعمال النافذة من العقل والطبيعة والإله هي وحدها الأبدية الخالدة.

وهكذا يمضي ابينكتيتوس في هذا الحوار الطويل مزيلاً الخوف من نفوس المواطنين منادياً بضرورة التمسك بالحرية والإعلان عن الإرادة أمام كل صنوف البطش والتعذيب. وينتهي ابينكتيتوس إلى تقرير أن الله هو صانع كل شيء، وخالق نفوسنا وعقولنا - ويستطيع الطاغية أن يسيطر على جسدي ويطيح بعنقي ويتحكم في ممتلكاتي وهذا لا يعني، لأن الحرية متصلة بالنفوس وبالروح وبالعقل وليست متصلة بالجسد المتلاشي الوضع⁽⁴⁸⁾.

- الاستبداد عند ابن خلدون:

يرى ابن خلدون إن الطور الأول طور الظفر والاستيلاء على الملك من أيدي الدولة السالفة قبلها، فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وحماية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية، لا ينفردونهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها. أما الطور الثاني: فهو طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة. ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنياً باصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع، والاستكثار من ذلك، لجذع أنوف أهل عصبية وعشيرته المقاسمين له في نسبه الضاربين في الملك بمثل سهمه، فهو يدافعهم عن الأمر، ويصدهم عن موارده ويردهم على أعقابهم أن يخلصوا إليه حتى يقر الأمر في نصابه.

ومن أجل الانفراد بالملك يجذع الحاكم أنوف العصبية، ويكبح شكائهم عن أن يسموا إلى مشاركته في التحكم. (يقرع) (عصبيهم) عن ذلك، وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لأحد منهم في الأمر ناقة ولا جملاً، فينفرد بذلك المجد بكلية ويدفعهم عن مساهمتهم فيه.

ويوضح ابن خلدون أن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات، منقياً عن عورات الناس، وتعدد ذنوبهم شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم، وربما خذلوه في مواطن الحرب والمدافعات، ففسدت الحماية بفساد النيات، وربما اجتمعوا على قتله لذلك ففسد الدولة ويخرب السياج، وإن دام أمره عليهم وقهره فسدت العصبية وفسد السياج من أصله بالعجز عن الحماية⁽⁴⁹⁾.

إذا استفحلت طبيعة الملك وحصل لصاحب الدولة الاستبداد على قومه قبض أيديهم على الجبايات إلا ما يطير لهم بين الناس في سيقانهم، وتقل حظوظهم إذ ذاك لقلّة غناهم عن الدولة بما أكبح من أعناقهم، وصار الموالى والصنائع مساهمين لهم في القيام بالدولة وتمهيد الأمر، فينفرد صاحب الدولة حينئذ بالجباية أو معظمها، ويحتوي على الأموال، ويحتجها للنفقة في مهمات الأحوال، فتكثر ثروته وتمتلئ خزائنه ويتسع نطاق جاهه ويعتز على سائر قومه فيعظم حال حاشيته وذويه، ويتسع جاههم ويقتنون الأموال⁽⁵⁰⁾.

- ميكافيللي Machiavelli ضرورة استخدام الحاكم للقوة

في مؤلفه الأمير the prince يناقش الاستخدام السياسي للقوة قائلاً (أن الأمراء الذين يستطيعون الاحتفاظ بأوضاعهم هم الذين يملكون القوة البشرية والمال الكافيين لإقامة جيش يستطيع أن يواجه أي معندي). ويعتقد ميكافيللي أن القوة هي دعامة أي نجاح سياسي. وباستطاعة أي أمير أن يحمي نفسه من المؤامرات السرية التي قد تحاك ضده، إذا ما حال دون ظهور مشاعر عدائية ضده وعمل على راحة الشعب. وعلى الأمير في نفس الوقت أن يظهر العلامات الكافية المعبرة عن قوته، لا يتردد - في بعض الأحيان - عن ممارسة القسوة لإشاعة الخوف بين مواطنيه عندما يكون ذلك ضرورياً. ولقد دعا هذا الموقف بعض العلماء إلى الاعتقاد بأن ميكافيللي كان مؤيداً للحفاظ على النظام السياسي ومعارضاً للتمرد عليه⁽⁵¹⁾.

وقد اهتم ميكافيللي بالحكومات الموناركية وأساليب الحكم، والوسائل التي تؤدي إلى قوة الدولة. والسياسة العامة التي تحقق بها مآربها، والأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها الثاقب الذي يستغل فضائله وردائله على حد سواء وهو لا يزيد إلا قليلاً عن الصورة المتخيلة للطاغية الإيطالي في بدايات القرن السادس عشر. يقول ميكافيللي في كتابه الأمير (أنني أعتقد تماماً أن كل إنسان سوف يوافقني أنه من خير الأمير أن يستغل من الصفات ما يشاء في سبيل رفعتة، غير ناظر إلى قيمة أخلاقية أو دينية، فهناك من الفضائل ما قد يؤدي إلى تدهور وانهايار حكمه، كما أن هناك من اللأ فضائل ما قد تؤدي إلى ازدهاره ورفعتة. وإذا كان من المستحسن أن يكون الأمير خيراً، إلا أنه لا بد أن يكون مستعداً لكي يؤكد سلطته أن يلقى الجانب الخير في أي لحظة وأن يستخدمه أو يلغيه طبقاً لظروفه.

إن على الأمير أن يكون كريماً وبخيلاً حسب الحالة، قاسياً وحليماً تبعاً للظروف ولكن إذا ما تساءلنا أخيراً للأمير أن يكون محبوباً أو مرهوب الجانب، فإن الإجابة قد تكون أن يكون كلاهما. ولكن لما كان من الصعب على الفرد الواحد أن يكون محبوباً ومرهوب الجانب معاً فإنه يستحسن أن يكون مرهوب الجانب. وليس من الضروري أن يكون الأمير حاصلًا على كل الصفات الحميدة بل يكفي فقط أن يتظاهر بأنه حاصل عليها، أنه لمن المفيد أن يبدو الأمير شاكراً ومؤمناً، متديناً وصاحب نزعة إنسانية، ولكن يجب أن يضع في ذهنه في نفس الوقت أن لديه المعرفة والقدرة على أن يتحول في الاتجاه المضاد في أي ظرف وأي وقت⁽⁵²⁾.

- مونتسكيو Montosquieu: 1689 - 1755: الاستبداد وسفك الدماء.

الاستبداد هو نظام حكم الفرد الواحد، وفقاً لأهوائه ورغباته دون التقيد بقواعد أو قوانين، فهو لا يسترشد ولا يتوجه إلا بإرادته الخاصة وأهوائه الشخصية. أما مبدأ الحكم الاستبدادي فإنه يكمن في خوف الرعايا، ورعبهم وخضوعهم أمام سلطة السيد المستبد.

ويرى مونتسكيو أن الحكم الاستبدادي الذي يخلو من كل فضيلة، إنه نظام

يقوم على خوف المواطنين ورعبهم من السيد الحاكم، ولا يحتمل أي سلطات وسطى. أنه بلقى بالناس في هون الذل والمهانة، ولا يحافظ على وجوده إلا بسفك الدماء، والطاعة التي يتطلبها من رعاياه هي الطاعة العمياء. والتربية والتعليم في النظام الاستبدادي لا تهدف إلا إلى تكوين أفراد يدينون بالولاء والإخلاص للحاكم ويتميزون بالطاعة العمياء في تنفيذ أوامره، ويعوزهم التفكير المستقل. والطاعة العمياء تفترض الجهل فيمن يطيع بل وفيمن يأمر، لأنه لا يفكر ولا يتروى بل عليه فقط أن يريد. تقتصر التربية على بث الخوف في قلوب الرعية وتلقين بعض مبادئ الدين البسيط، يقول (كل بيت في الدولة المستبدة إمبراطورية منفصلة، وتكون التربية القائمة هناك على عيش الإنسان مع الآخرين محدودة جداً، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في قلوب الناس، وتلقين الروح بعض مبادئ الدين البسيطة جداً. ذلك أن المعرفة ستكون خطره).

التربية في الدول المستبدة كأنها عدم، فلا بد من انتزاع كل شيء ولا عطاء لشيء ما وجعل الفرد عضواً فاسداً ابتغاء جعله عبداً مطيعاً، فرعاياً الدولة الاستبدادية مجردون من كل فضيلة خاصة بهم، وليس في الدول الاستبدادية عظمة نفس، لأن الحاكم فيها لن يعطى عظمه لا يملكها هو نفسه، إذ لا يوجد عنده مجد. وهكذا يميل الاستبداد إلى هدم الدولة ذاتها بهدمه لروح المواطن الذي هو أساس الدولة. وفي الدولة الاستبدادية تقل القوانين بل تتعدم. ولا بد أن يكون المحكومون جهالاً، جنباء، محطمي النفوس. وبدلاً من أن يربى الناس على الاحترام المتبادل، يكونون حيث لا يستجيبون إلا للترهيب والخوف. وهاجم مونتسكيو نظرية تنادى بمعقولية العبودية أو بأنها ظاهرة طبيعية يقول مونتسكيو (لقد ظن أرسطو أنه يوجد عبيد وأن هذا شيء طبيعي لكن لم يستطع البرهنة على ذلك).

ويقول مونتسكيو أن الإنسان يولد مساوياً لكل إنسان آخر، أن القول بالعبودية يخالف من ثم نظام الطبيعة. بل يرى مونتسكيو أن الإنسان لا يستطيع أن يتنازل عن حريته أو أن يبيعه إذ بأي ثمن يبيع الإنسان حريته حتى لو استطاع أن يبيع نفسه وحريته فإنه لا يملك أن يبيع أبناءه لأنهم يولدون أحراراً وحريتهم ملكهم⁽⁵³⁾.

– روبرت فيلمر Sir Robert Filmer 1588 – 1653 الدفاع عن الحكم المطلق:

كتب فيلمر كتاباً بعنوان الحكم الأبوي Patriarche دافع فيه عن الحكم المطلق لذي يستند إلى الحق الإلهي، حيث ذهب إلى أن البشر ليسوا أحراراً بالطبع، أو على حد تعبيره (ما من إنسان يولد حراً لأن العناية الإلهية قد أخضعتنا لإرادة الحاكم المطلقة، فنحن جميعاً نولد عبيداً) ويستحيل أن يكون للعبيد حق التعاقد، لقد كان آدم حاكماً فرداً مطلقاً، وتلك حال جميع الحكام من بعده.

لقد بدأت الأبوة منذ (آدم) واستمرت كأساس للأمن والنظام في العالم من خلال شيوخ إسرائيل، فلم يكن لآدم وحده بل للشيوخ اللاحقين أيضاً، السلطة

الملكية على أولادهم باسم الأبوة. وهذه السيادة على العالم كله التي كان ينعم بها آدم بأمر من الله بات ينعم بها شيوخ إسرائيل بحق وراثي منحدر منه. وهي تشبه في أثرها ومداهما للسيادة المطلقة التي تتمتع بها أي ملك منذ بداية الخليقة، وهي السلطة على أرواح العباد، على إعلان الحرب أو إقرار السلام. ولما كانت السلطة الملكية منبثقة من الشريعة الإلهية، وليس ثمة شريعة دنيا تحد منها، فقد كان آدم سيد الجميع.

وينتهي فيلمر إلى أنه ينبغي أن يكون الملك في نظام الحكم الملكي فوق القوانين. فالمملكة الكاملة هي التي يحكم الملك كل شيء فيها بحسب إرادته المحضة، فكأن الرجل يريد للطغيان أن يسترد عرشه الذي راح يفقده مع تقدم العلم وتطور النظم الاجتماعية، وحقته الوحيدة: الكتاب المقدس، فقد كان آدم أباً ومملكاً وسيداً على أسرته، وكان الابن والمحكوم والخادم والعبد شيئاً واحداً، كما كان للأب التصرف في أولاده وخدمه وبيعهم. هكذا وهب الله الأب الحق أو الحرية في التنازل عن سلطته على أولاده لمن يشاء، فقد أراد الله أن تحل السلطة غير المحدودة في آدم، وأن تشمل جميع أفعاله الإرادية. ثم ورث الملوك هذه السلطة من آدم حتى يومنا الراهن.

توماس هوبز T. Hobbes: سلطة الحاكم مطلقة

يرى هوبز أن الحرية حق طبيعي للفرد ينظمه القانون المدني وقوة السيف حيث يؤسس (الحكم المطلق والسلطة المطلقة) ليس على أساس الحق الإلهي للملوك ولكن على أساس العقد الاجتماعي الذي يتم بالاتفاق بين أفراد المجتمع بإرادتهم الحرة، ويرى أن السلطة المطلقة تحقق الحفاظ على الأمن والسلام والحياة. ويؤسس هوبز شرعية الحكم المطلق باسم (العقد الاجتماعي النهائي) وليس باسم (الحق الإلهي للملوك) ويحل الحكم المطلق بالإرادة الإنسانية محل الحكم المطلق بالإرادة الإلهية.

ويرى هوبز أن القانون بدون قوة السيف كلمات جوفاء لا تملك توفير الأمن والسلام سواء كان هذا القانون طبيعياً أو مدنياً، فلا بد من وجود سلطة حاكمة مرئية تبقى البشر في خوف إذا لم يلتزموا بالقوانين والمواثيق والعهود. ويرى هوبز أن الحاكم وحده يبقى فوق القانون فهو المشرع والمنفذ وهو الذي يحدد مساحة حرية الرعية وفقاً لما يراه الحاكم⁽⁵⁴⁾.

وقدم توماس هوبز نظريته السياسية في كتاب جعل له عنواناً (الوحش). ورأى أن الحياة في ظل طاغية مستبد أفضل من أن يعيش البشر في بلد يتعرض فيه القانون والنظام للزوال.

والعنوان الذي اتخذ هوبز لكتابه هو اسم وحش أسطوري وروود ذكره في العهد القديم في سفر أيوب: تقول عنه هذا السفر في الفصل الحادي والأربعين فيه

ليس لـــــــه فـــــــي الأـــــــمر نظـــــــير
صـــــــنع لـــــــع دـــــــم الخـــــــوف
يـــــــشرف عـــــــلى كـــــــل مـــــــتعال
هـــــــو مـــــــلك عـــــــلى كـــــــل بـــــــني الكـــــــبرياء
فـــــــي عـــــــنقـــــــه تـــــــثيبـــــــت القـــــــوة
قـــــــلبـــــــه صـــــــاب كـــــــالحـــــــجر
وقـــــــاس كـــــــالرحـــــــى
لا يـــــــقـــــــوم فـــــــي مـــــــواجهـــــــته ســـــــيف
ولا رـــــــمـــــــح ولا مـــــــزق ولا درع

- جون لوك J.Locke (1632 – 1704): حق الشعب في الإطاحة بالملك:

لم يوافق لوك على ما ذهب إليه هوبز من تأييد السلطة المطلقة للملك أو الحاكم ولم يقر ما كان سائداً في العصور الوسطى من أن ثمة حق مقدس للملوك يحكمون بواسطته حكماً مطلقاً استبدادياً، دون أن يكون لأي فرد من أفراد الشعب أدنى حق في المعارضة أو الثورة، مادام الملك مفوضاً من قبل الله لحكم الشعب. وقد رد جون لوك على ما جاء بكتاب فيلمر (حق الملوك المقدس). وقد أوضح فيلمر في كتابه أن حق الملوك المقدس يعطي للملك الحق المطلق في حكم رعاياه حكماً استبدادياً، دون أن يكون لرعاياه أدنى حق في معارضته أو الثورة عليه، وأن من يعارض الملك أو يفكر في الثورة عليه إنما يعترض على الله ويثور عليه، لأن الله هو الذي فرض الملك في حكم الشعب وبما أن الملك مفوض من قبل الله، فله الحق في أن يضع ما يشاء من القوانين دون أن يلتزم هو بما وضعه، لأن الإنسان لا يمكنه أن يضع بنفسه قانوناً ثم يتقيد به. وهذا القانون الذي يضعه الملك يستمد قدسيته من السلطة الإلهية التي فوضت الملك واضع القانون لأنه من صنع الملك ظل الله في الأرض.

وهاجم لوك هذه الفكرة التي أتى بها فيلمر والتي كانت سائدة إلى حد ما في العصور الوسطى وأتى بنظرية مخالفة تعطي الشعب الحق في الإطاحة بالملك إذا ما انحرف عن تحقيق الغاية التي تعاقده من أجلها الناس. إن الملك باعتباره طرفاً في العقد الاجتماعي، إنما ملتزم بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، وإخلاله بهذا الالتزام يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه⁽⁵⁵⁾.

- روسو: Rousseau (1712 – 1778): الاستبداد وكبت حريات الشعوب

يوضح روسو (أن الإنسان حراً لكننا نراه مكبلاً بالأغلال في كل مكان). وهو يرد هذا الوضع السيئ إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية الفاسدة التي سلبت الناس حريتهم الطبيعية، بحجج وأعداء شتى، وجعلتهم مجرد قطع من الماشية ولكل قطع راعيه الذي يحرسه ليفترسه.

ويوضح روسوان الديمقراطية تعني أن يكون الحكم للشعب برضا الناس وموافقتهم، وبالاتفاق بينهم من ناحية وبين الحاكم من ناحية أخرى. وهو ما أسماه (روسو) بالعقد الاجتماعي، ومنها أن يكون مفهوم الشعب عاماً وشاملاً لا يقتصر على فئة أو طبقة أو هيئة معينة، ومنها أن تسود المساواة بين جميع أفراد الشعب، وأن تتوافر للجميع حرية إبداء الرأي وحق الاقتراح العام، وأن تكون القوانين ممثلة للإرادة العامة لا لإرادة شخص أو مجموعة من الأشخاص والأساس الذي يرتكز عليه (روسو) في رفضه للنظم الاستبدادية التي تحيل البشر إلى عبيد للحاكم، هو أن تكون الدولة لا بد أن يعتمد على الاتفاق الحر بين الناس، فما دام الإنسان ليس له سلطة طبيعية على أخواته من البشر، ومادامت القوة لا تمنح الحاكم أي حق، ترتب على ذلك أن أي سلطة مشروعة بين الناس ينبغي أن تقوم على أساس الاتفاق.

ويوضح روسو أن الاتفاق لا يعني الخضوع المطلق للحاكم، لأن تنازل الفرد عن حريته، تجعله عبداً لسيد ما، والشعب بأسره يصبح، عبد لملك ما، فالتنازل عن شيء هو إعطاؤه أو بيعه، والإنسان الذي يصبح عبداً لاخر لا يعطى نفسه بل يبيعه على الأقل من أجل قوته.

ويعتقد روسو أن الحكم التعسفي لكي يصبح حكماً مشروعاً، لا بد أن يكون لكل جيل جديد الحرية في قبوله أو رفضه، إلا أن الحكم في هذه الحالة يكف عن أن يكون تعسفياً.

إن تنازل الإنسان عن حريته يعني أنه تنازل عن إنسانيته، أي أن يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان، ولا يمكن أن يكون هناك مقابل لمن يتنازل عن كل شيء. إذ الواقع أن مثل هذا التنازل مضاد لطبيعة الإنسان ذاته. فلو أنك انتزعت منه حرية الإرادة كلها فإنك تنتزع منه كل مغزى أخلاقي في أفعاله. وأخيراً فإن الاتفاق الذي تكون فيه السلطة المطلقة في جانب، والطاعة المطلقة في جانب آخر هو اتفاق باطل وضد المنطق وهكذا انتهى (روسو) إلى أن حق الاستعباد من أية زاوية إذا نظرنا إليه، هو حق باطل، لا لأنه لا يمكن تبريره فحسب، وإنما لأنه لغو لا معنى له.

- لينين: الثورة ورفض الاستسلام للسلطة

يؤكد لينين أن المشاعر والأمزجة والغرائز، أي الأحوال النفسية للطبقات المختلفة وللجمهير، تتبثق من ظروفها الاقتصادية، وأن المصالح الاقتصادية الجوهرية هي المصدر الأساسي للظواهر الاجتماعية النفسية، ولن يكون الناس إلا آداة صماء لأي دعاية تخلو من الرؤية الاقتصادية. يقول لينين:

(أن الجماهير لا تنجذب إلى الحركة، ولا تشارك فيها بحماس، ولا تكن لها التقدير، ولا يبدي ألوان البطولة والتضحية وإنكار الذات، إلا إذا كانت هذه الحركة تعمل من أجل تحسين الظروف الاقتصادية لأولئك الذين يعملون.

فتجاهل المصالح الاقتصادية لا يمكن إلا أن يعني التخلي عن المصالح الاقتصادية التي تدفع أولئك الذين تطأهم الأقدام، وترتعد منهم الفرائص، إلى أن

يخوضوا النضال العظيم الذي لم يسبق له مثيل، والمجرد من الأنانية. فالثورة تنفجر لأن الملايين من البسطاء يدفع بهم إلى اليأس. فالكراهية المكبوتة لدى العمال إزاء القاهرين (إن هذه الكراهية، التي يحملها ممثل الجماهير المقهورة والمستغلة هي أساس الثورة). ويدعو لينين إلى سحق الحاجز النفسي والإحباط لدى الجماهير ورفض الخضوع الخانع الذليل والإذعان للفقير والقهر والحرمان ويدعوا إلى الاحتجاج والسخط والتمرّد إزاء المستغل، من أجل القضاء على الفقر المذري والسلطة التعسفية⁽⁵⁶⁾.

- فوكو: السلطة وفرض الصمت

هناك آليات لدفع الذات الإنسانية إلى الصمت، آليات تمنع تحرك الجسد وتفرض عدم زحزحته عن صمته بهدف تطويقه وتقييد حركته فمن خلال تفعيل الصمت، تظهر آليات المراقبة المستمرة التي تساهم في تفكيك الأجساد عن العقول، وتبرز مواطن الضعف والقوة بين من يحكم ومن يخضع، تلك التي يمكن الإمساك بها من خلال ما يلي:

أولاً: أن الجسد يتمظهر أبعاده وفاعليته المختلفة في إطار وجوده الاجتماعي، فحسب اللغة البطريركية فإن الجسد لا يتم الوقوف على طبيعته إلا من خلال علاقته بالسلطة، تلك التي تقوم برسم صورة الجسد في إطار سياقها التاريخي.

ثانياً: أن ممارسة السلطة لا تنفصم عن استخدام العنف الذي يشكل موضوع السلطة الأساسي. فحضور الذات أو غيابها يرتبط بنعومة أو خشونة السلطة تجاهها، وهو أيضاً ما يساهم في تأميم حيوية الجسد أو فاعليته ومن ثم إطلاق كل معارفها من أجل تعديل ما هو غير طبيعي.

ثالثاً: أن السلطة وفق طبيعتها المتسلطة دائماً ما تكشف عن عورتها، إذ من خلال خلع القدسية عن قوتها ووجودها، يجعل الذات تحجب قدراتها فعن طريق قهر العقل يتم حجز الحقيقة، وتشويه الواقع وخصائصه.

رابعاً: إن قهر الذات يعني انفصالها عن الواقع. ومن ثم يفرض عليها سلوكاً ارتدادياً وأحجاماً عن التنصر في الواقع، ذلك الذي يخلق عالماً خيالياً يصور عذاباته بأنه نصرًا ضد ترف الحياة. فاستقلالية العقل عن الواقع أو على الأقل صوفية الذات، هو طلاق للدنيا والزهد فيها والتغاضي عن الحقائق العيانية، والابتعاد عن ما هو أرضي للدخول في عالم السماء.

وهذا الوضع يدفع إلى تجميد كل فكر وعقل، أو الانسحاب في إطار الجواني، أو الهروب إلى الماضي، أو التلذذ بعذبات الحاضر⁽⁵⁷⁾.

السلطة لم تعد تحدها صورة القانون، إذ تدار الأجساد ويتم إخضاعها من خلال القوة والمراقبة. فإننا نرى أن السلطة تدير حياة المجتمع من خلال الغياب والاستبعاد وتملك قوة الحياة والموت، وفرض الإجراءات والتقنيات السلطوية التي تفرض قوة الانضباط والإقصاء، تلك التي يوظفها الخطاب السياسي بهدف فرض إرادة النظام وإقصاء الذات المتمردة.

إذن السلطة وفق استخدام آليات ووسائط الدولة تلعب دوراً جوهرياً في تعيين ورصد سلوك الآخرين، وفرض نمط حياة معين يستند على القمع، ومن ثم غياب حالات التمرد والمقاومة.

فالسلطة تضبط كل الممارسات اليومية للأفراد والجماعات، وتقوم بتفعيل العنف أو القمع الذي يعد أحد وجوه الاستبداد وحجز الثورة والإقصاء والإسكات والشطب والهدم.

ويوضح فوكو أن الاستبداد يعمل على انسحاب المثقف، ولا يبقى له إلا الموعدة أو الشجب، لأنه يخشى قول الحقيقة، لأنه يخاف الإسكات أو الموت.

وتسلك السلطة مجموعة من التصرفات التي تعمل على القمع تارة أو الخداع تارة أخرى، أو الكذب أو التوهم تارة ثالثة، وهو ما يجعل خطاب السلطة أمام حركة شد وجذب بين أنواع متباينة من التكنيكات.

وتتجلى سلطة الدولة في قدرتها على تفعيل القوة الوحشية التي من خلالها يتم استبعاد الآخر أو إسكاته أو إقصائه، أو بتعبير آخر أنها الحرب ضد من يخرج على إرادة الحاكم.

تاسعاً- نظرية الاستبداد الآسيوي: الخضوع المطلق للحاكم

تعد نظرية أرسطو أقدم نظرية تفسر حكم الطاغية في الشرق واستسلام المواطنين، فذهب إلى أن شعوب العالم ليست على صنف واحد، وإنما هي تنقسم ثلاثة أقسام، يتربع الشعب اليوناني على قممها، وما يهمنها هو أنه كان يعتقد أن هناك أناساً مهينين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيداً، فقد خلقوا لخدمة غيرهم، فالتفرقة بين الأدنى والأعلى موجودة في الطبيعة، وفي جميع الأشياء، ومن الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى، وأن يطبع الجانب الأدنى، ومن هنا فإننا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم (سادة) وبعضهم الآخر عبيد، فالرق بالنسبة لهم نافع بقدر ما هو عادل. وينتهي أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم، رقيق بالطبع، والبعض الآخر بأنهم أحرار بالطبع، وقد جعل من الإغريق السادة الأحرار، فهم لا يجوز استرقاقهم لأنهم ورثوا الروح العالية أو الشجاعة. أما الشرقيون بطبيعتهم عبيد، وعلاقة السيد بالعبد هي علاقة الطاغية، أو الحاكم المستبد برعاياه، مادام هذا الحاكم لا يعترف بحقوق لهؤلاء الرعايا، ولا ينظر إليهم إلا بوصفهم موجودات دنيا، أو مجرد أدوات يسخرها لأغراضه ويأمرها فتطيع.

ومن هنا فإننا نجد المعلم الأول في رسالة إلى تلميذه الإسكندر الأكبر ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين معاملة القائد، في حين أن عليه أن يعامل الشرقيين معاملة السيد لعبيده.

وهو يعتقد أن الأزواج في الشرق يعاملون زوجاتهم على أنهم جوار، والأعجب من ذلك كله أن الشرقيين يستسلمون لطغيان الحاكم على أنه أمر طبيعي لا يجدون فيه غضاضة، فهم لا يحتجون ولا يتذمرون، في حين أن الرجل الأوربي الحر لا يستطيع أن يتحمل هذا الضرب من الحكم فيفر منه بشتى الطرق، يقول (يتمثل الطغيان بمعناه الدقيق في الطغيان الشرقي، حيث نجد لدى الشعوب

الأسبوية، على خلاف الشعوب الأوربية، طبيعة العبيد، وهي لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تدمير).

كانت نظرية أرسطو عنصرية، فلا شك أن نظرة الاستعلاء كانت جزءاً من التفكير الفلسفي عند اليونان، فهم وحدهم القادرون على خلق الحضارة والثقافة والاستمتاع بالحرية، وهم وحدهم الحريصون على القيم الإنسانية والمثل العليا، وهم (السادة) وبقية الشعوب (برابرة) وهمج وعبيد⁽⁵⁸⁾.

ويرى أرسطو أن عبادة الحاكم وجدت أصلاً في الشرق، سياسة تقديس الحاكم ليست بغريبة على الشرق، ووفقاً لأراء أرسطو فإن تقليد عبادة الحاكم وجدت أصلاً في الشرق، وكان يعتقد جازماً أن عدوى عبادة الحاكم انتقلت من الشرق إلى اليونان عن طريق الغزوات التي قام بها قادة اليونان في البلدان الشرقية ومن ثم تأثروا بما شاهدوه هناك من عادة تقديس الملوك حد العبادة. ولهذا كان أرسطو يعتبر أن مثل هذه الحالة اعتيادية بالنسبة للشرقيين وحالة مرضية بالنسبة لليونانيين. ويشير أرسطو إلى أن الاسكندر المقدوني أثناء غزوه لبلاد فارس لاحظ أن الناس هناك تسجد لملكها وأن الملك يتمتع بمزايا خاصة تخوله حق إنهاء حياة رعاياه في أي وقت يشاء حتى لو لم يكن هناك من سبب غير الأهواء الشخصية كأن يريد الملك أن يدرج خليفته على الرماية فيوجه سهامه نحو أحد المواطنين ليصطاده. فاستغرب الاسكندر من ذلك الوضع وعندما استفسر عن السبب فقيل له الملك في الشرق هو بمثابة إله أو وكيل للإلهة في الأرض فأعجب الاسكندر بهذه الفكرة ولما عاد من بلاد فارس طلب من اليونانيين السجود له.

وقد أكدت الدراسات التاريخية صحة ما أشار إليه أرسطو من أن عادة تأليه الحاكم منشأها الشرق حيث أنها عرفت أول ما عرفت في مصر الفرعونية وبلاد فارس وبلاد الرافدين وكان ينظر للحاكم هناك على أنه ابناً للإلهة وتدعى الحكم فيه بأنها تحكم باسم رب أو معبود. ويعزز الملك القوى سلطته على الشعب بإعلانه بأنه يحظى بتأييد الإلهة، حتى لا يحاول أحد خلعها فيحبل عليه غضب الآلهة. ومن هنا نمت فكرة الملكية المقدسة أو الملك المعبود ويعنى أن الملك مقدس ويمثل يد الله في الأرض⁽⁵⁹⁾.

ويرى أرسطو أن (البرابرة بطبيعتهم أكثر من الإغريق قبولاً للعبودية، والأسبويون أكثر من الأوربيون إذ يحتلمون السلطة الاستبدادية دونما احتجاج، لهذا السبب إذن فإن أنظمة البرابرة طغيانية، إلا أنها أكثر استقراراً بفعل كونها وراثية وخاضعة للأعراف).

وهذا النص يجعل من أرسطو الأب الأول لمفهوم الاستبداد الأسبوي بسبب مقارنته الصريحة هنا، ما بين العبودية وآسيا في مجال السياسة لاسيما في غياب أي نص أو تصور آخر، في تاريخ الفكر السياسي السابق عليه، يؤسس علاقة سببية بين الاستبداد والجغرافيا الأسبوية أو غير الأسبوية، أي بين الظواهر السياسية وخصائص الطبيعة بشكل عام.

ويعتقد هيجيل أن الطغيان في الشرق يرجع إلى أن الشرقيين لم يتوصلوا

إلى أن معرفة الروح أو الإنسان - بما هو إنسان - حر، ونظرًا إلى أنهم لم يعرفوا ذلك، فإنهم لم يكونوا أحراراً، وكل ما عرفوا أن شخصاً معيناً حر. (هو الحاكم الطاغية وبقية الشعب عبيد له بالطبيعة).

وهكذا يرد هيجل عبودية الشرق إلى انعدام (الوعي الذاتي) فإن الشعب في الصين ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ المشاعر، فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور، وهذا هو قدره المحتوم، وعاداتهم وتقاليدهم، وسلوكهم اليومي يدل على مبلغ ضالة الاحترام الذي يكونه لأنفسهم كأفراد وبشر⁽⁶⁰⁾.

وعكف المفكر الأمريكي الجنسية، الألماني الأصل (كارل فينفوجل) **Karl Wittfogel (1896 - 1988)** على دراسة بلدان الشرق ونظمها السياسية والاقتصادية ليوقف على ما أسميته الماركسية (بالنمط الآسيوي للإنتاج) محاولاً صياغة نظرية طموح، يحاول بها تفسير التاريخ البشري كله.

وفي عام 1957 أصدر كتاباً بعنوان (الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للسلطة المطلقة) وتعتمد نظرية (فينفوجل) على وجود النهر الذي يتطلب بالضرورة قيام سلطة مركزية استبدادية تقوم بثلاث مهام جوهرية لتحقيق الإنتاج الزراعي هي:

(مهمة توصيل المياه من النهر إلى الأرض - مهمة حماية الأرض الزراعية من غوائل الفيضان - مهمة توفير مياه الري في فترات التخاريق). وهذه المهام لا يمكن أن تتم بالجهد الفردي وإنما يتم على مستوى قومي أو على مستوى الدولة، وهكذا يقضى نظام الري الموحد قيام سلطة مركزية استبدادية تحولت إلى ما نسميه (الطغيان الشرقي) ويعتقد فينفوجل أن السلطة المطلقة التي يمارسها الحاكم على رعاياه مكنت الحكام من بناء قصور، وحدائق ومقابر هائلة. وهذه السلطة المطلقة هي التي مكنت الحاكم من أن يكون الكاهن الأكبر، وأن يكون لها، وابن الإله⁽⁶¹⁾.

ويوضح فينفوجل أن الطغيان الشرقي يعتمد على العقاب، فالعقاب هو الوسيلة الوحيدة للنظام.

وقد أضفى طغاة الشرق على أنفسهم السلطة المقدسة ليبرروا مساءلة الناس وعقابهم فقد زعم حكام بلاد ما بين النهرين أنهم اخذوا سلطتهم من انليل Enlil العظيم هذا الإله المرعب، سلطة القوة والقهر والإرادة المقدسة، وبالتالي فإن أي معارضة من جانب الأفراد ينبغي أن تسحق تماماً، فلا سبيل أمام الرعية سوى الخضوع والاستسلام وقد اعتاد ملوك سومران يوحداوا مباشرة بينهم وبين انليل لما يمثله من رعب ولما يبثه من خوف في قلوب الناس.

كذلك كان الرعب في رأي فينفوجل ملازماً للاستبداد عند الفراعنة، وهو رعب ترمز إليه الأفعى السامة أوريوس uroeus التي ترقد ملتفة حول جبهة الملك تهدد أعداءه بالدمار وقد كانت العقوبات جسدية كالضرب بالكرباج والجلد والعصا والأصفاة والأغلال.

وفي ظل هذا الرعب الشامل كان على أعضاء المجتمع أن يشكلوا سلوكهم

بحيث يتفق مع مطالب الدولة. إذا أرادوا أن يكتب لهم البقاء. وهكذا تصبح الطاعة هي سمة المواطن الصالح في الطغيان الشرقي فالطاعة المطلقة والخضوع والاستسلام الكامل للسلطة ومن يعارض الملك يعرض نفسه لصنوف مختلفة من عقوبة الإعدام⁽⁶²⁾.

وطرح نمط الإنتاج الآسيوي بخصائصه السابقة والذي تعتبر مصر من أوضح نماذجه العديد من الآثار السياسية والثقافية في مصر سواء من حيث شكل الحكومة وميلها إلى المركزية الشديدة وتغلغلها في كافة جوانب الحياة والنشاط السياسي وعرس بعض القيم والاتجاهات في الشعب المصري المتعلقة بالسلطة وممارستها أي المتعلقة بالثقافة السياسية مثل الخضوع المطلق للسلطة وطاعتها والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حد عبادة السلطة وتأليه الحاكم أو السلبية وعدم الميل إلى المشاركة السياسية.

عاشراً- خرافة المستبد العادل أو المستنير **Enlightened Despotism**:

ظهر مصطلح المستبد المستنير في الفكر السياسي الأوربي، ومن أوروبا انتقلت إلى الشرق فقد ارتأى جمال الدين الأفغاني أن الحل الحقيقي لمشكلات الشرق إنما هو (المستبد العادل) الذي يحكم بالشورى. فهو في العروة الوثقى يرد على الفائلين (إن طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد، وإنه متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدت الكلمة، واجتمعت القوة). ويقول رداً على هؤلاء (وما أبعد ما يظنون، فإن هذا العمل العظيم، إنما يقوم به سلطان قوى قاهر يحمل الأمة على ما تكره أزماناً، حتى تذوق لذته وتجنى ثمرته). وكذلك يقول في كتاب الخاطرات: (لا تحيا مصر، ولا تحيا الشرق بدولة، وإمارته، إلا إذا أتاح الله كل منهم رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان).

وعبارة المستبد العادل تنطوي على تناقض في الألفاظ. فإذا كانت كلمة (الطاغية) أو (المستبد) تعني الحاكم الظالم أو الحاكم الجائر القاسي. وإذا كان الطغاة في نظر البعض وحوشاً بشرية ظهرت في التاريخ، وحكمت شعوبها بالحديد والنار وإذا كان البعض الآخر يذهب إلى أنهم أمراض أو (انحرافات)، أو أوبئة، على حد تعبير الفقيه الفرنسي موريس دوفرجه، فكيف يمكن أن يوصف المستبد بأنه عادل أو الطاغية بأنه صالح أو الدكتاتور بأنه خير أو مستنير⁽⁶³⁾.

أيجوز لمستبد، بالغاً ما بلغ عدله واستنارته، أن يفرض على الآخرين إرادته وأفكاره بدعوى أنها في صالحهم؟ وبعبارة أخرى، أيجوز لنا أن نفرض على فرد ما أداء عمل معين أو الامتناع عن عمل آخر بحجة أن هذا الأداء أو الامتناع لصالحه؟

لقد طرح جون استيورات مل (1806 - 1873) هذه الأسئلة في بحثه عن (الحرية) وأجاب عنها بالنفي القاطع (لا يجوز إجبار الفرد على أداء عمل ما أو الامتناع عن عمل آخر بدعوى أن هذا الأداء أو الامتناع يحافظ على مصلحته أو يجلب له نفعاً، أو يعود عليه بالخير والسعادة، بل حتى لو كان ذلك في نظر الناس جميعاً هو عين الصواب وصميم الحق بل إن الإيمان نفسه لا يجوز فرضه

على الناس وإجبارهم عليه {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} (يونس، آية: 99). ويرى (مل) أن الأفكار التي يتصور البعض أنها في صالح المجتمع عليهم بطرحها للنقاش، لكن صحتها أو صلاحيتها لا تبرر إكراه الآخرين على الأخذ بها إن هم أصروا على رفضها. فلو توصل حاكم إلى أفكار متقدمة ورائعة فإن ذلك لا يبرر له فرضها على الناس بالقوة (وهذا هو معنى الاستبداد) بل عليه أن يعرضها عليهم وأن يقنعهم بها، لأن القهر والجبر والإكراه من جانب السلطة غير جائز على الإطلاق⁽⁶⁴⁾.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم سيطرت فكرة المستبد العادل على كثير من الكتاب والمفكرين العرب والتي ترى أنه لا مانع من وجود مستبد على أن يكون عادلاً ليتولى المضي بالبلاد ليكتشف أنه من المستحيل أن يكون هناك مستبد عادل في نفس الوقت لأنه لا يجتمع الاستبداد وهو من الظلم مع العدل فالمستبد لا يظلم فرداً فقط بل يظلم شعباً والأغلبية من الناس تحيا صامته في عهده من خلال ثقافة الاستعباد التي يتم ترسيخها في الأذهان عن طريق بعض رجال الدين الذين يخدمون المستبد يجعل الأغلبية الصامتة تخضع له باسم الفكر الديني السائد الذي يعطي الحق للمستبد أن يظلم وما على الناس إلا الصبر والطاعة كما يتم اعتبار نقد الحكام والثورة عيباً إن لم يكن حراماً.

فالمستبد لا يعرف سوى إصدار الأوامر وفرض تنفيذها بلا معارضة وإذا كان الله تعالى قد جعل الناس أحراراً في الإيمان والكفر فإن المستبد يصادر هذه الحرية فيقيم محاكم التفتيش وقضايا الحسبة والردة كما يصل إلى مصادر الحرية الدينية واضطهاد المختلفين عنه في الدين والمذهب. أما الذي يحكم في دولة دينية فهو يجعل نفسه الحاكم بأمره في الدنيا ومن خلال سلطته الدينية يمارس سلطته السياسية حيث لا مجال لمناقشته في السياسة أو غيرها لأن مناقشة كفر يستوجب القتل.

وعندما ينتشر الظلم تنشأ قيم انتهازية تضيء شرعية دينية على المستبد العادل تجعل من يقوم بالثورة ضده كالخارج عن الملة والدين وهنا ينجح الديكتاتور في تشكيل المجتمع الذي يرضى التسلط والاستبداد. وهنا يبدأ الفرعون وينتهي. يبدأ بشعب يهوى العشق ويعشق السلامة وحاكمه يستخف بقومه ففرض عليهم أن يكونوا عبيد إحسانه. إنه من صناعة الفرعون⁽⁶⁵⁾.

وقد أرسل الإمام محمد عبده إلى مجلة الجامعة العثمانية مقالاً تحت عنوان (إنما ينهض بالشرق مستبد عادل)، وقد قصد بهذا المقال الرد على من يقولون إن صلاح الشرق بالأخذ بالحياة النيابية، ويركز الإمام هنا على التدرج في مشروع الإصلاح، حيث يرى أن الإسراع بالأخذ بالنظام النيابي دون تهيئة الناس على كيفية تقبله ربما يؤدي إلى انتكاسه خطيرة، بينما البدء بالمشروع التربوي والارتقاء بالأمة إلى المستوى المطلوب لممارسة الحياة النيابية هو أفضل السبل. وبالجملة فإن الإمام يرى أن الإسراع بتطبيق الحياة النيابية قد يؤدي إلى فوضى بينما التدرج

هو سنة الحياة ويتساءل الإمام محمد عبده: هل يُعدم الشرق كله مستبداً من أهله عادلاً في قومه يتمكن به العدل أن يصنع التقدم. ويرى الإمام أن التدهور والانحطاط الذي وصل إليه الشرق - في عصره - نتيجة افتقاره إلى (الزعامة) هذه الزعامة الرشيدة التي تتميز بالقوة وسرعة اتخاذ القرارات، وتوحيد الصف، مستبد يُكره المتناكرين على التعارف، ويقهر الجيران على التناصف. ويعتقد الإمام أن هذه المهمة ستأخذ من الزعيم فترة يستطيع خلالها (أن يحشد له جمهوراً عظيماً من أعوان الإصلاح، من صالحين كانوا ينتظرونه، وناشئين شبوا وهم ينتظرونه، وآخرين رهبوه فاتبعوه وغيرهم رغبوا في فضله فجاوروه.

هكذا يرصد الإمام المهمة الأولى لهذه القيادة الرشيدة (توحيد الصف) وبعد ذلك يبدأ المستبد العادل دوره التاريخي في التطور التدريجي لإرساء الديمقراطية والحكم في البلاد.

هكذا يعترف الإمام بأن المجتمع مؤهل فقط للتطور التدريجي للديمقراطية نظراً لما يعانيه المجتمع من مشاكل وعدم تفهم لطبيعة الحكم النيابي.

يضع الإمام جدولاً تدريجياً للديمقراطية في الشرق، يبدأ بتشكيل المجالس البلدية، ثم بعد عدة سنوات من تكيف الناس على هذه المجالس والأفكار، تأتي المرحلة الثانية التي يسميها الإمام مرحلة (مجالس الإدارة) التي يسعى محمد عبده أن تكون مجالس فاعلة تستطيع أن تتولد منها حزمة من (الأراء والأفكار). ومع انتهاء هذه المرحلة يصبح الناس مؤهلين للديمقراطية.

ويضع الإمام هذه المهمة على المستبد العادل الذي يعصمه من الوقوع في الطغيان هو حبه لشعبه فهو لا يخطو خطوته إلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذي يحكمه. فهو لهم أكثر مما هو لنفسه⁽⁶⁶⁾.

وفي مقالة شهيرة بعنوان (حقوق الأمة) صدرت في 10 يناير 1914 يرفض أحمد لطفي السيد فكرة الجمع بين الاستبداد والعدل في نموذج واحد ويرى أنها خيالية، ولا سند لها من وقائع التاريخ. لأن التاريخ لا يعرف حكومة من هذا الصنف، بل كانت حكومة الخلفاء في صدر الإسلام، بعيد عليها أن تكون مستبدة لأنها كانت خاضعة في كل تصرفاتها الاجتماعية والسياسية لكتاب الله وسنة نبيه، ولا نعرف عن الخلفاء الراشدين أنهم تعدوا في تصرفهم حدود الله ولا غبظوا حقوق الأمة ولا حقوق الأفراد المقررة في الشريعة الغراء بحجة أنه إنما يتعدون حدود الله لمصلحة الرعية، لأنه لا مصلحة للرعية من تعدي الحاكم حدود الشرع.

فما مذهب (المستبد العادل) في عقول أنصاره إلا أمنية يتمناها لمثل أعلى من حكومة موحدة الكلمة قوية البطش بعيدة عن الشهوات الحزبية والفردية سريعة الحركة لا بطيئة كالحكومات النيابية، عادلة لا تتحرف عن جادة العقل أبداً.

تصوروا هذا المثل الأعلى فلم يجدوا له صيغة إلا ما أسموه (حكومة المستبد العادل) وما نحن أولاً قد جربنا الاستبداد ورأينا تجارب الأمم في الاستبداد وفي الحكومة النيابية، فخرجنا من هذه الأمثلة نمقت الاستبداد ونحب الحرية ونود أن نخرج من حكومة الاستبداد إلى الحكومة النيابية أو حكومة الأمة. هذا هو الواقع

من أمرنا ومن أمر كل الأمم. وبعد أن نرجح ذلك المذهب التصوري الصرف على هذا المذهب، مذهب الحكومات النيابية التي أثبتت التجربة أنه أفضل طرائق الحكم. على أن منافع الأمة ليست كلها منافع مادية، إنما الأمة أفراد ليست حياتهم في الحقيقة إلا مشاعر، فهم في الحكومة الاستبدادية في شعور بالذل والعبودية يقبض الصدر ويحبس الملكات ويكره المرء في عيشته، يكرهه في عيشه ليست له، فهو إنما يعيش على خطر أن يصلب أو ينفي أو يجرد من ماله لما تراه الحكومة من منفعة الأمة في الصلب أو النفي أو التجريد من المال. حياة جربت، فكانت نتيجتها اللازمة جمود القرائح وفساد القلوب. افقدنا الاستبداد بنابيع السرور التي من شأنها أن تنفجر في النفس الإنسانية، وفقدنا به حرية العقل⁽⁶⁷⁾. ويوضح أحمد لطفي السيد أن الحكومة الاستبدادية لا تستطيع بحال من الأحوال أن تشعر بمشاعر الأمة لتقدر منافعها، ولذلك فإنها مهما كانت بعيدة عن الهوى لا يكون أمرها في التصرف إلا أنها تخلص من خطأ لتقع في خطأ مثله. فالحكومات الاستبدادية تنفرد بمعرفة منافعنا دوننا⁽⁶⁸⁾.

حادي عشر- الاستبداد في ظل الحكم الثيوقراطي

الحكم الثيوقراطي Theocracy مؤلف من مقطعين يونانيين Theos ويعني إله و Kratia بمعنى حكم، فهي تعني حرفياً (حكم الله) أو (الحكم لله) إما مباشراً أو من خلال رجال الدين. فالحكام من طبيعة غير طبيعة البشر، هكذا تصور القدماء الحاكم من طبيعة إلهية، فهو إله على الأرض أو هو ابن الإله. ومن هنا سمو إرادته، فهي سامية لأنها إرادة إلهية عليا. ثم تدرج الأمر بعد ذلك إلى أن الله يختار الحاكم اختياراً مباشراً ليمارس السلطة باسمه على الأرض وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقول أن التفكير قد اتجه أولاً إلى تأسيس السلطة على أساس إلهي فقبل أن السلطة مصدرها الله يختار من يشاء لممارستها، ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر علوي فهو يسمو على الطبيعة البشرية، وبالتالي تسمو إرادته على إرادة المحكومين إذ هو منفذ للمشئة الإلهية.

وقد لعبت هذه الفكرة دوراً كبيراً في التاريخ، وقامت عليها السلطة في معظم الحضارات القديمة وأقرتها المسيحية في أول عهدها، وإن حاربتها فيما بعد. ثم استند إليها الملوك في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر لتبرير سلطاتهم المطلقة واختصاصاتهم غير المقيدة.

على أن هذه الفكرة قد تطورت واتخذت ثلاث صور متتابعة هي:

- في الأصل كان الحاكم يعد من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختاراً من الإله، بل كان الله نفسه.
- تطورت النظرية مع ظهور المسيحية، ولم يعد الحاكم إلهاً أو من طبيعة إلهية ولكنه يستمد سلطته من الله، فالحاكم إنسان يصطفيه الله ويودعه السلطة. وتسمى (نظرية الحق الإلهي المباشر) لأن العالم يستمد سلطته من الله مباشرة

دون تدخل إرادة أخرى في اختياره. ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الإلهي المباشر.

- منذ العصور الوسطى وأثناء الصراع بين الكنيسة والإمبراطور، قامت فكرة جديدة بمقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وإن السلطة وإن كان مصدرها الله. فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب. وبعبارة أخرى ظهر الفصل بين السلطة والحاكم الذي يمارسها. فالسلطة في ذاتها من عند الله، ولكن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم. وإن كان من الممكن أن يرشد الأفراد إلى الطريقة الذي يؤدي بهم إلى اختيار حاكم معين. ومن ثم فالله يختار الحاكم بطريقة غير مباشرة ويكون الحاكم قد تولى السلطة عن طريق الشعب بتوجيه من الإرادة الإلهية، أو بمقتضى الحق الإلهي غير المباشر (نظرية الحق الإلهي غير المباشر)⁽⁶⁹⁾.

يقول الكواكبي: الأديان تبث في نفوس الناس الخشية من قوة عظيمة لا تتركها العقول وتهدهم بالعذاب بعد الممات تهديداً ترتعد منه الفرائص، ثم تفتح لهم بعد ذلك باباً للخلاص والنجاة بالالتجاء إلى الأحرار والقسس والمشايخ وأمثالهم بالمذلة لهم، والاعتراف أمامهم وطلب الغفران منهم.

والمستبدون السياسيون يتبعون هذه الطريقة، فيرهبون الناس بالتعالي والتعاضم، ويدلونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف لهم وتملقهم، وعوام الناس يختلط عليهم في أذهانهم الإله المعبود والمستبدون من الحكام فيتشابه عندهم استحقاق التعظيم، وينزهونهم عن سؤالهم عما يفعلون، ولا يرون لهم حقاً في مراقبتهم على أعمالهم، كما أنه ليس لهم حق في مراقبة الله فيما يفعل، ولهذا خلعوا على المستبد صفات الله: كولي النعم، والعظيم الشأن، والجليل القدر، وما إلى ذلك. وما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله تعالى - أو تربطه برباط مع الله، ولا أمل من أن يتخذ بطانة من أهل الدين يعنونه على ظلم الناس باسم الله - تعالى⁽⁷⁰⁾.

يقول الكواكبي: الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، وإن لم يكن هناك توليد فهما أخوان، أو هما صنوان قويان، بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الإنسان.

ويجد المصري في الدين متنفساً من طغيان وظلم الحكام ومهرباً من متاعب وآلام الحياة. فالدين يبشر البؤساء بنعيم مقيم في الآخرة عوضاً عن حياة الدنيا التعسة الفانية.

ويفسر رجال الدين الأوضاع الاجتماعية السيئة بأنها غضب أو ابتلاء من الله، ولا بد من الصبر عليها وهذا يؤكد معاني الخنوع والسلبية. وعدم مقاومة الحاكم الجائر والاستكانة إزاء السلطة وعدم التمرد عليها⁽⁷¹⁾.

صورة الاستبداد الرئيسية في العالم العربي والإسلامي عبر التاريخ هو ما يطلق عليه الاستبداد الديني، أي الاستبداد الذي تتم ممارسته باسم الدين، وتكون الممارسة الاستبدادية منه مستندة إلى أصول وقواعد مرتبطة بالنص الديني.

الاستبداد الديني أهم أسباب تخلف الأمة فهو استبداد واضح ولا يمكن إنكاره فهناك قمع ديني فح في العالم العربي الإسلامي، وهذا الاستبداد الديني يضرب بجذوره في عمق التزامن مع بداية الاستبداد السياسي. فقد تعرضت بعض الفرق الإسلامية لقمع شديد بالاستناد على عدم جواز الخروج على الحاكم حتى ولو كان جائراً⁽⁷²⁾.

أ- طاعة الحاكم في المسيحية:

في بداية المسيحية كانت السلطة مطلقة، وأدواتها في التعذيب قاهرة وساحقة، وحقوق الشعب مهدورة وغائبة، وكان الناس إما رومان وإما بربارة، وللإمبراطور السلطة الدينية والديوية معاً، حيث كان الدين شأناً من شؤون الدولة تتولاه كما تتولى الشؤون المدنية سواء بسواء، هنا أطلق السيد المسيح مقولة كانت تعتبر تقدماً في زمانه، إذ قال (أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله).

حيث يفصل الدين عن الدنيا، وحيث يتولى الرسول الجديد مع المؤمنين شؤون دينهم فصلاً عن الدولة القاهرة، وحيث كان المؤمنون بالدين الجديد مستضعفين في الأرض، وذلك مخافة العسف، وخشية الانسحاق، إذ كانوا في تضحيتهم الدينية مثلاً ما يزال حياً في التاريخ، وإن كانوا بعد أمواتاً سياسيين، لا يشغل بهم طريقة الحكم ولا يحلمون إلا بمجرد أن ينزلوا في كهوف يتعدون، ويفتون، ويتقون، ولم تكن تقواهم خشية الله فحسب، ولكن انقاء لغضبه حاكم يملك الرقاب والعباد من أمثال كاليجولا، وكلوديوس، ونيرون وسيزاريا.

كان التركيز الأول للسيد المسيح على فكرة (الروح) في مقابل الجسد، فهو لم يهتم بالمادة أو بالعالم أو بهذه الحياة الدنيا بصفة عامة، وهذا واضح في رده على بيلاطس عندما سأله: أنت ملك اليهود؟ أجاب يسوع مملكتي ليست من هذا العالم. (يوحنا 18: 33 - 36). وفي موعظة الجبل (طوبى للمسكين بالروح لأن لهم ملكوت السموات) (متى 5: 3 - 10).

ومن هنا كان من الطبيعي ألا تحتوي تعاليمه على أية عقيدة سياسية، لأن (البشارة) تقتضي إلغاء الفكر السياسي. لقد حاول المسيح أن يوظف في كل فرد من مستمعيه الاهتمام بالحياة الروحية، وهكذا انقسم العالم إلى مملكتين: واحدة في السماء والأخرى على الأرض. وهذه القسمة يعبر عنها بوضوح في تلك الحادثة الشهيرة التي ذهبت فيها مجموعة اليهود يسألون المسيح: أيها المعلم إننا نعلم أنك صادق .. فقل لنا أيجوز أن تعطي جزية لقيصر أم لا؟ فقال لهم: أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله (متى 22: 16 - 21)، ولقد أصبح هذا النص معياراً للفكر السياسي المسيحي في بعض العصور⁽⁷³⁾.

ويرى القديس بولس أن من المحن التي يمر بها المرء محنة الحكم المطلق أو الاستبداد أو حكم الطاغية، ولما كان مجال الجسد ومجال الروح مفصولين تماماً، فإن علينا إلا نبتئس كثيراً لمحن الجسد، ولما كانت مآسي الحياة البشرية هي من صنع البشر وهي تختلف بطبيعتها بما تصنعه السماء فإن على المواطنين أن يتحملوا حكم البشر، وبالمثل على العبيد أن يتحملوا ما هم فيه من

عبودية. وهكذا أقرت المسيحية وجود الرق واعتبرته من صنع السماء ولا حيلة للإنسان فيه. (فالعبد يولد عبد). وأحياناً أخرى تقول أن الاسترقاق إنما هو للجسد فقط، أما الروح فهي ملك للمسيح.

ومن هنا جاءت عبارات القديس بولس التي دعم بها الطغاة ملكهم وترددت بكثرة لأنها دعوة واضحة للعبيد أن يتحملوا العبودية في صبر وتقوى: (أيها العبيد أطيعوا في كل شيء ساداتكم. والظالم سينال ما ظلم به. وليس ثم محاباة) وكذلك يدعو بصورة أوضح إلى طاعة السلطة المدنية ويعتبر السلطة على الأرض، حتى سلطة الطغاة مستمدة من الله. فيقول: (لتخضع كل نفس للسلطين الفاتقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله. حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله). وهكذا يعلن القديس بولس أن الحاكم يستمد سلطته السياسية من الله وبالتالي فإن مقاومته تعني عصيان الإرادة الإلهية ومعارضته للترتيب الإلهي. ويؤكد القديس بطرس أيضاً على ضرورة احترام النظام القائم بل والخضوع له باعتباره عملاً إلهياً، فليس من حق المواطن مهاجمة المؤسسات القائمة، وإنما عليه فقط الاستسلام والإذعان.

ومن هنا ظهر المبدأ الذي حكم به الطغاة واستغله الملوك المستبدون في أوروبا وهو (كل سلطة فهي مستمدة من الله) وهو المبدأ الذي يبرر الطاعة المطلقة، والاستسلام بالكامل للطاغية.

ووجدت هذه النظرية في المصدر الإلهي للسلطة بعض المفكرين التي انبرى للدفاع عنها. فذهب ترتليان Tertillian (105 – 220) إلى القول بأن الإمبراطور هو لنا أكثر مما هو لأي إنسان آخر. لأن إلهنا هو الذي أقامه، ولهذا وجب علينا أن ندعمه، فالسلطة الإمبراطورية مستمدة من الله، وإن كانت لا تشارك في فضائل الإلهية لأنها مخلوقة، فإله خلقها لتنفيذ مشيئته. ومن هنا فإننا (نحترم في الأباطرة حكم الله الذي أقامه لحكم الشعوب، فنحن نعلم أنهم بإرادة الله يمسكون السلطة)⁽⁷⁴⁾.

ولقد كان القديس أوغسطين Augustin في نهاية القرن الرابع الميلادي (354-430) أقوى الفلاسفة المسيحيين الذين دافعوا عن مفهوم الطاعة وأمنوا بأن كل سلطة أرضية قائمة بأمر من الله. ومن هنا فإن المسيحية في رأيه تدعم الوطنية ولا تهدمها، عندما تجعل منها واجباً دينياً، فأنبياء العهد القديم، وكذلك كتاب العهد الجديد، يدعون إلى طاعة السلطة المدنية، والخضوع للقوانين المدنية، ويعتبرون مقاومة هذه القوانين تحدياً للإرادة الإلهية، وترتيب الله، لأن المجتمع المدني الذي تلجأ فيه الحكومة إلى العنف والقوة، دليل على ما استشرى فيه من شر وخطايا يرتكبها المواطنون في هذا المجتمع، فكان العنف، إذن دواء سماوياً أرسل لعلاج الخطيئة، ذلك رحمة من شرور العالم.

فالحاكم المستبد لا يحمل السيف عبثاً، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر وهكذا فإن الله هو الذي يسلط الحاكم الظالم لينتقم من الأشرار، وبصفه عامة فإن طاعة الحاكم واجبة بصرف النظر عن إذا كان صالحاً أو فاسداً.

كما أن المؤمن عليه أن يتحمل الظلم ويرفض مقاومة الشر بالشر (من لطمك على خدك الأيمن، فحول له الآخر أيضاً) (متى: 5: 31).

وقد أيد هذا الرأي القديس جريجوري ST Grgory (540 – 640) الذي كان يرى أن من حق الحاكم السيئ والطاغية الظالم أن يطيعه الناس، وليس ذلك فحسب، بل أن تكون هذه الطاعة صامتة وسلبية. ولا يتعين على الرعايا أن يطيعوا فحسب، بل يتعين عليهم أيضاً الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشتهم الحساب.

يقول جريجوري (لا ينبغي أن تكن أعمال الحكام محلاً للظن والتجريح بسيف اللسان حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم. ومع ذلك فإن أقل ما ينبغي إذا أنزلق اللسان إلى استنكار عالمهم أن يتجه القلب في أسف وخشوع إلى الندم والاستغفار التماساً لعفو السلطة العظمى التي ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض⁽⁷⁵⁾).

وقد أعطى لوثر الحكومة المدنية طبيعة إلهية. ورأى أن الحكومة المدنية التي تستمد سلطتها من الله. ويقرر لوثر أن الإنجيل يحث المسيحي على الخضوع للحكومة المدنية، وأن واجب المسيحي أن يطيع الأمر ويدافع عنه حتى لو كان الأمير مخطئاً، وعلى هذا النحو يكون على الجميع تنفيذ أوامر الأمير سواء أكانا مسيحيين أو غير مسيحيين، فعلى الشعب بأسره واجب الطاعة. ومن ثم فإلقد عارض مارثين لوثر الثورة التي قام بها الفلاحون لخروجها عن واجب الطاعة الذي قرره⁽⁷⁶⁾.

وينطلق لوثر Luther (1546 – 1483)، وكالفن Calvin (1509 – 1564)، من أن الطبيعة البشرية فاسدة وما يرتكب المرء من شرور ومفاسد إنما يعود إلى هذه الطبيعة. ولما كان الناس بطبيعتهم خاطئين أثمين، فلا بد لهم في هذه المملكة الأرضية من إنسان يجبرهم على الطاعة، فطاعة السلطة خير في ذاتها وهي الركيزة الوحيدة التي تقوم عليها الحياة السياسية والاجتماعية المستقرة الآمنة، لم يكن الإنسان بحاجة إلى حكومة في حالة البراءة والبساطة الأولى، لكن بعد أن سقط احتاج إلى من يقوم بتلجيمه، كما تطلب الأمر شخصاً يجبره على التوافق مع القواعد الضرورية للحياة الاجتماعية أو قل طاعتها ولو على مضض. لأنه ما لم يكبح هذا الإنسان فيفوق في وحشيته جميع أنواع الحيوانات المفترسة.

ويشن لوثر حملة عنيفة على ما يسمى (بالشعب) ويصفه بعبارات بالغة السوء (فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوماً بوساطة القوة. إن الله أعطى الحكام سيفاً، واليد التي تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان، وإنما هي يد الله، إن الله هو الذي يشنق، ويعذب، ويقطع الرأس، فكل هذه الأفعال هي أفعاله وأحكامه).

ويقول لوثر (أمراء هذا العالم آلهة، والناس العاديون هم الشيطان، وعن طريقهم يفعل الرب أحياناً ما يفعله في أحيان أخرى مباشرة عن طريق الشيطان .. أني لأفضل أن احتمل أميراً يرتكب الخطأ على شعب يفعل الصواب.

لقد كان لوثر في كل مناسبة يؤكد واجب الطاعة العمياء للحاكم ولو كان طاغية ويتفق كالفن مع لوثر في ضرورة الطاعة العمياء للحاكم، فالحاكم هو نائب الله، ومقاومته مقاومة الله. ويقرر لوثر أن الحاكم السيئ هو عقاب للناس على خطاياهم وهو يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له⁽⁷⁷⁾.

ب- طاعة الحاكم في الإسلام

عمدت الطبقات الحاكمة إلى توظيف النصوص والمقولات لتأكيد شرعيتها وترسيخ سيطرتها ومن هذه المقولات (إمام عادل خير من مطر وابل)، (إمام غشوم خير من فتنة تدوم)، (وإن الحكام هم وسائل الله في عمله) و(أن الحاكم الظالم خير من انعدامه أصلاً) و(إن السلطة من الله، ويجب أن تطاع)، و(أن الحاكم ظل الله على الأرض) و(أن الحاكم ولو كان ظالماً خير من الفتنة وانحلال المجتمع). فطاعة ولي الأمر واجبة لأنها مسكونة نصاً وعامة العلماء يقفون إلى جانب السلطان وذلك خوفاً من (الفتنة).

ومن هنا يأتي تبرير كل أنماط السلطة مادامت تضمن الدين والمصالح حتى في ظل (إمام جائر) والمبدأ العام يسير على ألا يهتم المسلم بشئون السلطان مادام ذلك لا ينطوي على ما لا يحول دون شئون دينه. وفي إطار ذلك يضيق هامش الخلاف والمعارضة خوفاً من (الفراغ السياسي) فستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان.

وطبعاً يبدو الأمر في مجال الممارسة العملية، أكثر أهمية حينما نكون بصدد الحالات الاستبدادية الصريحة عندما نلاحظ محاولة إيهام العوام (بأنه لا فرق بين صفات الله وصفات السلطان)⁽⁷⁸⁾.

يلاحظ عابد الجابري في دراسته في (الأيدولوجيا السلطانية) أن العقل السياسي العربي مسكون بنية المماثلة بني الإله والحاكم، وهذه المماثلة تخلع على الأمير صفات الإلوهية مباشرة، ويذكر الشيخ على عبد الرازق أن العلماء في القرن الخامس الهجري إذا ذكروا في كتبهم أحد الملوك أو السلاطين رفعوه فوق صفات البشر، ووضعوه غير بعيد عن مقام العزة الإلهية فإله تعالى هو الذي يختار الخليفة ويسوق إليه الخلافة، والسلطان هو ظله في الأرض.

ويربط بعض العلماء بين مبدأ طاعة الملوك وتجليلهم واعتبار هؤلاء (ظل الله في الأرض) لجمعهم بين (الرئاسة الدينية والدينية). ويشير البعض إلى فكرة المماثلة عند الغزالي الذي يرى أن الحاكم السياسي هو ذاك الإنسان الذي اصطفاه الله من بين العباد، وزوده باستعدادات كافية من أجل حكم الجماعة، التي تتمركز حول شخصه بصفته (الملك الظل الإلهي الذي يستمد سلطانه من الله).

ويربط الغزالي ضرورة طاعة السلطان بكونه (ظل الله في أرضه). بل إن وجود السلطان نفسه - كما يلخص ذلك الطرطوشي - هو حكمه إلهية. ولولاه لما كان لله في أهل الأرض حاجة. بل إن السلطان يصبح من حجج الله على وجوده سبحانه ومن علاماته على توحيده. فكما لا يستقيم السلطان إلا بوحدانية الحاكم لا ينتظم العالم إلا بالله الواحد الأحد (ولو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا)⁽⁷⁹⁾.

ويعتبر المارودي (الرعية) يتيما تضيع حقوقه من دون (ولي) و(أمانة) في يد السلطان المؤتمن عليها ويصفها الشيزري (بالغنم) السائبة أن تعذر راعيها و(نبتاً) يتوق إلى قطرات الغيث، ويصورها ابن عبد ربه (إبلا) تحتاج إلى من يقدّمها و(ولداً) يتعلق وجوده بـ (أبيه) أو كائناً (مريضاً) يحتاج لاسترداد عافيته إلى (الدواء) السلطاني.

وفي أشكال تعبيرية أخرى يجري تصوير (الرعية) لمن لا حول له ولا قوة أمام (البطش) السلطاني. فهي (جيفة) أمام (النسر) و(غنيمة) في قبضة (الأسد).

وهذه الصور أو التشبيهات المذكورة للعلاقة التي تربط السلطان برعيته في افتقارها الدائم إليه وحاجتها المتواصلة إلى رعايته، كما تؤكد قوته أمامها وصعوبة التنبؤ بما ينوي القيام به.

وبحضور السلطان يعني انتفاء الفتنة، فبغياً به، يغيب النظام والأمن، ويخرب العمران، وتضيع الحقوق وتعطل الحدود. الرعية بطبيعتها عادة غير منتظمة، تميل إلى الفساد ومعرضة باستمرار للتلف لذا لا بد لهم من وازع، بقيهم أولاً من أنفسهم (الإمارة بالسوء)، ويسمح لهم ثانياً وهو (السراج المنير) (بمعالجة صنائعهم) في أمن وأمان، ولولا (السلطان القاهر) لانتشر الظلام مع ما يستتبع ذلك من تحرك (الحيوان الشرير) وهيجان (البرغوث الحقير)، وهناك دعوة موجهة للسلطان بسلوك طريق الحزم والتشدد والقهر مع رعيته لأنها (مجبولة على الفساد وإتباع الأهواء وقلة السداد)، ولأن جور الرعية أشد من جور السلطان و(الفتنة أشد من القتل).

وهنا واجب الطاعة على الرعية، فمصلحة الرعية تقتضي إذعانها لسلطانها مهما بلغ في التنكيل بها. وهذه التصورات ترى في حدوث (الفتنة) - تفرق كلمة (الإسلام) مسوغاً كافياً لقبول الاستبداد السلطاني. فنرى هنا تعلق هذا الاستبداد على شجب الرعية. فإذا جار السلطان فخلل ما في الرعية. وهذا المعنى في القرآن الكريم { وَكَذَلِكَ نُولِي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا }⁽⁸⁰⁾.

يبحث بعض المفكرين على ضرورة تجنب استعمال القوة ما أمكن ذلك لاعتقاده أنه لم يحدث لأي سلطان أن قوم رعيته وضبطها بالبطش والقهر أبداً، ولا اعتقاده أن صفاء الرعية وامتلاك قلوبها وإنصافها يكون (بالإحسان) إليها، وهو السبيل الوحيد إلى استعبادها عن طيب خاطر.

وتتخذ سياسة الترغيب أشكالاً متعددة تخص سلوك (الحاكم) فهو العدل بعينه كله (لطف ورأفة) لا حدود لكرمه وسخائه (يحنو) على رعيته، ومن شيمه (التغافل) و(العفو) عن الذنوب ورد المظالم .. إلخ. فالسلطان بهذه الفضائل يحصل على الطاعة والولاء والاستعباد والخضوع والإذلال⁽⁸¹⁾.

ويتحدث الماوردي عن فائدة الرهبة (تمنع خلاف ذوى العناد وتحسم سعي أهل الفساد، يضيف الماوردي فإن الرعايا (يستسهلون معصية السلطان ويرفضون طاعته، وتصبح أوامره فيهم لغواً وزواجره لهواً) الهيبة والرهبة إذن

مطلوبان من السلطان لما لهما، أو لما تحدثا به من آثار في نفوس الرعايا. وما تخلقانه من مشاعر الوقار والإحساس بالضعف والانسحاق أمام آلة سلطانية لا ترحم.

وحق الحاكم السلطاني في العقاب والبطش والسجن حق مطلق لا يعترضه أي حدود، فهو الرجل الأول في سلطته يتحكم في كل شيء ولا يتحكم فيه أي شيء يراقب ولا يراقب، يعاقب ولا يعاقب، يسأل ولا يسأل.

وسياسة الترهيب تتطلب استخدام القوة والتسلح بالحزم ضد هؤلاء العوام والرعاع والأوباش السفلة الذين لا يصلح معهم أب ولا تنفع معهم فضائل الأخلاق فالحاكم لابد أن يتعامل معهم بمحض الغلظة والاعتساف. (فالرعية مجبولة على الفساد وقلة السداد)⁽⁸²⁾.

وتحت المآثرات على تحمل مزار السلطان الجائر وظلمه، فإذا جار السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر، ومن خرج على السلطان شبرا مات ميتة جاهلية.... إلخ ليس من حق الرعية تحت أي ذريعة كانت، إعلان ثورتها على الحاكم، حتى لا تحدث الفتنة وتفرق كلمة الإسلام. ويتضمن تحريم الخروج على الحاكم (واجب الطاعة) فطاعة الله من طاعة السلطان ومن (إجلال الله إجلال السلطان).

وهناك ثلاث مجالات لا حق للرعية النبش فيها:

1- اجتناب الخوض في أسباب السلطان، وحصر نشاطها في الكد والكسب وكل ما يرتبط بالعيش، دون المجال السياسي الذي يعود أمر تدبيره إلى صاحب السلطة.

2- اجتناب الخوض في علوم الدين وتأويل الشريعة التي يعود البت فيها إلى أهلها الملمين بإشكالاتها.

3- أن يتركوا شخص السلطان وشأنه (فلا يشغلوا بسبه ولا تتبعوا أسراره أو يبطغوا عليه) أو يتنبئوا عليه في التعرض لكل ما هو منوط به، وأن يتحاشوا كل (اغتياب) في شخصه.

ويتحسّن أن تمتثل الرعية لبعض الأوامر الدالة على حصول الطاعة وصدقها، والتعظيم والتفخيم لشأن السلطان والدعاء له⁽⁸³⁾.

لابد للأمة من إمام حتى ولو كان جائراً، فليس المطلوب عدالته أو ديمقراطيته ولكن وجود الخليفة ضروري. ولم يكن الاستبداد بمعنى الاستفراد بالرأي وعدم الاستشارة وأخذ الرعية بعنف وقسوة من معايب ومساوئ الخليفة أو الحاكم أو السلطان طوال العهود الإسلامية طالما كان قادراً وقوياً حامياً للدين. مسئولية الحاكم أن يحمي الأمة ويحافظ على وحدتها بكل الصور حتى لو اقتضى الأمر القمع والقهر.

ويحكى أن عبد الملك ابن مروان كان عالماً ومتمديناً ومرجعاً، يروى أن أبي عائشة. أفضى الأمر إلى عبد الملك والمصحف في حجره، فأطبقه وقال: هذا أخطر العهد بك، وهو القائل بعد أن تولى الخلافة: (والله لا يأمرني أحد بتقوى الله

بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه).

ولم يعرف التاريخ الإسلامي حتى القرن التاسع عشر فكرة الديمقراطية أو الدستور أو العقد الاجتماعي، لأن تطوره السياسي كان مختلفاً في فكره محورية لمن السيادة؟ للشعب أم لله؟ فالحاكم ليس مسئولاً أمام شعبه أو أمته بل مسئول أمام الله. وقد انعكس هذا على طريقة الاختيار فهو لا يطرح - أي الحاكم - على الشعب بل يتم الاختيار عن طريق البيعة التي تتم بالتوريث، حتى مسألة استشارة أهل الحل والعقد لم تعد واردة بعد أن أصبح الحكم ملكاً عضواً. وسادت فكرة الطاعة كقيمة اجتماعية وسياسية لضمان عدم تفكك الدولة، وذلك بحماية الدين من الأعداء سواء في شكل عدوان عسكري أو محاولة هدم العقيدة، فالخليفة أو الحاكم هو ظل الله على الأرض، لذلك لا يمكن الحديث عن تقييد لسلطته أو إعطاء الشعب الحق في عزله أو محاسبته.

فالفكر السياسي الإسلامي يرى ضرورة وجود الحاكم حتى ولو كان ظالماً لتجنب الفتنة والشقاق والفوضى، فالحاكم يفرض الطاعة على رعيته بسبب هذه الضرورة وليس لديهم حق المعارضة والاحتجاج. ومن هنا يقول ابن تيمية: (أدوا إليهم حقهم واسألوا الله حَقَّكم)⁽⁸⁴⁾.

وفي ظل الدولة الأموية ظهرت النزعة الاستبدادية وتشبه خلفاء بني أمية بالملوك وأبهتهم وقد استولى الأمويون على الحكم عنوه، قال معاوية (إني ما وليت بمحبة منكم، ولأسره بولايتي، ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة). فهو ينفي أنه تولى الحكم برضا الناس ويقول (أيها الناس أعقلوا قولي، فلن تجدوا أعلم بأمور الدنيا والآخرة مني) ولقد وضع الأمويون منذ بداية حكمهم ثلاث نظريات تبرر استيلائهم على السلطة:

1- أن الخلافة حق من حقوقهم، وأنهم ورثوها عن عثمان بن عفان لأنه نالها بالشورى، ثم قتل ظلماً، فخرجت الخلافة منهم، وانتقلت إلى غيرهم، فقاتلوا حتى استردوها.

2- أنهم أشاعوا في أهل الشام أنهم استحقوا الخلافة لقرابتهم للرسول عليه الصلاة والسلام.

3- أن الملك اختارهم للخلافة وأتاهم الملك، وأنهم يحكمون بإرادته، ويتصرفون بمشيئته وأحاطوا خلافتهم بهالة من القداسة، أسبغوا على أنفسهم كثيراً من الألقاب الدينية فقد كان معاوية في نظر أنصاره (خليفة الله على الأرض)، و(الأمين والمأمون) وكان ابنه يزيد (إمام المسلمين) وكان عبد الملك بن مروان (أمين الله)، و(إمام الإسلام).

ولكي يؤكدوا هذه النظرية الأخيرة أشاعوا مذهب الجبر، فالسلطة يمكن تحديدها من الله، وليس للناس فيها رأي ولا شورة، والخليفة هو (خليفة الله) ابتداء من عبد الملك بن مروان) وإن على الناس الاستسلام والطاعة.

وكان زياد بن أبي سفيان الذي عينه معاوية والياً على البصرة أول من بشر بهذا المذهب يقول في خطبته المسماة (البراء) التي أعلن فيها أن الله،

اختارهم للخلافة وأنهم يحكمون بقضائه ويعملون بإذنه، أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسه، وعنكم زادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفئ الله الذي حول لنا. فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحيينا ولكم علينا العدل فيما ولينا).

وقد وطد معاوية ملكه وقضى على معارضيه، ولم يتورع عن أن يستخدم في سبيل هذه الغاية أخط السبل في قتل وغدر ورشوة وخيانة.

ويعتبر معاوية هو أول من جعل الخلافة ملكية وراثية في أسرته دون أن يكثر برأي الآخرين، فأصبح الحاكم مستتباً يستمد سلطته من التفويض الإلهي لا من الناس، ويرسى قواعدها بقوة السيف وحده⁽⁸⁵⁾.

وقد عين عبد الملك بن مروان الحجاج أميراً على العراق، وقد كان الحجاج ذو جبروت وشراسة وقسوة (والأمويون مدينون له في تثبيت ملكهم). وقد كان الحجاج يسير على مبدأ الطاعة المطلقة لأولي الأمر، فالأمر الذي يصدره الحاكم لا يناقش ولا يجادل بل ينفذ فوراً مهما يكن تافهاً أو بغير معنى، وإلا أصبح دمه حلالاً للحاكم.

والحجاج نفسه يضرب مثلاً للأمر التافه الواجب النفاذ وإلا أهدر دم المواطن (والله لا أمر أحد أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه).

- وقد كان الوليد بن عب الملك بن مروان جباراً عنيداً ظلوماً غشوماً، واضفى على نفسه هالة من القداسة حتى حرم على الناس مناقشته ومخالفته، ومنعهم من مناداته باسمه، وخوفهم وقتلهم على ذلك، وقام بذلك خطيباً على المنبر فقال (أنكم كنتم تكلمون من كان قبلي من الخلفاء بكلام الأكفاء. وتقولون يا معاوية، ويا يزيد وأني أعاهد الله: لا يكلف أحد بمثل ذلك إلا أتلفت نفسه، فلعمري أن استخفاف الرعية براعيها سيدعوها إلى الاستخفاف بطاعته والاستهانة بمعصيته)⁽⁸⁶⁾.

وقد كان عهد الوليد أسوأ العهود السابقة واللاحقة. إذ كان أكثرها تسلطاً واستعباداً وأشدّها تعسفاً واضطهاداً، لأن الوليد كان متعنناً مستتباً. وزجر الناس عند التفكير في السياسة ومزاولتها وخنقهم خنقاً، وقاتل بقايا المعارضين وسحقها سحقاً⁽⁸⁷⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة في معرض كلامه عن ذلك ما يلي (ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة. فلا يدفع أعظم الفاسدين بالتزام أدناهما ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته) مباحج السنة النبوية (3/390).⁽⁸⁸⁾

ثاني عشر- أساليب مواجهة الاستبداد⁽⁸⁹⁾

يوضح سيد عويس أساليب مواجهة الفهر على النحو التالي:

- 1- أن يقف أعضاء المجتمع موقف المتفرج (اللامبالاه) فالأمور تسير من أمامهم سيرها الطبيعي (أو غير الطبيعي) وكأنهم لا يرونها، أو هم في الواقع يرونها وهم في موقف المتفرجين .
- 2- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف المنافق المستضعف الذي يقف أمام السيد الجبار لكي ينال أكبر نصيب من الأسلاب بأقل مجهود.
- 3- أن يقف أعضاء المجتمع موقف الصابر الذي ينتظر تغيير الأحوال لأن كل وقت له أذان وأن دوام الحال من المحال. وربما في القليل النادر يقف أعضاء هذا المجتمع العتيد موقف الصابر، والملاحظ أن مفهوم الصبر قد ورد في الكتاب المقدس في إسفاره وآياته 52 مره. كما ورد هذا المفهوم، لفظه ومشتقاته في القرآن الكريم في سورة وآياته. 103 مرات.
- 4- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف الشكاه، فهم يشكون القهر والقاهرين لمن حولهم من البشر، وربما للأمم العاديين أو للأمم القديسين والأولياء، وتجدهم يؤدون دور المستضعف المستكين وهؤلاء أي الأممات في ضوء التراث الثقافي المصري هم الأقوى وأصحاب النفوذ. وقد تكون الشكاوى لله فهو وحده القادر والسند الأوحد للمستضعفين.
- 5- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف الحزين الباكي، فعن طريق الحزن والبكاء تفرغ شحنات الدوافع العدوانية وليده قهر القاهرين واستبداد المستبدين.
- 6- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف الداعي الذي يدعو لنفسه أو يدعو لغيره من الأحياء ومن في حكمهم، أو الداعي الذي يدعو على الأعداء القاهرين الظالمين ومن في حكمهم. والتراث الثقافي المصري مملوء بالدعوات ضد الأعداء. وذلك تطلب الانتقام منهم عن طريق إصابتهم بإصابات جسيمة أو بالموت أو بالهلاك أو بالانتقام من أولادهم أو بنسبتيتهم أو بتخريب ديارهم. ويطلب بالدعاء ضد الأعداء القاهرين الظالمين عاده من الله جل وعلا ومن القديسين ومن الأولياء.
- 7- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف الساخر والمداعب الذي يستخدم (لغة الدعابات) (النكت) والملاحظ أن الدعابات (النكت) أنواع منها النكتة السياسية والاجتماعية، والنكت الاجتماعية والسياسية تكون في بعض الظروف نكتاً علنية وقد تكون في ضوء الظروف الأخرى (نكتاً سرية).
- 8- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف الشخص المنحرف الذي يخالف قواعد السلوك المرعية أو الذي يرتكب الجرائم بأنواعها سواء كانت جنائيات أو جنحاً أو مخالفات، وسواء كانت جرائم متطوره أو جرائم غير متطورة.
- 9- إن يلتمس أعضاء هذا المجتمع في ضوء ظروفهم بالهجرة إلى الخارج، أن يسعوا في طلب الهجرة إلى فيا في الصحراء سواء بما فعله الأجداد

الذين فروا بعقيدتهم في (عهد الاضطهاد الأعظم) وإذا اعتبر هذا النوع من الهجرة هجرة جسدية، فإننا نجد أن بعض أعضاء المجتمع المصري قد يلتمسون هجرة النفس والروح، وذلك بالإغراق في التدين هروباً من الدنيا وزخرفها وحماية من محنها وقهرها وقاھريها إلى الهجرة إلى الله جلا وعلا تقرباً إليه والتماساً لرحمته وغفرانه.

10- أن يقف أعضاء هذا المجتمع موقف المتمرد أو الثائر والملاحظ أن تمرد أعضاء المجتمع المصري في ضوء تاريخ هذا المجتمع الطويل المستقر أو ثورتهم لم يكونا أبداً بقصد اغتصاب حقوق الغير، بل كانا دائماً بقصد الدفاع عن النفس والحرية والحقوق والكرامة.

وقد استخدم المصري أساليب أخرى لمواجهة القهر مثل الأمثال الشعبية (90)

(من رضى بقليله عاش) (من خاف سلم)

(يابخت من بات مظلوم ولا باتش ظالم)

(وربنا يولي من يصلح)

ويوضح مصطفى حجازي أن أساليب مواجهة القهر ترتبط بواقع الإنسان المتخلف وبنيتة السيكولوجية المرتبطة بهذا الواقع ويمكن أن تنتظم في أنماط وجودية ثلاث⁽⁹¹⁾:

1- مرحلة القهر والرضوخ والاستسلام.

2- مرحلة الاضطهاد.

3- مرحلة التمرد والثورة.

1- **مرحلة القهر والرضوخ والاستسلام:** تنتشر مظاهر التبعية والدونية

والإثم والعار والضعف والعجز والرضوخ والعدوان الموجه نحو الذات والاستسلام أو النفاق والرياء.

2- **مرحلة الاضطهاد:** يحاول الإنسان المقهور الانتقام بأساليب خفية كالكسل

والتخريب، أو رمزيه كالكنايات والتشنيكات مما يخلق ازدواجية في العلاقة بين المتسلط والمقهور تتبدى في أجل صورها في مواقف الرياء والخداع والمراوغة والكذب والتضليل. (محاولة النيل من المتسلط تصبح قيمة بحد ذاتها باعتبارها أسلوب السيد المتسلط نفسه ويخاطبه بلغته نفسها. الكذب والخداع والتضليل هي قوام اللغة التي يخاطب بها المتسلط الجماهير المقهورة.

3- **مرحلة التمرد والثورة:** وهو تمرد يكشف عن عنف صارخ غير منظم

يعكس نفس التراتبية وعلاقة القهر، وقد يكون عقبه أمام عملية التمرد الطويلة المدى، إنه عنف قد يتوقف عند مرحلة ردود الفعل التعويضية.

ويشير محمود عوده إلى مفهوم ثقافة التكيف والمقاومة حيث يوضح أنماط استجابة الناس لمناخ وظروف القهر، فقط يطور الناس فيه أنماط سيكولوجية وثقافية للتكيف تتخذ طابعاً رمزياً وأيديولوجياً في بعض الأحيان كالأمثال الشعبية، والتعلق بالتراث الشعبي من خلال صورة معينة للبطولة التي تقوم وحدها بكل الأعباء

والمعتقدات الشعبية كالممارسات الدينية الشعبية والاعتقاد في السحر والغيب والتنجيم وتطوير قيم تتصل بالقناعة والرضا والقسمة والنصيب والحظ وغير ذلك. وفي أحيان أخرى تتخذ طابعاً عملياً وموقفياً كالجمود والارتباط بالتقليد والنكوص إلى الماضي والتضامن الجماعي والتعاون وغير ذلك. لكن ثمة أيضاً ثقافة المقاومة تطورها مثل هذه الظروف لكنها غالباً ما تتخذ أشكالاً سلبية كالتحايل على السلطة والقوانين والتحايل على المعاش والتكافل والجريمة والانحراف والميل إلى التدمير والتخريب والكذب والنفاق والخداع والنصب والاحتيال. أو هي تتخذ أشكال من العنف والعدوان الموجه نحو الآخر بصورة مستترة كالحقد والكراهية والحسد ويتمنى زوال النعمة أو ظاهرة كالعدوان المباشر⁽⁹²⁾.

ثالث عشر: نماذج من ثورات المصريين

- أول ثورة في تاريخ البشرية

جاء وصف هذه الثورة بشكل واضح في برديات ايبور ذلك الحكيم الفرعوني العظيم والتي تضمنت توظيفاً كاملاً ونصائح خالدة للملك (بيبي الثاني) الذي حكم البلاد لأكثر من ستة وتسعين عاماً انتهت بثورة عظيمة تمكن فيها الشعب المصري من خلع حاكمه المستبد. وبرغم نجاح تلك الثورة في خلع الملك والقضاء على فكرة الحاكم (الإله) إلا أن التضحيات كانت جسيمة. فيذكر المؤرخون إن الدولة المصرية ظلت في حالة أشبه بالفوضى لأكثر من مائة وثمانين سنة إلى أن استقرت بعد ذلك. كما لم ينس التاريخ أن يذكرنا بالإضراب الذي نظمه العمال في عهد رمسيس الثالث الذي سار على منهج سلفه، رمسيس الثاني حين ارتفعت الأسعار دون أن تتبع ذلك زيادة في رواتب العمال فنظموا أول إضراب في تاريخ مصر وربما في التاريخ أيضاً.

وقد سجل الحكيم ايبور في برديته أنه في نهاية عصر الأسرة السادسة والتي حكمها الملك (بيبي الثاني) صارت البلاد في حالة من الفوضى ووصل حال المصريون إلى الحضيض، وانقلبت البلاد إلى عصابات ولم يعد الناس يذهبون للحقول. وامتنع الشعب عن دفع الضرائب، وتوقفت التجارة مع البلاد المحيطة. وهجم الناس على مخازن الحكومة فنهبوا وعلى مكاتب الدولة فأحرقوها واعتدوا على مقابر الموتى، حتى الأهرامات ومدافن الموتى لم تسلم أيضاً من السرقة والنهب وصب الناس انتقامهم على الأغنياء فنهبوا القصور واحرقوها وصار أصحاب القصور لا يجدون الطعام ويتسولون قوت يومهم. وظهرت مقولات وتعبيرات جديدة مثل: لا سلطان لمن في السماء على الأرض. وإن الأرض لمن يحرثها.

لقد ثار الفلاح الصابر المطيع على الظلم ولم يفرق بين معبد لإله أو مكتب لحكومة أو قصر لغني. وبالطبع لم يكن ممكناً أن تستمر هذه الحالة للأبد فبعد امتلاء الأنهار بالجثث وجفاف المزارع عاد الفلاح إلى حقله ليزرع وينتج ولكن بعد أن انتقم من حكامه الظالمين⁽⁹³⁾.

- ثورات المصريين ضد الهكسوس:

يذكر التاريخ قسوة الهكسوس في معاملة المصريين وأنهم عاثوا في الأرض فساداً، وعصفوا بكل مظاهر الحضارة المصرية، وقضوا على كل المثل العليا في الدين والمعتقدات المصرية، وتركوا في ذاكرة المصريين من الأجيال اللاحقة أسوأ الأثر.

ومرت السنون وتعاقبت الأجيال والدماء تغلي في عروق المصريين ينتظرون الفرصة لطرد الغزاة. ولقد واتتهم الفرصة على أيدي بعض الرجال الأحرار من أهل طيبة الذين هبوا لتخليص مصر من هذا الوباء والنجاة بها من قبضة المستعمر الذي أفسد عليهم الحياة، وكتب على أبنائهم الذلة والمسكنة، أخذ أبطال التحرير من طيبة يبثون شجاعة بين مواطنيهم، وينشرون عوامل الثورة ضد المستعمر، ونجحوا في هذا أيما نجاح، وتحفظ لنا صفحات التاريخ أخبار المحاولات المختلفة التي حاولها المصريون في هذا الشأن. ولعل أولها حركة (سفن - رع) حاكم (طيبة) التي ضايقته ملك الهكسوس المدعو (أبو فيس)، لأن هذا الرجل (سفن - رع) كان بطلاً مجاهداً وأول من نفخ في البوق معلناً الثورة ضد المستعمر المستبد ومن أجل ذلك استحق أن يسجل اسمه في التاريخ كعلم من أعلام الوطنية المصرية وبعد مقتل (سفن - رع) في الحرب ضد الهكسوس هب ابنه (كاموزه) يقود الثورة ويتم ثورة أبيه. هذه الثورة لم ينل فيها انتصار كاملاً إلا أنه لا شك قد مهد الطريق لحليفة (أحمس) وهو بطلنا الثالث الذي تم على يديه طرد الهكسوس نهائياً من مصر.

- مقاومة المصريين للأشوريين:

حدث في عام (722 ق.م) أن جلس على العرش الأشوري الملك سرجون الثاني، وكان من أعظم المحاربين قسوة وشدة وقد سبقته شهرته إلى مصر عندما أخذ يغزو المناطق الشمالية بين سوريا ولبنان فسارع أمراء مصر وأمداو سوريا بمساعدة حربية ليتمكنوا من صد العدو بعيداً عن الحدود المصرية، ولكن استطاع الزحف حتى حدود مصر الشمالية، وهناك قابلته الفرق المصرية متحدة مع بعض الولايات الفلسطينية حتى اضطر أن يرجع عن دخول مصر، وكان من ثمار التحالف أن أقامت مصر مع ولايات سوريا وفلسطين حلفاً قوياً، يربط بينهم ويدير شؤونهم أمام أي غزو جديد.

وقد حاول أخو الملك الأشوري أسراخي الدين الانتقام من مصر، ولكن المصريون استعدوا لمواجهته وجهاً لوجه مع العدو في أراضي الدلتا الشرقية، فانتصر المصريون على جحافل الأشوريين رغم تفوقهم في العدد على المصريين. وقد أراد الملك الأشوري أن يستعيد هيئته بمعاودة الكرة على مصر، ووقعت مصر للمرة الثالثة في تاريخها الطويل، لاستعباد أمه أجنبية.

لم يعترف الأشوريين بأي مظهر من مظاهر الحضارة القائمة في مصر، ولم يحترموا عادات المصريين أو ديانتهم وحاولوا أن يبطشوا بهم ويطأوا بأقدامهم كل شيء. وما كاد الحكم الأشوري يستقر في مصر حتى بدأت حركات التحرر

السرية تنتشر ورفع المصريون راية العصيان بزعامة أمير مصري اسمه (نخاو). ثم ظهر أيضاً تانوت أمن فجمع بعض الجند من بلاد السودان وسار إلى طيبة حيث قوبل بالتهليل في كل مكان. وفي منف قابل العدو وانتصر المصريون ودخلوا منف.

ثم ظهر ابسماتيك وأخذ على عاتقه تحرير مصر وتمكن من القضاء على العدو، ولقد تمكن من إعداد جيش قوي من الدلتا ومن الصعيد فطرد الأشوريين من مصر، ولما انتهى عهدهم نودي به ملكاً على مصر⁽⁹⁴⁾.

- كفاح الشعب ضد الفرس

استعمر الفرس مصر سنة (525 ق.م)، ولم يجد الفرس مصر لقمة سائغة أو فريسة سهلة، فالمصريون هبوا في وجهه ثأرين وتكررت ثوراتهم حتى أحوالوا الوادي إلى شعله ملتهبة من الكفاح الشعبي المسلح.

اشتبك المصريون وقوات الاحتلال بقيادة الملك دارا في أرجاء الوادي فأفنوها عن آخرها ونجحوا في تحرير أنفسهم وبلادهم من ربة الاستعمار.

وبعد أن اعتلى العرش 486 ق.م ابنه الملك (اجزر كسيس) بدأ هذا الملك تجهز جيشاً قوياً وأسطولاً كبيراً لمنازلة المصريين في ديارهم، فلما اكتملت عدته في عام 484 ق.م. زحف على الوادي، فتصدى له المصريون وكبدوه خسائر فادحة. وقد نكل الملك الفارسي بالمصريين أشنع تتكبل بعد أن احتل أراضيهم، وأقام أخاه (اخيمينيس) حاكماً عليهم، وكان رجلاً فظاً غليظ القلب اصطنع كل أساليب القسوة والعنف بيدان أسالية كانت حافزاً للمصريين على بذل ما في وسعهم للتخلص من قبضة الفرس واسترداد استقلالهم المسلوب.

بدأ انياروس بتجنيد قوة عسكرية من أبناء وادي النيل، وجمع الملك الفارسي (ارتاجزر كسيس) جيشاً كبيراً أوفده إلى مصر والتحم هذا الجيش الفارسي وجيش مصر النائرة في معركة كبيرة دارت رحاها عند مدينة (بلوزيوم) على حدود مصر الشرقية، وأنزل أبناء النيل بجيوش الفرس هزيمة منكرة.

وقد تزعم حرب التحرير (أميرتاوس الثاني) وجمع جيشاً كبيراً من أبناء الوطن وهاجم حاميات الملك الفارسي المنتشرة في أرجاء البلاد ففضى عليها. ثم نادى بنفسه ملكاً على مصر المستقلة حوالي عام 404 ق.م.

وحاول الفرس القضاء على ثورة المصريين وقد أعد الملك الفارسي (ارتاجزر كسيس أوخوس) قوة برية وبحرية مقاتلة وزحف بها على مصر في سنة 342 ق.م، وهزم المصريون واستطاعت قوات الفرس أن تحتل البلاد⁽⁹⁵⁾.

ورفض المصريون طلب التسليم، واضطر قميبيز إلى عدم مهاجمة المصريين وحاول أن يصل إلى ميثاق في الحكم بالملاينة عن طريق احترام آلهتهم، ولم يندع المصريون، وحشدوا الجيوش ودخل قميبيز بقواته إلى منف وفتحها ورغم هذا، لم يضعف الشعب واستمر يقاوم المعتدي في ثورات متتالية.

وبعث ملوك الفرس بحشود هائلة للقضاء على الثورات ولكن مصر ألحقت بالجيوش هزيمة منكرة، فتمتعت مصر باستقلالها نحو سبعين عاماً توارث العرش

خلالها ملوك الأسرات 28، 29، 30، وعبثاً حاول الفرس العودة إلى مصر، إذ ظل المصريون يناوئون المستعمر حتى تغيرت الأوضاع في العالم القديم كله إثر قيام الاسكندر الأكبر بغزو الشرق⁽⁹⁶⁾.

- ثورات المصريون ضد البطالمة

لم تهدأ قط نفوس المصريون منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدام البطالمة أراضي وادي النيل، وبالرغم من إحساسهم بقوة ملوكهم الجدد، وضخامة قواتهم المسلحة، فإنهم لم يستسلموا، وإنما لجأوا إلى ضروب المقاومة السلبية يعبرون بها عن سخطهم على الملوك الأجانب وعلى من استقدموهم إلى البلاد من إغريق ومقدونيين، فكانوا يهربون من المزارع المكلفين بالعمل فيها، ويتوقفون عن العمل في المصانع والمحاجر، فيشيع الاضطراب في الحياة الاقتصادية، ويكابد الحكومة كثيراً من الخسائر الفادحة وظلوا كذلك إلى أن تهيأت لهم فرص القيام بثورات قومية مسلحة، فلم يترددوا، وكانت ثوراتهم القومية من أقوى العوامل التي أضعفت دولة البطالمة، ثم أدت إلى انهيارها.

- ثورة المصريون الأولى: قام المصريون بثورتهم في عهد ثالث البطالمة الملك بطليموس أيوار جتيس الأول. وكانت ثورة شعبية قومية حيث أن المصريون كانوا يعانون أنواعاً شتى من العسف والظلم، وكان منسوب الفيضان منخفضاً في ذلك العام. فحل القحط بالبلاد وأشرف الناس على الهلاك. ومن ثم اشتد سخطهم على البطالمة. وتوافر جيش الثورة القومية من آلاف الزراع والصناع والعمال. وكان الكهنة المصريون الذين حرّمهم البطالمة مكانتهم الممتازة. وسلبهم مصدر ثرائهم باستيلائهم على دخل أراضي المعابد - على أتم استعداد لقيادة الثوار وتزعمهم واشتدت حركة المقاومة وتحولت إلى ثورات شعبية علنية عنيفة ولكن القوة المسلحة للبطالمة نجحت في إخماد هذه الثورة التحريرية.

- ثورة المصريون الثانية: اشتعلت الثورة الثانية عام 207 - 206 ق.م، كانت ثورة عنيفة جارفة قضى فيها الثوار على كل من يحاول الوقوف في وجههم، وقاوم بطليموس الرابع هذه الثورة العارمة بكل قواته العسكرية حتى استطاع آخر الأمر أن يخمدتها بعد أن كابد خسائر فادحة في رجاله وأمواله، ولكنه مع ذلك عجز عن إخماد روح المقاومة المتأججة في صدور الثوار المصريين أنفسهم.

- الثورة الثالثة: اشتعلت الثورة ضد بطليموس الخامس عشر، وبدأت نيران الثورة تشتعل في الإسكندرية نفسها، ثم امتد لهيب الثورة إلى أنحاء الدلتا حيث ضاق الفلاحون والصناع المصريون بضروب العسف والاضطهاد التي أتقلت كواهلهم⁽⁹⁷⁾.

- الثورة الرابعة: تزعم هذه الثورة ديونيسيوس بتوسرابيس الذي نظم صفوف قوية من آلاف من الجند المصريين، ودارت معركة بين الطرفين استشهد فيها عدد كبير من المصريين، واشتعلت نيران ثورة حاسمة تهددت عرش البطالمة بالزوال وتحصنت قوى الثوار في عدة مراكز، فاضطر البطالمة بقيادة

فيلومبتور إلى قيادة جيش ملكي كبير لمواجهة هذه الثورات الخطيرة. واستشهد عدد كبير من المصريين وأبى البعض الآخر أن يستسلم وإنما اختفى عن أعين الحكومة حتى تحقيق فرصة للقتال من جديد، وتهددت البلاد مجاعة خطيرة نتيجة لفرار المزارعين والصناع، وتوقف النشاط الاقتصادي بوجه عام وحدثت فوضى شاملة نزلت بجميع مرافق الحياة دون استثناء

- الثورة الخامسة: كانت نيران الثورة مشتعلة في جميع أرجاء البلاد، وحاول بطليموس السابع أن يخمدتها بالطرق السلمية وأصدر قرارين من قرارات العفو كما فعل أسلافه من قبل، ولكنهما لم يحققا شيئاً من أهدافه. وكان هذا الملك الذي اختار لنفسه لقب (الصالح) واختار له شعبه لقب (الطالح) فقد اقترب أشنع الجرائم وشهدت البلاد في عهده أياماً مليئة بضروب الوحشية والقسوة. فإذا بنيران الثورة القومية تتجدد في شدة وعنف، وأذن مرجل الثورة بانفجار شديد في مدينة الإسكندرية التي استبد بشعبها الغضب، وأحس الملك الفاسق بالخطر الداهم يحدق به، فقرر أن يقضي على الثورة بأساليب وحشية. نشبت في البلاد حرب أهلية استغلها المصريون الوطنيون الثائرون لتخليص البلاد من البطالمة وشرورهم التي أصبحت لا تحتمل.

- اتخذت ثورة المصريين صوراً شتى من التوقف عن العمل والاعتصام بالمعابد وهجر المزارع والمصانع، وكذلك القتال السافر التي تجلت فيه روح المقاومة الشعبية ضد الحكم البطلمي.

وأخذت دولة البطالمة تنهار سريعاً، فقد قوضت دعائمها تلك الثورات القومية المتصلة. وأنهكت قواها الغزوات الخارجية المتلاحقة، فضلاً عن التدخل الروماني الذي أخذ يتزايد بصورة واضحة⁽⁹⁸⁾.

- مقاومة المصريون للرومان

لم يكد يمضي على الفتح الروماني في أغسطس 30 ق.م، بضعة أشهر حتى نشبت الثورة في جنوب الوادي في منطقة طيبة مركز عبادة آمون ومعقل حركة المقاومة التي كان يتزعمها الكهنة المصريون من قديم الزمان ضد الغزاة، فلم تكد تسمع بوصول الرومان حتى شقت عصا الطاعة وأعلنت الثورة فتولى القائد الروماني بنفسه قيادة حملة لإخمادها فأخمدتها، ثم عين والياً من قبله على المنطقة بين حدود مصر وحدود النوبة، ولكن ما كاد العدو ينسحب شمالاً حتى أغار المصريون على المواقع الرومانية وتغلبوا على الرومان فزحف القائد الروماني نحو الجنوب ودحر النوبيين ثم عاد أدراجه إلى الإسكندرية ولم تمضي سنتان حتى عاد النوبيون إلى شهر السلاح في وجه القوات الرومانية المرابطة في الجنوب مما اضطر الحاكم الروماني إلى العودة وإخماد الثورة وعقد صلح بين الطرفين.

ومع هذا، فقد بدأت قبائل البليميس تغير، في منتصف القرن الثاني الميلادي على حدود مصر الجنوبية وأظهرت الحامية الرومانية في أسوان عجزاً واضحاً في صد هجوم المغيرين وظلت الاضطرابات قائمة حتى تولى العرش دقلديانوس فسحب خط دفاعه بين الحدود من مكانة بالقرب من الشلال الثاني، ودعا

بعض القبائل البدوية للاستقرار في الوادي لحماية مصر العليا من غزو البلطيمس. ولكن ما لبثت قبائل البلطيمس أوائل القرن الخامس، أن عادت إلى شهر السلاح ولم ينفذ عقد الصلح بين الطرفين، فقد انتهز البلطيمس أوائل القرن السادس، فرصة عودة الفرس للدلتا فحطموا الحصون الرومانية وأبادوا القوات المرابطة. وفي شرق الإسكندرية نشبت ثورة بزعامة كاهن مصري يدعى أسيدوروس وقد انضوى تحت لوائه جمع غفير من الفلاحين، فالتحم الجميع مع الجيش الروماني. ولم يستطع الرومان التغلب على هذه الثورات بالحيلة والفتنة. وكان المصريون بناوئون الحكم الروماني بطرق كثيرة وقد بلغ من شدة قلق الإمبراطور كراكلا على الحكم في مدينة الإسكندرية مبلغاً جعله يأمر بطرد بعض المصريين ممن كان لهم التأثير في إثارة المتاعب في وجه السلطات الرومانية⁽⁹⁹⁾.

وقامت ثورة الرعاة عام 172م في عصر الإمبراطور الفيلسوف ماركوس أوريليوس وكانت ثورة قومية بحتة تصطدم بالحدق على الغزاة الرومان. وتولى زعامتها كاهن مصري يدعى أسيدوروس انضوت تحت لوائه جموع غفيره من الفلاحين والتحموا بالجيش الروماني ودحروه في الميدان، حتى كادت الإسكندرية نفسها تقع في أيديهم، واستولى الذعر على السلطات الرومانية. فأمر الإمبراطور أفديوس كاسيوس بالتوجه إلى مصر لإخماد الثورة عام (175م). ولكنه لم يجرؤ على جموع الثوار الغفيرة، فالتجأ إلى الحيلة بعد أن أخفق في إرغامهم على التسليم، وبدا يراوهم ويفاوضهم إلى أن استطاع أن يبيت بينهم بذور الشقاق، ومزق وحدتهم وبهذا تمكن من هزيمتهم متفرقين.

وقد أدرك الرومان مقاومة المصريون الباسلة وكبدتهم خسائر جسيمة، فوطدوا العزم على جمع جماح الإسكندرية وردهم إلى صوابهم وإقرار الأمن في المدينة بأي ثمن ولهذا لم يقتصر عمل القوات المرابطة بضاحية المدينة على المهام العسكرية، بل وكل إليها أيضاً حماية المرافق العامة كمصانع البردي وصوامع الغلال وأحواض السفن ومعاونة الشرطة على حفظ النظام وتفريق المظاهرات وإخماد الفتن وإرهاب المواطنين بوجه عام⁽¹⁰⁰⁾.

وفي عام 122م قام المصريون في الإسكندرية بثورة في أثناء الاحتفال بعجل أبيس الجديد، وكانت ثورة عنيفة قتل فيها الحاكم الروماني نفسه.

وعندما جاء الإمبراطور الروماني كراكلا للحكم في عام 212م أمر بقتل كل المعارضين له في الإسكندرية وزحف بقواته على وسط الإسكندرية واحتل جميع الشوارع وأعلى المنازل. وأمر بإلقاء الجثث في حفر عميقة وصادر الممتلكات ونهب المعابد وأمر بطرد بعض المصريين ممن كان لهم اليد الطولى في إثارة المتاعب في وجه السلطان الروماني فقد كان الفلاحون المصريون يتركون القرى ويتسللون إلى داخل الإسكندرية ليذبوا بالاشتراك مع المصريين المقيمين بالمدينة المؤامرات والفتن ويثيروا القلائل والشغب ضد السلطات الرومانية. وكانوا يهملون عن قصد شئون الزراعة، ويهجرون الحقول مما كان يؤدي إلى هبوط

المحصول وقلة حصيلة الضرائب ونقص الدخل بوجه عام، وكان هذا الفرار من الأرض. سلاحاً بتاراً قاوم به المصريون الحكومة الرومانية المتعنتة وأدى إلى إفقار الريف وتدهور الزراعة وانهايار المحصول واضمحلال النفوذ الروماني⁽¹⁰¹⁾.

- المقاومة ضد المماليك

شهدت مصر في العصر المملوكي عدداً من الانتفاضات ترجع أسبابها إلى التدهور المستمر في قيمة العملة واحتكار الصفوة لمحصولات الحبوب في وقت الأزمات الناجمة عن تذبذب فيضان النيل وكانت الفئات التي تحصل على أجور ثابتة هي الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار. فعندما عدل السلطان برفوق عن قراره بإلغاء الكوث عام 1389 بسبب حاجته إلى المال انقلب عليه الناس وثار العامة ضد السلطان فرج بن برفوق (1399 - 1405) والذي شهد عصره أزمة اقتصادية كبيرة وعندما نودي في القاهرة بترخيص الأسعار فصيح الناس بالدعاء. وخلال الأزمة التي شهدتها مصر والتي بدأت عام 1449 واستقرت بضع سنوات هاجم العامة المحتسب ورجموه بالحجارة وانضم إليهم مجموعة من المماليك كما هاجموا وكيل بيت المال وأخذوا عمامته وشهروا به على حمار. الأمر الذي اضطر معه إلى عزل المحتسب على بن اسكندر عن حسيبه القاهرة⁽¹⁰²⁾.

وفي عام 1498 ثار علماء المدينة ضد محاولات السلطان المملوكي عندما فرض أموالاً على الأملاك والأوقاف وقتلوا قاض الحنابلة الذي أفتى بجواز فرض الأموال على الأوقاف، كما ثار العامة ضد السلطان الغوري عندما فرض على الأملاك والأوقاف أجرة عشر أشهر عام 1501 واستمرت ثورة العامة عدة أيام أغلقت خلالها بعض المساجد ومنعت فيها الخطبة وتعرض الأمراء للرجم والضرب ومن ثم اعمل المماليك سيوفهم في الثائرين فقتلوا بعضهم، ولم تهدأ الثورة إلا عندما تراجع الغوري عن قراره وخفض المطلوب إلى سبعة أشهر فقط. وفي عام 1513 اعترض العامة طريق السلطان الغوري وهتفوا ضده بسبب ارتفاع أسعار الغلال وبعد أن أشيع أن الغوري يقوم بإرسال الغلال لبلاد الشام الأمر الذي جعل الغوري يقوم بتسعير الغلال وإلزام التجار بالبيع بالسعر الذي تم تحديده.

وعموماً فقد كان فقراء المدينة عندما يفشلون في أوقات المجاعات في لفت نظر السلطات فإنهم كانوا يلجأون إلى العنف والشغب ومهاجمة المؤسسات ولم تكن المدن الإقليمية بعيدة عن القلق في عصر المماليك ففي رمضان 1450م ثار أهل المحلة ضد الأمير شهاب الدين أحمد بعد أن تدخل في رفع أسعار الحبوب في أيام شديدة القحط فضربه الأهالي حتى مات.

ومن الجدير بالذكر إن ثورات الفلاحين هذه لم تسلك الهجوم على قلاع أرباب الإقطاعيات، وإنما استهدفت السطو على الغلال بصفة خاصة، فإزاء فداحة الضرائب، تعرض الريف لعملية تجويع مستمر ومنظم. لا عجب إذن أن هدفت الثورات الزراعية - بشكل عام - إلى نهب كل ما يمكن نهبه من قمح أمراء الإقطاع المخزون في الصوامع، وعلى المراكب وإضرار النيران في المباني

لإرغامهم على تخفيض الضرائب.

- مقاومة الحكم العثماني

ظل محمد علي تركيا في عقليته وأسلوبه فاتصف بحب السيطرة والاستبداد بالرعية والمهارة في حيك المؤامرات والجشع في جمع المال، وعدم الصراحة في معاملاته والالتواء والتعقيد في تصرفاته. وكانت سياسته الاحتكارية الصارمة التي أرهقت الفلاح المصري وجعلته في حالة من العبودية والذل والفقر لا مثيل لها في التاريخ.

ولم يرض المصريون عن محمد علي وكرهوا استبداده ومظالمه. وأعرضوا عن إصلاحاته التي لم يحسوا بفائدتها ولم يروا فيها إلا عبئاً جديداً فرضته الأيام عليهم، ونفروا من سياسته الخاصة بالاعتماد على الأتراك من جهة والمستشارين الأجانب من جهة أخرى.

وهكذا عاش محمد علي تركيا ومات تركيا، لا تربطه بأهل مصر رابطة من المحبة المتبادلة أو شعور التجاوب، وهو الشعور الضروري لنجاح أي حاكم. ولم تكن سلالة محمد علي خيراً منه في اتجاهاته ونظرته إلى مصر والمصريين، إذ نظروا جميعاً إلى مصر على أنها البقرة الحلوب والضيعة التي ورثوها عن جدهم محمد علي، فأسرفوا في استغلالها واستغلال أهلها، وتمادوا في التعالي والكبرياء، ووضعوا أيديهم على الأراضي الواسعة ليكونوا الأبعديات، وامتهنوا المصريين.

ولم يكتف حكام مصر من سلالة محمد علي باستغلال البلاد ونهب مواردها وتمكين الأجانب من السيطرة على اقتصادياتها، وإنما فتحوا الباب على مصراعيه لمشكلة خطيرة كانت السبب المباشر للاستعمار الاقتصادي والسياسي في القرن التاسع عشر، وهي مشكلة الديون.

ولم يستسلم شعب مصر للعثمانيين دون مقاومة، فقد ذكر المؤرخون عن معركة الشيوخونية أو الصليبية التي اشترك فيها عدد كبير من عامة أهل القاهرة في قتال العثمانيين، فعندما طلب طومانباي مساعده أهل مصر ضد العثمانيين (اجتمع لهم عالم عظيم من عرب وفلاحين وغيرهم)، حتى أن السلطان سليم العثماني (ضاق صدره وندم على دخوله مصر، وخشى أن يطول عليه المطال ويدخل عليه الشتاء وينقطع عنه خير بلاده).

وبروي الجبرتي أنه عندما ساد الحكم العثماني في القرن الثامن عشر هب الشعب المصري في وجه الظلم، وتزعّم العلماء ومشايخ الأزهر تلك الحركة الشعبية، فخرجوا في موكب شعبي كبير وصاحوا (نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع) ولم يجد الحكام مناصاً إزاء إصرار الشعب المصري سوى النزول على إرادته (فتابوا ورجعوا والتزموا ما شرطه العلماء)⁽¹⁰³⁾.

وفي العصر العثماني استمرت العوامل المسببة للأزمات وعلى رأسها التدهور في قيمة العملة ونقص الفيضان في بعض السنوات فضلاً عن تعدييات الجند والأمراء المماليك وتزامن الأزمات النقدية مع الأزمات الغذائية وخلال القرن

السابع عشر شهدت القاهرة أزمت كثيرة كان معظمها مصحوباً بأعمال عنف. وقد وقعت حركة العصيان الأولى في (إبريل 1678) بسبب الغلاء الذي شهدته القاهرة، حيث تسبب الغلاء في هياج شعبي في حي الرميلة ثم خلاله نهب مخازن الحبوب وتخريب سوق الغلال والحوانيت المجاورة له، الأمر الذي اضطر الباشا إلى إرسال مجموعات من الجند لتفريق الجماهير.

- مقاومة المصريون للحملة الفرنسية:

- ثورة القاهرة الأولى 21 من أكتوبر 1798:

كانت ثورة شعبية منظمة اشتركت فيها جميع عناصر الشعب على اختلاف أديانهم وأصولهم، وتألقت لجان المقاومة الشعبية من أجل تنظيم المتطوعين، وترعى الشعب عمر مكرم والشيخ السادات، واتخذت الثورة الأزهر مركز لها وحشد الفرنسيون قواتهم وأسلحتهم الحديثة للقضاء على هذه الثورة الشعبية الجارفة، وسقط أكثر من مائتي ضابط وجندي فرنسي قتيلاً، ومن بينهم قائد القوات الفرنسية في القاهرة وسلط نابليون مدافعه على المدينة عامة وعلى مواقع الثوار خاصة، وإن كانت قد نجحت في قتل أرواح وطنية بريئة إلا أنها لم تقضي على الشعور الوطني الملتهب في أعماق القلوب، وشعر نابليون باليأس، وأدرك أن مهمته في مصر لم تكن كما توقع سهلة ميسورة، وأنه لم ينجح في تحقيق أطماع فرنسا في تكوين مستعمرة فرنسية في مصر، ولن ينجح هو في تحقيق أطماعه الشخصية في السلطة والمجد، ورأى نابليون أن يسارع بالرحيل عن مصر إلى فرنسا⁽¹⁰⁴⁾.

- ثورة القاهرة الثانية في أواخر مارس سنة 1800

قاد هذه الثورة عمر مكرم وآخرون وأقام المصريون المتاريس في الشوارع والحارات وأقاموا مصنعاً حربياً وحاصر كليبر القاهرة وصب عليها سيلاً لا ينقطع من القنابل ليضفي جذوة الكفاح ويخمد الثورة الشعبية. ولم تخمد قنابل الفرنسيين جذوه الوطنية. ولم ينجح كليبر في استرداد القاهرة إلا بعد أن اتبع أساليب الغدر والخيانة وضرب أمثلة للوحشية والهمجية. فأقام المذابح في الميادين وفرض الإتاوات والضرائب الباهظة على كل حي، ولم تزد هذه الأساليب المصريين إلا حماسة وإصراراً على المقاومة.

وعانى الفرنسيون من المقاومة الشعبية التي أفلقت مضاجعهم، وأشارت المتاعب والقلقل ولذا كان عمر الحملة الفرنسية في مصر قصيراً ومات المشروع الاستعماري وهو في المهد، وكان انسحاب الفرنسيين تنويجاً لجهود المصريين وكفاحهم الشعبي⁽¹⁰⁵⁾.

- مقاومة المصريون للإنجليز:

لم تكن المقاومة التي أبادها شعب مصر للإنجليز الذين حاولوا غزو مصر سنة 1807 أقل من تلك التي تعرض لها الفرنسيون. ذلك أن الإنجليز لم يكادوا يستولون على الإسكندرية ويشرعون في الزحف على رشيد، حتى أخذ أهل رشيد أهبتهم لمواجهة ذلك الخطر الجديد، فانقضوا على الإنجليز وحاصروهم في شوارع

رشيد وأعملوا فيهم قتلاً. وكان من جملة القتلى الجنرال ويكوب قائد الثورة الإنجليزية التي هاجمت رشيد. وتشهد رواية الجبرتي على عظم المقاومة الشعبية التي أبدتها المصريون ضد الغزاة الانجليز ليس فقط في رشيد بل أيضاً في كافة أنحاء البلاد، إذا لم يكن أهل القاهرة يسمعون بأخبار معركة رشيد حتى أخذ الخطباء يحثون الناس في المساجد على الجهاد، فأقبل الناس على التطوع والجهاد راغبين ولم تلبث أن حلت الهزيمة مرة أخرى بالإنجليز عند الحماد في إبريل سنة 1807، حيث قتل منهم أكثر من أربعمئة ومثلهم من الأسرى وكان أن أدرك الإنجليز أنهم أمام شعب عنيد لا يقبل الاستسلام، فأسرعوا بالرحيل عن البلاد في أغسطس سنة 1807⁽¹⁰⁶⁾.

- الثورة العرابية:

قامت الثورة العرابية في يوم 17 يناير سنة 1881 بدعوة المصلحين السياسيين والاجتماعيين أمثال الأفغاني وعبد الله النديم والشيخ محمد عبده، وذلك بعد شعور المصريين بالاستياء من النفوذ الأجنبي والرغبة الملحة في إصلاح أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي 11 يوليو 1882 بدأ الأسطول البريطاني بضرب الإسكندرية بالقنابل والمدافع، وعلى الرغم من أن أحمد عرابي ورجال الجيش المصري اتخذوا كافة الاستعدادات للرد على العدوان إلا أنه كان من الواضح أن تحصينات الإسكندرية كان صغيراً. ومع ذلك لم يوجد وجه للمقارنة بين القوات المعتدية والقوات المدفوعة، ومع ذلك فإن المصريين أظهروا شجاعة فائقة، فأجابت بطاريات الحصون الساحلية على الأسطول البريطاني بالمثل وأخذت تمطر سفن الأسطول بوابل من قنابلها في دقة ومهارة وشجاعة استرعت نظر الأعداء.

أما عامة الأهالي من غير الجنود فقد أظهروا شجاعة فائقة وثباتاً استرعى الانتباه فتطوع أهالي الإسكندرية من الرجال والنساء والأولاد في نقل الجرحى والموتى، وتقديم كافة المعونات إلى الجند. وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده في مذكراته (فكان الرجال والنساء تحت نيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها للجند)⁽¹⁰⁷⁾.

وإذا كانت الثورة العرابية قد فشلت في تحقيق أغراضها، فليس معنى ذلك أن تلك الثورة لم تكن لها أية ثمرة في تاريخ مصر القومي الحديث. والواقع إن الثورة العرابية رغم فشلها الظاهر - نجحت إلى حد كبير في تعبئة الشعور القومي في البلاد واستنارة الوعي الوطني بين أهالي المدن والريف، وتنبية الأذهان إلى كثير من المفاسد والمظالم التي عاش المصريون في ظلها في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

- ثورة 1919

تجمعت أشكال كفاح مصر الحديثة ضد الأجانب في قوتها الجبارة ضد الاستعمار في عام 1919 لتدافع عن حقها في الحرية.

وفي ثورة 1919 نجد ملامح من مواقف كفاح مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر فهي استمرار لها دون أن تأخذ الطابع العسكري بعد أن قلم الاستعمار أظفار المصريين بإشرافه على الجيش وتقريره للبدل العسكري بما فيه من استهانة للكرامة الوطنية المرتبطة بالجندية كأحدى قواعدها. كانت ثورة 1919 خلاصة لكفاح مصر السابق ضد الحكم الأجنبي.

أعلنت إنجلترا الحماية على البلاد بعد اندلاع حرب 1914 وفرضت عليها الأحكام العرفية وشدت الرقابة على الصحف والاجتماعات، وعطلت الجمعية التشريعية وأمعدت في الاعتقال، وكان إعلان الحماية خطوة جائرة لا يسغها المصريون، فمنذ دخل الإنجليز البلاد وهم يقبضون على رقابها من جديد، ولقد أثارت هذه الخطوة مزيداً من سخطهم على الاستعمار، إذ أن إنجلترا كشفت النقاب عن وضعها في البلاد بعد أن أصبحت تركيا - ذات السيادة على مصر - دولة معادية لها. وسخر المصريون لخدمة الحرب البريطانية، وجند نحو المليون ونصف مليون لخدمة الجيوش الإنجليزية، وعمولوا أسوأ معاملة، كما استولت إنجلترا على دواب نقلهم وعلفها، وصادرات أرزاق الناس وأقواتهم، واستولت غصباً على مواشيتهم، إلا أن هذه المظالم كلها لم تكن شيئاً إلى جانب تعطش الشعب إلى استرداد حريته المغتصبة، بعد أن ثبت بالفعل أن وعود الجلاء التي أدلى بها المسئولون الإنجليز مراراً وتكراراً كاذبة. وقد هيا الجو من الناحية الدولية لاستئناف الشعب كفاحه. إن الرئيس ولسون الأمريكي أعلن في عام 1918 مبادئه الأربعة عشر، ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن ثم استأنفت مصر كفاحها في سبيل استرداد حريتها المغتصبة⁽¹⁰⁸⁾.

كان اعتقال أعضاء الوفد بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية للطلبة يوم 9 من مارس 1919 فتصدى لهم البوليس واعتقل مئات منهم، ثم أضرب طلبة الأزهر والمدارس جميعاً، وساروا في مظاهرة انضم إليها الجمهور، ومروا بدور المعتمدين السياسيين للدول الأجنبية هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ومنادين بسقوط الحماية، وتصدى لهم بعض الجنود الإنجليز، وأطلقوا عليهم النار. واستمر إضراب الطلبة، وتجددت المظاهرات بصورة أكبر بمن انضم إليهم من الشعب، وأصدر القائد البريطاني العام أمراً بمنع المظاهرات، واندثر المخالفين بالمحاكمة العسكرية، وسار الجند بأسلحتهم ومدافعهم الرشاشة في الشوارع لقمع المظاهرات، ولكن ذلك لم يمنع حدوث المظاهرات والمصادمات التي ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى. وفي 11 من مارس أضرب المحامون عن عملهم احتجاجاً على الحال التي وصلت إليها البلاد، وطلبوا إلى المحاكم إثبات الإضراب في محاضر الجلسات، فوافق معظم القضاة، وكان لهذا الإضراب أثره في نجاح الثورة، وتعطل القضاء في المحاكم جميعاً. وأضرب عمال العناير وعمال السكك الحديدية فتعطلت المواصلات، واستمر الإضراب والمظاهرات ومقاطعة المواصلات التي تمتلكها الشركات الأجنبية كالترام والأتوبيس وأقيمت الحواجز والمتاريس في كثير من دروب الأحياء الوطنية لتعطيل السيارات التي تقل الجنود،

كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفراً عميقة أشبه بالخنادق لكي يحتموا بها من رصاص الجنود. وفي 16 مارس قامت مظاهرات النساء وحاول الجنود الإنجليز منعهن من القيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاج وسددوا الحراب إلى صدورهن. وكان لهذه المظاهرة وقع شديد في نفوس الشعب، فأثارت فيه الحماسة وأذكت روح التضحية.

ثم امتدت الثورة إلى مدن الأقاليم وقراها. وهكذا عمت الثورة أرجاء البلاد جميعاً.

وأصدر القائد البريطاني العام إنذاراً يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع في إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرية أو التلغرافية بالإعدام رمياً بالرصاص. واستخدمت الطائرات والمدافع لقمع المظاهرات. (109).

ترتب على ثورة 1919 بعض النتائج التي ساعدت في التمهيد لثورة 1952 وكان من بين نتائج ثورة 1919، إلغاء الحماية، وإعلان الدستور والحياة النيابية وإنشاء بعض الصناعات الوطنية. وقام بنك مصر سنة 1920 وظهر أول مشروع صناعي له سنة 1922، وفي سنة 1928 كان قد تم إنشاء عشر مؤسسات تجارية صناعية كبيرة. ورغم هذا فقد بقيت أهداف لم تحققها الثورة، فالاحتلال مازال قائماً، والإقطاع مازال مسيطراً. والأسمالية تنمو بشكل واضح وملمس، ورجال المال يواصلون نموهم وسيطرتهم على جوانب كبيرة من الاقتصاد المصري. كل ذلك كان يحمل في طياته دعاوي التناقض الاجتماعي وتناقض المصالح الذي زاد حده نتيجة للتطور الاقتصادي للبلاد.

وجاءت ثورة 1952 نتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي سار في طريقه بعد ثورة 1919، والذي يتمثل في زيادة حدة التناقضات الاجتماعية بين من يملكون ومن لا يملكون في القرية والمدينة ونضوج الوعي السياسي لدى القادة السياسيين، وتنظيم صفوفهم في شكل أحزاب سياسية. وإذا كانت صور صراع العمال في الريف والمدن صوراً اقتصادية تتعلق بتحديد الملكية في الريف، ومزيد من الحقوق العمالية في المدينة، فإن الطبقة العاملة الصناعية كانت أكثر فاعلية. فقد استخدمت المظاهرات والإضراب والتمرد كوسائل في صراعها مع الرأسمالية الأجنبية والوطنية. ولا نقصد من وراء ذلك إبراز دور التطورات الاجتماعية والاقتصادية ونضج الوعي الطبقي، أن نقل من شأن العوامل الأخرى التي ساعدت في قيام ثورة 1952، والتي أبرزها ظروف الحرب العالمية الثانية وضعف المعسكر الاستعماري، وقوة الحركة التمردية في العالم وحرب فلسطين وحريق القاهرة ومع كل ذلك وعي القيادات التي قادت الثورة وخططت لها في ليلة 23 يوليو 1952. والتي ملكت القوة المسلحة لتحسم الصراع في جانب الطبقات المستغلة في الريف والمدينة (110).

رأينا كيف أن الحكم في مصر آل إلى حكام أجنبي منذ عام (525 ق.م) وتناقلت عليه قائمة طويلة بدأت بالفرس وانتهت بالإنجليز طوال ألفين وخمسائة عام، وقد أدى استمرار الاستبداد قرونًا بعد قرون إلى إفراز القيم السياسية السلبية والإيجابية معًا والتي تمثلت في الرضوخ والخنوع والطاعة والامتثال والاستسلام والهروبية والانسحابية واللامبالاة في مقابل قيم إيجابية مثل القيم الثورية والتمرد والافتحام والتصدي والمبادرة والجرأة والشجاعة.

وهذه الجدلية أفرزتها الخبرة التاريخية للمجتمع المصري فقد سيطرت السلبية واللامبالاة أو الصبر والوقوف موقف المنفرج حتى تغيير الأحوال أو الوقوف موقف المنافق المستضعف أمام السيد الجبار لكي ينال أكبر نصيب من الأسلاب بأقل مجهود.

كما استخدم المصريون ضد المتسلط أساليب خفية (الكسل، والتخريب) أو رمزية (النكات والتشنيعات). وهذا خلق ازدواجية في العلاقة: رضوخ ظاهري، وعدوانية خفية. وأبرز مثل على هذه الازدواجية هو موقف الرياء والخداع والمراوغة والكذب والتضليل.

وهكذا استخدم المصريون أسلوب السيد المتسلط نفسه وخاطبوه بلغته نفسها. الكذب والخداع والتضليل وهي قوام اللغة التي يخاطب بها المتسلط المصريون.

وقد استخدم المصريون أساليب عديدة منها الدعاء على الحكام بطلب الانتقام منهم عن طريق إصابتهم إصابات جسيمة أو بالموت أو بالهلاك أو بالانتقام من أولادهم وتشيتيتهم أو بتخريب ديارهم.. وأغلب الدعاء العلني إلى الله من ظلم الولاة والأمراء كان يتم من فوق مآذن المساجد والجوامع وخاصة الأزهر الشريف، حيث كان العلماء يطلعون على المنابر يدعون الله ويستغيثون ويدعون على الحاكم وفي بعض الأوقات منعوا بالقوة وبالتهديد بل وأغلقت بعض المساجد.

وكذلك تعتبر الشكوى لوثًا من ألوان المقاومة السلمية للفلاحين. فطالما كان الفلاح عاجزًا عن المقاومة، فلا أقل من أن يشكو ويقول المثل العامي (سلاح الضعيف الشكويه) (حيلة العاجز دموعه) ولعل الفلاح قد تصور أنه لا طائل يذكر من وراء بث شكواه إلى من حوله من الناس لأنهم يعانون مثلما يعاني ولعله قد أيقن أنه لا جدوى وراء الشكوى إلى السلطة من هنا لم يعد أمامه إذا أراد أن يشكو أن يتقدم بشكواه إلى قوى عليا أكبر منه وأقوى من إرادته: إلى الله أو الأولياء والقديسين أو الزمان وله مرادفاته الدالة كالدنيا والدهر، فكان الفلاح إذن قد اعتقد أنه يمكن مغالبة الشر لا بنزله وجهًا لوجه بل باستخدام الوسطاء.

وقد شهد المجتمع المصري فرار المصريين بالهجرة إلى الخارج أو أن يسعوا في طلب الهجرة إلى فيافي الصحراء أسوه بما فعله الأجداد الذين فروا بعقيدتهم في (عهد الاضطهاد الأعظم). وإذا اعتبر هذا النوع من الهجرة هجره جسدية فإننا نجد أن بعض أعضاء المجتمع قد يلتمسون هجرة النفس والروح

بالرهينة والتصوف، وذلك بالإغراق في التدين هروباً من الدنيا وزخرفتها وحماية من محنها وقهرها وقاھريها إلى الهجرة إلى الله جل وعلا تقرباً إليه والتماساً لرحمته وغفرانه.

وعلى طول التاريخ كثيراً ما اضطر الفلاح إلى هجر الأرض والفرار من القرية أمام فداحة الضرائب واشتداد وطأه السخرة، وغالباً ما اتجه الهاربون إلى قرى أخرى وإلى المدن القريبة منهم على أنهم أثروا في بعض الأحيان، الفرار إلى خارج حدود القطر حتى يبتعدون تماماً عن قبضة السلطة والقبض عليهم وإرجاعهم إلى ديارهم عنوة، بل وتعذيبهم حتى لا يعاودوا الهرب مرة أخرى وحتى يكونوا عبرة لغيرهم.

وكذلك كان هناك نوع آخر من المقاومة السلبية وهي إحراق وتخريب المحاصيل عمداً، وأصبحت ظاهرة عامة في الريف المصري يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التي وصلت إلى حد السجن مدى الحياة.

لم يكن الهروب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلمية وحتى إحراق المحاصيل لم يخرج عن هذا المضمون أما المقاومة الإيجابية فقد اتخذت شكل مجموعة من الهبات أو التمردات الصغيرة التي قام بها الفلاحون.

وكانت الانتفاضات الفلاحية ذات أغراض اقتصادية بصفة خاصة حيث استهدفت أساساً السطو على ممتلكات الأغنياء ونهب محاصيلهم. كما أنها لم تكن ثورات حقيقية ترمي إلى إحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي والسياسي القائم، بل مجرد محاولات للضغط على الحكام كي يخففوا من وطأه استغلالهم ويوفرون الطعام للجائعين ومن هنا فإن أيًا منها لم تسفر عن تحول يعتد به في أوضاع المجتمع.

كما أن التمردات الفلاحية كانت ذات طبيعة محلية، إذا لم يحدث أن اتصلت أسباب التمرد وامتد لهيبه، وهو ما يرجع إلى انخفاض الوعي الاجتماعي بين الفلاحين. ولهذا تمكنت الحكومات من حصر التمرد وسحق المتمردين دون عناء، بالإضافة إلى أنها تملك وسائل القوة المادية من جيش وبوليس بينما يفتقر الفلاحون إليها.

ويوضح جمال حمدان أن أكثر الانتفاضات لم تزدد عن كونها مجرد هبات وهوجات وتمردات عاجزة فاشلة، وبعضها كان محض دفاع عن النفس، ولكن الصحيح أيضاً أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح في كسر وتقويد الاستبداد نسبياً وإرغام الحاكم على تقديم تنازلات هامة.

لقد كانت السلطة تاريخياً تملك إمكانيات التغلب على أي ثورة أو أي انتفاضة، ولكن رغم ذلك قامت الانتفاضات والثورات التي حدثت من سلطة الحكم وأرغمته على التراجع عبر التاريخ المصري، لقد أدت ثورة مصر الأولى إلى قيام الدولة الوسطى في مصر القديمة كما استطاعت انتفاضات المصريين خلال العصر المملوكي والعصر العثماني الحد من سلطة الحكم كما أن ثورة القاهرة عام 1805 قد أوصلت محمد علي إلى السلطة وبدوره استطاع محمد علي أن يغير من صيغة

الاستبداد: جدلية الخضوع والثورة عند المصريين دراسة سوسيو- تاريخية

علاقة مصر بالدولة العثمانية واستطاعت الثورة العربية الوصول إلى السلطة (وزارة البارودي - فبراير - مايو 1882). وعندما شرعت الثورة في تنفيذ برامجها اصطدمت بالخدويي تساعده بريطانيا في هذه المرحلة بشكل سافر. ومن ثم كان على مصر أن تخوض حرباً غير متكافئة مع بريطانيا. واستطاعت ثورة 1919 أن ترغم بريطانيا على التراجع وتستجيب لبعض مطالب المصريين في الحصول على الاستقلال واستطاعت ثورة يوليو 1952 أن تبني مشروعاً متكاملًا للنهضة خلال الفترة من 1952 - 1970، وأرغمت تحركات الجماهير في 18، 19 يناير 1977 السلطات على التراجع عن الأسعار التي كانت قد رفعتها واستطاعت ثورة 25 يناير 2011 التخلص من نظام ديكتاتوري فاسد.

المراجع

1. محمد إبراهيم أبو سنة، فلسفة المثل الشعبي، المكتبة، الثقافية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984، ص 54، 55.
2. محمد إبراهيم أبو سنة، مرجع سابق، ص 56، 57.
3. محمد إبراهيم أبو سنة، مرجع سابق، ص 57.
4. مراد وهبه، الفكر العربي وقف عند مرحلة التمرد، روز اليوسف، مايو، 1977.
5. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، يوليو، 1984، ص 518 – 523.
6. جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، 603، 604.
7. سعد الدين إبراهيم، مصر في ربع قرن، دار الشروق، 1985، مرجع سابق، ص 48، 49.
8. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، مرجع سابق، ص 594، 595، 596، 597، 598.
9. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية، أنماطها السلوكية والأسطورية، الطليعة، بيروت، 1984، ص 95، 96.
10. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية في مصر، عناصر الثبات والتغير، النظام السياسي، علي الدين هلال (محرر)، المركز العربي للبحث، 1985، ص 142.
11. شاكر مصطفى، ندوة أزمة التطور الفكري، الكويت، 1985، ص 61.
12. هشام شرابي، مقدمه في دراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للطباعة والنشر، ط 3، بيروت، 1984، ص 70، 71.
13. إمام عبد الفتاح الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة، الكويت، 1994، ص 55، 56.
14. ياسمين محمد منصور، دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، الحوار المتمدن، العدد 3754.
15. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، ط 1، المغرب، 2005، ص 76.
16. عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، حققه، قدم له وعلق عليه محمد فتحي أبو بكر، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2013، ص 55، 56.
17. ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه، مرجع سابق.
18. عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص 60.
19. هناء البياضي، مفهوم الاستبداد في الفكر السياسي والإسلامي الحديث، الدار اللبنانية، ط 1، 2013، ص 77.
20. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 47، 48.
21. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص 77.
22. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 51، 52.
23. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص 79، 80.
24. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص 76، 77.
25. ياسمين محمد منصور، مرجع سابق.
26. سالم الثمودي، سيكولوجية السلطة، بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة،

- مكتبة مدبولي، 1999، ص22.
27. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص103، 104.
28. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص344.
29. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص69، 79.
30. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص338، 339.
31. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص98، 99.
32. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص85، 86.
33. الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص84، 85.
34. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص90.
35. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 198، ص64، 65.
36. سالم الثمودي، سيكولوجية السلطة، مرجع سابق، ص40.
37. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص121، 122، 123.
38. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص145، 146، 147، 148.
39. هادي العلوي، من تاريخ التعذيب في الإسلام، المدى، سوريا، ط4، 2004، ص21، 22، 23.
40. عاصم الدسوقي، حول الغاية والوسيلة، الإعدام، الإبقاء، التقييد، الإلغاء، الهلال، إبريل، 2001، ص14، 15.
41. نرمين عبد المنعم، وقائع من التاريخ، الإعدام، الإبقاء، التقييد، الإلغاء، الهلال، إبريل، 2007، ص29، 28.
42. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص108، 116.
43. علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص55.
44. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص98.
45. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص140.
46. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص69، 70.
47. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص120، 121.
48. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص120، 121، 122.
49. عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الظاهر، دار الفجر للتراث، ط2، 2004، ص226، 216.
50. عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص348.
51. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، ط4، 1980، ص324.
52. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص181، 182.
53. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص285.
54. أحمد محمود صبحي منصور، في فلسفة التاريخ، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون تاريخ، ص153.
55. علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص269.
56. ب. بورشنيف، علم النفس الاجتماعي والتاريخ، ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة

- الجديدة، 1989، ص31،30.
57. شحاته صيام، مرجع سابق، ص 43، 44.
58. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص314، 316.
59. علاء هادي، عبادة الفرد في التاريخ. Hadi2345@yahoo.com
60. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 316، 317.
61. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص322.
62. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص326.
63. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص72، 76.
64. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص77.
65. محمد عبد الله، يا فرعون مين فر عنك، كيف يصنع الشعب الديكتاتور، نظرات، العدد 249، يونيو، 2011.
66. محمد عفيفي، المستبد العادل، دراسة في الزعامة العربية في القرن العشرين، المجلس الأعلى للثقافة، 2008، ص 9، 10.
67. محمد عفيفي، المستبد العادل، مرجع سابق، ص53، 54.
68. محمد عفيفي، المستبد العادل، مرجع سابق، ص53، 54.
69. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص27.
70. عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص65.
71. كمال المنوفي، مرجع سابق، ص101.
72. هناء البيضاني، مرجع سابق.
73. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص162.
74. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص164، 156.
75. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص167، 168.
76. على عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص181، 182.
77. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 174.
78. ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد، مرجع سابق.
79. عز الدين العلام، مرجع سابق، ص156.
80. عز الدين العلام، مرجع سابق، ص184، 185.
81. عز الدين العلام، مرجع سابق، ص189، 190.
82. عز الدين العلام، مرجع سابق، ص191، 192.
83. عز الدين العلام، مرجع سابق، ص198.
84. حيدر إبراهيم على، تجدد الاستبداد في الدول العربية. <http://www.aljazeera.net/spocial cover oge/ coverage, 2004/ 10 //>
- 3.
85. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص200، 205.
86. إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص214.
87. عبد الله عبد الحميد الفلاسي.
88. عبد الله بن حميد الفلاسي.
89. سيد عويس، قراء في موسوعة المجتمع المصري، مكتبة الأسرة، 2001 ص 57، 58.

90. سيد عويس، مرجع سابق، ص60.
91. محمود عوده، مرجع سابق، ص 41-43.
92. محمود عوده، مرجع سابق، ص 46.
93. صلاح هاشم، ثورات الجياح، قراءة سوسيو لوجيه للثورات في تاريخ مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2015، ص51، 52.
94. عبد العزيز الرفاعي، مرجع سابق، ص83، 84.
95. محمد عواد حسين، عصر البطالمة، كفاحنا ضد الغزاة، مرجع سابق، ص71.
96. عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص89، 90.
97. محمد عواد حسين، عصر البطالمة، مرجع سابق، ص91، 92، 95، 105، 106.
98. محمد عواد حسين، عصر البطالمة، مرجع سابق، ص112، 113، 117.
99. عبد العزيز الرفاعي، مرجع سابق، ص94، 95.
100. على بركات، مرجع سابق.
101. سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة شعب، دار النهضة العربية، ط1، 1964، ص22، 23، 36.
102. محمد عبد الرحمن حسين، مرجع سابق، ص16، 17.
103. محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر، مرجع سابق، ص18.
104. سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص42.
105. سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص53، 54.
106. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص366.
107. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص370، 371، 372.
108. عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي، مرجع سابق، ص74.
109. مصطفى حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، مرجع سابق، ص 42.
110. مرجع سابق.
- مزيد من التفاصيل أنظر
- خلدون النقيب، الدولة التسلطية، دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة المصرية، 1991.
 - محمد عبد الجباري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
 - موريس دوفيرحية، في الديكتاتوريات، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، 1989.
 - ايليا حريق، التراث العربي والديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 251، يناير، 2000.
 - أحمد محمد سالم، دولة السلطان، جذور التسلط والاستبداد في التجربة الإسلامية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011.
 - دولة خضر خفاقر، في الطغيان والاستبداد والديكتاتوريات، دار المنتخب العربي، 1995.
 - محمد رجب 1978.
 - إبراهيم محمود، جماليات الصمت، في أصل المخفي والسكوت، مركز الإنماء الحضاري، دمشق، 2002.
 - ايتين دي سيبه، العبودية المختاره، ترجمة مصطفى صفوان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.